الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أم البواقي
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

رقم التسجيل : .....

الشعبة: علوم التسيير

دور القرض التنقيطي (Credit Scoring) في إدارة المخاطر الائتمانية

دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري – وكالة أم البواقي 317–

مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير

تخصص: مالية، تأمينات وتسيير المخاطر

من إعداد الطالبة:
نجلاء لوصيف.

إشراف الأستاذة:
د. أسماء سفاري.

أعضاء لجنة المناقشة:

أ.عماروالي	جامعة أم البواقي	رئيسا
د. أسماء سفاري	جامعة أم البواقي	مشرفة
د. فراح خالدي	جامعة أم البواقي	مناقشة

السنة الجامعية: 2016/2015

www.manaraa.com

www.manaraa.com

كلمة شكر

أحمد الله عزّ وجل الذي منّ عليّ بفضله وأعانني على إتمام هذا البحث.

أتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير والاحترام إلى الأستاذة والدكتورة المشرفة: ***سفاري أسماء*** لقبولها الإشراف على هذا العمل وعلى نصائحها وتوجيهاتها التي لم تبخل عليّ بها ومساعدتها لي.

كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى كل من ساعدني في إنجاز هذا البحث من قريب أو من بعيد.

كما لا أنسى أن أشكر كل الأساتذة والزملاء ممن قدم لي يد المساعدة بجامعة أم البواقي.

شكرا جميعا وجزاكم الله خيرا.

www.manaraa.com

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي المتواضع:

إلى من رفعتني بدعواتها و دعمها في كل خطوة من خطوات الحياة وحملتني وهنا على وهنا.

إلى من غمرتني بحبها و حنانها، وأنارت دربي بصلواتها، ومن ربتني على حب العلم.

إلى من كانت رمزا للعطاء، إلى أغلى ما في هذا الوجود

أمي الغالية أطال الله في عمرها.

إلى من علمني معنى الكفاح، وزرع في نفسي قوة الإرادة، وتعب من أجلي.

إلى رمز التضحية و مثال للصمود.

أبي العزيز أطال الله في عمره.

إلى من حملنا في رحم واحد وقاسموني أحلى الذكريات:

إخوتي سندي في الحياة ***أسامة*** و ***شمس الدين*** حفظهما الله.

إلى صديقاتي رفيقات دربي وحبيبات قلبي: زهرة، هدى، ريان، أمال، أحلام، آسيا، كريمة، ليليا، سارة، سمية.

وإلى كل الزميلات والزملاء.

إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد في انجاز هذا البحث.

إلى كل من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي.

www.manaraa.com

فهرس المحتويات

www.manaraa.com

العنوان	الصفحة
كلمة شكر.....	
الإهداء.....	
فهرس المحتويات.....	I – III
فهرس الجداول.....	IV
فهرس الأشكال.....	V
المقدمة العامة.....	أ – ح
الفصل الأول: طريقة القرض التنقيطي كاتجاه حديث لإدارة المخاطر الائتمانية.	
تمهيد.....	01
1- مدخل مفاهيمي إلى المخاطر البنكية وكيفية إدارتها.....	02
1-1- ماهية المخاطر البنكية.....	02
1-1-1- تعريف المخاطر البنكية.....	02
1-1-2- مصادر المخاطر البنكية.....	04
1-1-3- أنواع المخاطر البنكية.....	05
1-2- إدارة المخاطر البنكية.....	10
1-2-1- تعريف إدارة المخاطر البنكية.....	10
1-2-2- مبادئ إدارة المخاطر البنكية.....	12
1-2-3- مراحل إدارة المخاطر البنكية.....	13
1-2-4- إدارة المخاطر البنكية وفقا لمقررات لجنة بازل 3 للرقابة البنكية.....	15
2- إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك.....	23
2-1- ماهية المخاطر الائتمانية.....	23
2-1-1- تعريف المخاطر الائتمانية وأهم خصائصها.....	23
2-1-2- مصادر المخاطر الائتمانية.....	25
2-1-3- أنواع المخاطر الائتمانية.....	25
2-1-4- أسس منح الائتمان والعوامل المؤثرة في اتخاذ قرار منحه.....	27

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2-2- الأساليب المتبعة لإدارة المخاطر الائتمانية.....	29
2-2-1- تعريف إدارة المخاطر الائتمانية.....	29
2-2-2- مبادئ إدارة المخاطر الائتمانية.....	30
2-2-3- خطوات إدارة المخاطر الائتمانية.....	32
2-2-4- الطرق المستخدمة في إدارة مخاطر الائتمان.....	33
3- إدارة المخاطر الائتمانية باستخدام طريقة القرض التنقيطي Crédit Scoring.....	36
3-1- ماهية طريقة القرض التنقيطي Crédit Scoring.....	36
3-1-1- تعريف طريقة القرض التنقيطي.....	36
3-1-2- نبذة تاريخية عن بداية تطبيق طريقة القرض التنقيطي في إدارة المخاطر...	37
3-1-3- استخدامات القرض التنقيطي.....	39
3-1-4- عرض طريقة بناء نموذج القرض التنقيطي.....	40
3-2- عرض بعض نماذج القرض التنقيطي الأكثر شيوعا في العالم.....	46
3-2-1- نموذج ألتمان Altman (1968).....	46
3-2-2- نموذج كونان وهولدار Holder & Conan (1979).....	47
3-2-3- نموذج مركزية الميزانية لبنك فرنسا (1983).....	50
3-3- دور تطبيق طريقة القرض التنقيطي في التقليل من مخاطر الائتمان البنكية...	52
3-3-1- مزايا طريقة القرض التنقيطي (Credit Scoring).....	52
3-3-2- مقارنة بين النموذج الفردي (الشخصي) والنموذج الإحصائي (Scoring)..	53
3-3-3- حدود طريقة القرض التنقيطي.....	56
خلاصة الفصل الأول.....	57
الفصل الثاني: دراسة تطبيقية لطريقة القرض التنقيطي ببنك القرض الشعبي الجزائري وكالة أم البواقي.	
تمهيد.....	58
1- عموميات حول القرض الشعبي الجزائري "CPA" وكالة أم البواقي 317.....	59
1-1- ماهية القرض الشعبي الجزائري "CPA".....	59

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1-1-1- تعريف القرض الشعبي الجزائري "CPA".....	59
1-1-2- وظائف القرض الشعبي الجزائري "CPA".....	60
1-2- عرض حول وكالة القرض الشعبي الجزائري "بأم البواقي 317".....	61
1-2-1- تعريف وكالة القرض الشعبي الجزائري "بأم البواقي 317".....	61
1-2-2- المهام الرئيسية لوكالة القرض الشعبي الجزائري "317".....	62
1-2-3- الهيكل التنظيمي لوكالة القرض الشعبي الجزائري "أم البواقي 317".....	62
2- دراسة حالة منح قرض بنكي عقاري باستخدام طريقة Scoring بالوكالة محل الدراسة.....	66
2-1- الضمانات المطلوبة لمنح قرض بنكي بوكالة CPA بأم البواقي.....	66
2-1-1- الضمانات الشخصية (غير الحقيقية).....	66
2-1-2- الضمانات الحقيقية.....	67
2-2- مراحل منح قرض بنكي من القرض الشعبي الجزائري ومتابعته.....	68
2-2-1- مراحل منح قرض بنكي من قبل وكالة القرض الشعبي الجزائري بأم البواقي.	68
2-2-2- متابعة القرض البنكي من طرف وكالة القرض الشعبي الجزائري بأم البواقي.	71
2-3- تطبيق خطوات طريقة القرض التنقيطي لمنح قرض بنكي عقاري بالوكالة محل الدراسة.....	72
3- تطبيق لبعض النماذج المرتبطة بالقرض التنقيطي.....	83
3-1- نموذج ألتمان Altman.....	84
3-2- نموذج كونان وهولدار Holder & Conan.....	85
3-3- نموذج مركزية الميزانية لبنك فرنسا.....	87
خلاصة الفصل الثاني.....	90
الخاتمة العامة.....	94 - 91
قائمة المراجع.....	99 - 95
قائمة الملاحق.....	114 - 100
الملخصات.....	117 - 115

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس الجداول

www.manaraa.com

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
(1-1)	متطلبات رأس المال ورأس مال التحوط وفق مقررات بازل3	18
(2-1)	تاريخ القرض التنقيطي في 10 تواريخ	38
(3-1)	التصنيف باستعمال نموذج التنقيط	44
(4-1)	متغيرات نموذج ألتمان Altman	47
(5-1)	متغيرات نموذج كونان وهولدار Conan et Holder	48
(6-1)	متغيرات نموذج مركزية الميزانية لبنك فرنسا	51
(7-1)	مقارنة النموذج الفردي (الشخصي) بالنموذج الإحصائي (Scoring)	54
(1-2)	جدول إهتلاك القرض	70
(2-2)	جدول متابعة القرض من قبل القرض الشعبي الجزائري	71
(3-2)	التقييم الخاص بطريقة القرض التنقيطي	75
(4-2)	حساب نسب نموذج ألتمان Altman	84
(5-2)	حساب نسب نموذج كونان وهولدار Holder & Conan	86
(6-2)	حساب نسب نموذج مركزية الميزانية لبنك فرنسا	88

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس الأشكال

www.manaraa.com

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
(1-1)	أنواع المخاطر البنكية	05
(2-1)	متطلبات رأس المال ورأس مال التحوط وفق مقررات بازل3.	19
(3-1)	أهم التعديلات التي أدخلت على مقررات لجنة بازل2	19
(4-1)	أنواع المخاطر الائتمانية	25
(5-1)	منحنى دالة التنقيط	43
(6-1)	دالة كونان وهولدار Conan et Holder في سلم للقيم	49
(1-2)	الهيكل التنظيمي لوكالة القرض الشعبي الجزائري "أم البواقي 317"	63

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المقدمة العامة

www.manaraa.com

يحتل النظام البنكي منذ فترات طويلة أهمية بالغة في مختلف المنظومات الاقتصادية، وتزداد أهميته من يوم لآخر مع التطورات الهامة التي تطرأ على الإقتصاديات الوطنية من جهة ومع التحولات العالمية التي يشهدها المحيط المالي الدولي من جهة أخرى، لذلك فالمحيط البنكي يعرف العديد من التحولات ترتبط خصوصا بالدور الأساسي الذي أصبحت تلعبه الأسواق المالية، ومن هنا أصبح النشاط البنكي يكتسي البعد الإستراتيجي، وعلى مستوى هذا البعد تضاف ميزتي النوعية والحساسية، النوعية لأن جميع الموارد وتسيير الودائع ومنح القروض ليست بالعملية العادية، والحساسية لأن البنكي يتوفر على رأسمال خاص جد محدود بالنسبة لحجم رؤوس الأموال المسيرة، حيث يقوم بإقراض الأموال من الغير ويقوم بعمليات التمويل بهوامش محددة.

وبما أن النشاط الرئيسي للبنك هو منح القروض أو الائتمان الذي يعتبر من أهم مصادر الأموال للبنوك والتي تستوجب ضرورة الثقة والجدية الإقتصادية بين المتعاملين لأن أي عملية منح قرض لا تخلو من المخاطر المتعلقة بالتأخر في السداد أو العجز عن السداد، مما يستدعي على البنكي القيام بدراسة تحليلية لطلب القرض المعتمدة على التحليل المالي ومن الطبيعي أنه إذا كان قرار البنكي يتعلق بالنواحي التمويلية فإن آثاره سوف تمتد لتشمل مختلف أنشطته ونتائج أعماله لأن القرار التمويلي له أثره المباشر على الربحية والسيولة ودرجة المخاطرة، مما يؤثر في النهاية على رأسمال البنك وإحتياطاته الأمر الذي يزيد من أهمية وخطورة إتخاذ قرار منح الائتمان.

وعلى هذا الأساس يعتبر قرار منح القرض عمل معقد حيث يقوم البنكي بتحليل طبيعة المخاطر المتعرض لها، وتقدير إحتمالات تحققها والإجتهاد في توقع المخاطر والصعوبات للإحتياط لها، وعليه لجعل قرار منح القرض نموذجي يسمح بزيادة الربحية دون التضحية بمتطلبات الآمان على البنكي فضلا على إحترام القواعد والإجراءات الإحترازية وتحليل الوضعية المالية لطالب القرض باستعمال الطرق الحديثة ومحاولة تطبيقها للمساعدة على تصنيف المؤسسات السليمة والعاجزة الطالبة للقرض لإتخاذ القرار العقلاني والرشيد.

ومن ثم يتناول موضوع دراستنا معرفة المستويات المستقبلية لظاهرة خطر القرض في ظل عدم التأكد من أجل اتخاذ القرار في الحاضر، وتلعب طرق التوقع دورا فعالا في هذا المجال، إذ يعد التوقع من أهم أهداف القياس الكمي للظواهر الاقتصادية وهو أسلوب من الأساليب العلمية والأساسية التي يجب على المحلل أن يؤديها من أجل تحسين عملية اتخاذ القرار، حيث وفي هذا الصدد تنحصر المهمة الأساسية لطريقة القرض التنقيطي (Crédit Scoring) كطريقة توقع في الكشف عن خطر الائتمان من

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خلال بناء نموذج يسمح بتحديد وضعية المقترض السليم القادر على التسديد والمقترض العاجز غير القادر على التسديد، وذلك بإعطاء أهمية للحقائق والأرقام كأساس للتحليل الكمي.

تعتبر هذه الدراسة محاولة تحديد أهم المتغيرات التي تؤثر على درجة خطر القرض في البنك التجاري الجزائري، حيث يمكن طرح إشكالية بحثنا في التساؤل الرئيسي التالي:

هل يتم تطبيق طريقة القرض التنقيطي لمحاولة التنبؤ بخطر الائتمان بالبنوك الجزائرية؟ وكيف تتم عملية التطبيق؟

حتى تتسنى لنا الإجابة عن هذا التساؤل الرئيسي فإنه من الضروري طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هو واقع إدارة المخاطر الائتمانية على مستوى البنوك التجارية؟
- ما هي التوجهات التي أقرتها لجنة بازل3 من أجل إدارة أفضل للمخاطر التي تتعرض لها البنوك؟
- هل تطبيق الطرق الحديثة بالبنوك التجارية لوحدها كفيلة بالتحكم في خطر الائتمان؟

الفرضيات:

تقوم الدراسة على فرضية رئيسية يمكن صياغتها على النحو التالي:

- ترتبط عملية منح القرض بالمخاطر فلا يمكن فصل الخطر عن القرض، ومن أجل ذلك تسعى البنوك الجزائرية إلى محاولة التقليل من مخاطر الائتمان بالاعتماد على طريقة القرض التنقيطي للتنبؤ بمثل هذه المخاطر.

وإضافة إلى الفرضية الرئيسية يمكن الاعتماد على الفرضيات الفرعية التالية:

- تعتبر مسألة إدارة المخاطر الائتمانية أمر جوهري في سبيل بقاء واستمرارية البنك، وتفاديه الوقوع في أزمات قد تؤدي به لحد الإفلاس؛
- تعتبر المعايير التي أقرتها لجنة بازل3 مرجعا يتعين على جميع البنوك الرجوع إليه والاحتكام لأحكامه من أجل الوصول لإدارة فعالة للمخاطر التي تحيط بها؛

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- لا يمكن التفرقة بين الطريقة الكلاسيكية المبنية على التحليل المالي باستخدام النسب المالية والطرق الحديثة ولكن يمكن اعتبارها متكاملة لاتخاذ القرار العقلاني بمنح القرض من عدم منحه؛

أهمية البحث:

تتجلى أهمية هذا البحث في النقاط التالية:

- يمس هذا الموضوع قطاع مهم وجد حيوي في اقتصاديات أي دولة، ألا وهو قطاع البنوك الذي يعتبر القلب النابض للنظام المالي لأي دولة؛
- كون مخاطر الائتمان ظاهرة خطيرة تؤثر سلبا على ربحية البنوك والاقتصاد الوطني؛
- تقديم رؤية واقتراح لإدارة المخاطر الائتمانية في الجزائر وخاصة الجهاز البنكي الجزائري يمر بمرحلة انتقالية ويسعى للانفتاح على المستوى الدولي؛
- اتخاذ القرار العقلاني من طرف البنكي لمنح القرض من عدم منحه يتوقف على مدى استعانته بالطرق الكمية والكيفية لاتخاذ القرار والتي من بينها الطرق الإحصائية كطريقة القرض التنقيطي؛
- التعرف على أهمية طريقة القرض التنقيطي في المساعدة على محاولة التقليل من مخاطر الائتمان التي ممكن أن تتعرض لها البنوك جراء عملية منح القروض؛
- تحضى الطرق الحديثة لتقدير خطر القرض باهتمام بالغ ببنوك الدول المتقدمة حيث تلعب دورا أساسيا في تقدير خطر عدم التسديد مما يساهم في المحافظة على رأسمال البنك.

وعلى هذا الأساس يأخذ هذا البحث أهميته، حيث جاء لمعالجة موضوع محاولة تطبيق طريقة القرض التنقيطي كطريقة حديثة لتقدير خطر عدم تسديد القرض لأحد البنوك الجزائرية أين وقع اختيارنا على بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة أم البواقي.

أهداف البحث:

بناءا على ما تقدم فإن هذا البحث يهدف إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

- التعرف على مختلف أنواع المخاطر البنكية وكيفية إدارتها؛
- تعميق المفاهيم المتعلقة بخطر عدم تسديد القرض من خلال التطرق إلى أهم المفاهيم والتعاريف المرتبطة به وبطرق تسييره؛
- توضيح المخاطر الناجمة عن عملية الإقراض وكيفية تغطيتها والحد منها؛

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- البحث عن مدى مساعدة الطرق الحديثة (طريقة القرض التنقيطي) لتوجيه قرار منح القرض وسرعتها في المساعدة في اتخاذ القرار العقلاني؛
- محاولة تطبيق أهم الطرق الحديثة لتقدير خطر عدم تسديد القرض والتي من بينها طريقة القرض التنقيطي على واقع أحد البنوك الجزائرية المتمثل في بنك القرض الشعبي الجزائري بوكالة أم البواقي.

أسباب اختيار البحث:

إن اختيار هذا البحث له مبرراته التي تحفز على اختياره دون غيره والتي نلخصها في التالي:

- سبب ذاتي يتمثل في الميول الشخصية للأعمال البنكية، بالإضافة إلى حب التطلع على كيفية تسيير المخاطر الائتمانية في الجانب الميداني؛
- سبب موضوعي يتمثل في الانتشار المتزايد لعمليات الائتمان البنكي وتعدد استخداماته في شتى الميادين مما يدل على أهميته البالغة، في المقابل نلاحظ زيادة المخاطر مع زيادة هذه العمليات التي تهتم بهذا البحث وتطبيقاته؛
- ندرة الدراسات التي تناولت الجانب الخاص بأهمية ودور الطرق الحديثة في محاولة التقليل من مخاطر الائتمان؛
- مساعدة وتحفيز البنوك الجزائرية في تطبيق طريقة القرض التنقيطي من أجل محاولة التقليل والحد من مخاطر عدم تسديد القروض الممنوحة.

منهج البحث:

من أجل دراسة إشكالية موضوع بحثنا، والإجابة على الأسئلة المطروحة وإثبات أو نفي الفرضيات المعتمدة في الدراسة، تعين علينا إتباع المنهج الاستنباطي، وهذا باعتباره الأنسب لمثل هذا النوع من الدراسات لأننا بصدد الانتقال من العام إلى الخاص وبهذا يكون المنهج الأكثر ملائمة لطبيعة موضوع بحثنا.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هيكل البحث:

بناءا على إشكالية البحث وفرضياته المعتمدة، تم تقسيم هذه الدراسة إلى فصلين على النحو التالي:

الفصل الأول الذي تم فيه تناول جميع المفاهيم النظرية حول موضوع بحثنا، والذي قسم إلى ثلاثة مباحث، يتناول المبحث الأول مفاهيم نظرية حول المخاطر البنكية وكيفية إدارتها في البنوك، والذي يتضمن مطلبين حيث يحدد المطلب الأول ماهية المخاطر البنكية، والذي من خلاله يتم تبيان مفهوم المخاطر البنكية ومصادرها وكذا إبراز مختلف أنواعها، بينما يعرض المطلب الثاني إدارة المخاطر البنكية من خلال إبراز تعريفاتها ومبادئها ومختلف مراحلها وكذا التعرف على إدارة المخاطر البنكية وفقا لمقررات لجنة بازل3 للرقابة البنكية. أما المبحث الثاني فيهتم بإدارة المخاطر الائتمانية في البنوك، والذي يتضمن بدوره مطلبين، حيث يتناول المطلب الأول ماهية مخاطر الائتمان من خلال إبراز تعريفاتها ومصادرها ومختلف أنواعها وكذا أسس منح الائتمان والعوامل المؤثرة في اتخاذ قرار منحه، بينما يعرض المطلب الثاني الأساليب المتبعة لإدارة المخاطر الائتمانية وهذا من خلال معرفة أولا تعريف إدارة مخاطر الائتمان ومبادئها ومختلف خطواتها وصولا إلى معرفة الطرق المستخدمة في إدارة خطر الائتمان بالبنوك. في حين يتناول المبحث الثالث إدارة المخاطر الائتمانية باستخدام طريقة القرض التنقيطي، والذي يتضمن ثلاثة مطالب، حيث يحدد المطلب الأول ماهية طريقة القرض التنقيطي من خلال تعريفها ونبذة عن تاريخ بداية تطبيقها وكذا استخدامات هذه الطريقة والتطرق إلى عرض طريقة بناء نموذج القرض التنقيطي، بينما يحدد المطلب الثاني بعض النماذج المرتبطة بالقرض التنقيطي المتمثلة في نموذج "ألتمان Altmen" ونموذج "كونان وهولدار Conan et Holder" وكذا نموذج "مركزية الميزانية لبنك فرنسا"، أما عن المطلب الثالث فهو يتناول دور تطبيق طريقة القرض التنقيطي في التقليل من مخاطر الائتمان من مزايا وعيوب هذه الطريقة ومقارنة للنموذج الفردي (الشخصي) بالنموذج الإحصائي (Scoring).

أما الفصل الثاني والذي تضمن تقديم دراسة تطبيقية لطريقة القرض التنقيطي على مستوى بنك "القرض الشعبي الجزائري CPA" – وكالة أم البواقي 317– والذي قسم بدوره إلى ثلاثة مباحث، أين تم التطرق في المبحث الأول من هذا الفصل إلى عموميات حول القرض الشعبي الجزائري بشكل عام وعرض حول وكالته بأم البواقي بشكل خاص، أما بخصوص المبحث الثاني من هذا الفصل فتناول دراسة حالة منح قرض بنكي عقاري باستخدام طريقة القرض التنقيطي بالوكالة محل الدراسة، في حين تناول المبحث الثالث عملية تطبيقية لبعض النماذج المرتبطة بالقرض التنقيطي التي سبق التطرق إليها نظريا في الفصل الأول.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي الأخير تم اختتام هذا البحث بخاتمة عامة تتضمن ملخص شامل واختبار فرضيات هذه الدراسة البحثية مع إبراز أهم النتائج التي تم التوصل إليها وتقديم الاقتراحات والآفاق المستقبلية لهذه الدراسة.

الدراسات السابقة:

من خلال الدراسات السابقة التي تم تناولها في هذا الموضوع، والتي تتعلق به أو ببعض أجزائه الأساسية والتي تمكنا من الحصول عليها وهي كالتالي:

- **الدراسة الأولى:** "محاولة تطبيق أسلوب القرض التنقيطي لتقدير مخاطر القروض بالبنوك الجزائرية" – دراسة تطبيقية في بنك الجزائر الخارجي وكالة بن مهيدي الجزائر–، التي قام بها الدكتور "الأخضر عزي" وآخرون، وهي عبارة عن مقال في مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية سنة 2013، حيث تدور إشكالية هذا البحث حول مدى إمكانية استخدام طريقة القرض التنقيطي لتقدير خطر عدم تسديد القروض في البنوك الجزائرية، وقد هدفت هذه الدراسة في جانبها النظري إلى دراسة عملية تحليل مخاطر القروض البنكية وأهمية استعمال طريقة القرض التنقيطي لتسييرها، أما في الجانب التطبيقي هو محاولة تطبيق هذه الطريقة بالبنك محل الدراسة من خلال التحليل الوصفي والإحصائي للمتغيرات المحاسبية وفوق المحاسبية واستخدام تقنية التحليل التمييزي من أجل الحصول على المتغيرات الأكثر استقصاء في نموذج القرض التنقيطي والمؤثرة في قرار منح القرض، ولقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من المتغيرات التمييزية وكذلك إمكانية تصنيف المؤسسات إلى سليمة وعاجزة بالاعتماد على نموذج القرض التنقيطي ومن خلال قيمة Z، حيث يتقاطع موضوع بحثنا مع هذه الدراسة في مراحل بناء نموذج القرض التنقيطي لإيجاد قيمة Z التمييزية.
- **الدراسة الثانية:** "محاولة تقدير خطر عدم تسديد القرض باستعمال طريقة القرض التنقيطي والتقنية العصبية الاصطناعية بالبنوك الجزائرية" – دراسة حالة بنك الجزائري للتنمية الريفية–، التي قام بها "صوار يوسف"، وهي عبارة عن مذكرة تخرج لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية – تخصص تسيير– بجامعة تلمسان، سنة 2008، حيث تدور إشكالية هذا البحث حول مدى إمكانية تطبيق طريقة القرض التنقيطي وتقنية الشبكات العصبية الاصطناعية لمحاولة تقدير خطر عدم تسديد القرض بالبنوك الجزائرية وكذا إمكانية الاستفادة من الطريقة الكلاسيكية المطبقة بالبنوك لتطبيق هاتين الطريقتين، ولقد توصلت هذه الدراسة إلى ضرورة تبني البنوك الجزائرية لهذه الطرق الكمية للوصول إلى القرار العقلاني لتوجيه قرار منح القروض في ظل الانفتاح الاقتصادي الذي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تعرفه الجزائر خصوصا إذا ما علمنا أن هذه الطرق قاعدة بياناتها الطريقة الكلاسيكية المعتمدة بالبنوك الجزائرية، حيث يتقاطع موضوع بحثنا مع هذه الدراسة في استعمال طريقة القرض التنقيطي لمحاولة تقدير خطر عدم تسديد القروض.

- **الدراسة الثالثة:**

"Methodes Statistiques et Econometriques Scoring du risque de crédit des PME par la modélisation statistique et l'intelligence artificielle chez l'UMECUDEFS", Fred Ntoutoume, Mémoire de fin d'études pour l'obtention du diplôme de Master2 Professionnel, Université "Cheikh Anta Diop" de Dakar, 2007.

حيث تدور إشكالية هذه الدراسة حول تقديم طرق إحصائية وقياسية لتنقيط خطر القروض بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة باستخدام النماذج الإحصائية والذكاء الاصطناعي بـ"l'UMECUDEFS" وهي مؤسسة سنغالية للتمويل القصير الأجل، ولقد توصلت هذه الدراسة إلى إمكانية تطبيق طريقة القرض التنقيطي بـ"l'UMECUDEFS" باستخدام تكنولوجيا المعلومات وكذا نظام يستمر لمراقبة تقييم مخاطر القروض، في حين يتقاطع موضوع بحثنا مع هذه الدراسة في النماذج المرتبطة بالقرض التنقيطي وكذا تاريخ بداية تطبيقه.

- **الدراسة الرابعة:** "محاولة تقدير خطر القروض البنكية باستعمال طريقة القرض التنقيطي" – دراسة حالة البنك الوطني الجزائري بسعيدة–، التي قام بها "محمد بن بوزيان" و"صوار يوسف"، وهي عبارة عن مداخلة مقدمة في المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع حول إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة بجامعة الزيتونة الأردنية، سنة 2007، حيث تدور إشكالية هذه الدراسة حول كيفية استعمال طريقة القرض التنقيطي لمحاولة تقدير خطر القرض البنكي من خلال التمييز بين المؤسسات السليمة والعاجزة الطالبة للقرض اعتمادا على هذه الطريقة، ولقد توصلت هذه الدراسة إلى أن طريقة القرض التنقيطي يمكن الاعتماد عليها بالبنوك الجزائرية لمحاولة تقدير خطر القرض وذلك لتسهيل وتسريع عملية دراسة ملفات القروض وهذا لا يتأتى إلا بتأسيس نظام معلومات بنكي، حيث يتقاطع موضوع بحثنا مع هذه الدراسة في كيفية تحديد النموذج التقييمي للقرض التنقيطي الذي يسمح بإعطاء نقطة لكل مؤسسة طالبة للقرض وعلى أساس هذه النقاط وبعد الحسابات اللازمة يمكن تحديد نقطة تصنيف المؤسسات.
- **الدراسة الخامسة:** "محاولة توقع خطر القرض بطريقة سكورينغ Scoring" – دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بقسنطينة–، التي قام بها "بلوطار مهدي"، وهي عبارة عن مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية بجامعة قسنطينة، سنة 2003، حيث تدور إشكالية هذه

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدراسة حول كيفية توقع خطر القرض باستخدام طريقة التنقيط ومدى فعالية هذه الطريقة في عملية التوقع فهي تهدف إلى صياغة نموذج إحصائي يأخذ في الاعتبار مجموعة متكاملة من المتغيرات المحاسبية وغير المحاسبية التي يغلب عليها الطابع الكمي المرتبط بكفاءة المؤسسة طالبة القرض، ولقد توصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة بين درجة خطر القرض والمؤسسات المقترضة وذلك كأساس في عملية منح القروض ومن ثمة إمكانية تقييم نوعية أو جودة محفظة القروض على مستوى البنك محل الدراسة، حيث يتقاطع موضوع بحثنا مع هذه الدراسة في مراحل إعداد دالة القرض التنقيطي وبعض النماذج المرتبطة به الأكثر شيوعا في العالم.

أما الإضافة التي تتميز بها هذه الدراسة هي إعطاء مفهوم أوسع للمخاطر البنكية وكيفية إدارتها والتي لا تنحصر فقط في المخاطر الائتمانية، كذلك إيضاح الفرق بين النموذج الفردي (الشخصي) والنموذج الإحصائي (Scoring) في إدارة مخاطر الائتمان في البنوك.

صعوبات الدراسة:

باعتبار أن كل عمل فكري أكاديمي لا بد له من أن يواجه مجموعة من الصعوبات والتي تختلف من بحث لآخر، فقد واجهتنا أثناء إعداد هذا البحث الصعوبات التالية:

- صعوبة إيجاد المراجع والمرتبطة مباشرة بالموضوع؛
- صعوبة الحصول على المعلومات من البنوك وذلك لإتباعها منهجية تتضمن عدم الإفصاح عن المعلومات؛
- عدم توفر فروع المؤسسات على نتائج الميزانيات المالية الكاملة مما أدى إلى صعوبة اتخاذ القرار؛
- عدم تطبيق طريقة القرض التنقيطي من قبل معظم البنوك في الجزائر وهو الأمر الذي صعب علينا عملية البحث؛
- تكاد تنعدم المراجع المتعلقة بالقرض التنقيطي بالرغم من الأهمية البالغة لهذا الموضوع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول:

طريقة القرض التنقيطي كاتجاه حديث لإدارة المخاطر الائتمانية.

www.manaraa.com

تمهيد.

تعمل البنوك التجارية في ظروف اقتصادية متغيرة تحتمل درجات من المخاطر البنكية، وخاصة مخاطر الائتمان، الشيء الذي يفرض عليها إعطاء هذه المشكلة قدرا كبيرا من الأهمية والقيام ببعض الإجراءات الكفيلة لإدارة ومحاولة تقليل تلك المخاطر إلى أدنى حد ممكن، مستغلة في ذلك كفاءة مسيري الائتمان ومختلف الطرق والوسائل المتجددة التي تفرزها الدراسات والأبحاث المهتمة بهذا الجانب، خاصة مع تطور التقنيات وحداثة الوسائل التي سهلت من مهمة البنوك في منح القروض، فهي تسعى للبحث عن الطريقة الأجدر بالتقدير الفعال لتلك المخاطر، في وقت تعرف فيه الحياة الاقتصادية تطورا سريعا، فكان عنصر الوقت والتكلفة أكثر اهتمامات الدراسات الأكاديمية والمهنية التي تعمل جاهدة على محاولة التقليل منها إلى أدنى حد ممكن مما يزيد من فرص الحصول على الأرباح.

وفي ظل هذه الظروف، تعمل البنوك التجارية الجزائرية بأساليب كلاسيكية في التنبؤ بمخاطر الائتمان، كالتحليل المالي الكلاسيكي مثلا، في حين تستخدم مختلف البنوك التجارية من العالم بعض الطرق الإحصائية المساعدة على اتخاذ القرار، بالإضافة إلى بعض الطرق الحديثة التي مازالت قيد التجريب منذ سنوات قليلة خلت، وفي هذا الفصل إرتئينا كشف الغطاء عن إحدى هذه الطرق الإحصائية المعتمدة في مختلف الدول المتقدمة ألا وهي طريقة القرض التنقيطي (Credit Scoring) كأداة مساعدة في اتخاذ قرار منح الائتمان من عدمه.

ومن خلال هذا الفصل سنتطرق إلى المباحث التالية:

1- **مدخل مفاهيمي إلى المخاطر البنكية وكيفية إدارتها.**
2- **إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك.**
3- **إدارة المخاطر الائتمانية باستخدام طريقة القرض التنقيطي Crédit Scoring.**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1- مدخل مفاهيمي إلى المخاطر البنكية وكيفية إدارتها.

لكل بنك درجة معينة من المخاطر تختلف باختلاف نشاطه الرئيسي وكذا في نفس النشاط، ومن المهم في هذا المبحث أن نتعرف على المفاهيم المختلفة التي تحيط بالمخاطر البنكية بصفة عامة والمخاطر الائتمانية بصفة خاصة من تعاريف ومصادر وكذا مختلف أنواعها.

1-1- ماهية المخاطر البنكية.

تتعدد المخاطر البنكية بتعدد المصادر وهذا راجع لعوامل كثيرة منها الداخلية الخاصة بالبنك وخارجية تتمثل في البيئة المحيطة به، ومن خلال هذه الجزئية سنحاول التعرف على المخاطر البنكية.

1-1-1- تعريف المخاطر البنكية.

قبل التطرق إلى تعريف الخطر البنكي وجب علينا التعرف أولا على المخاطرة كما يلي:

- عرفها "BETTY" وزملائه على أنها: "مقياس نسبي لمدى تقلب عائد التدفقات النقدية الذي سيتم الحصول عليه مستقبلا".[1]

حيث اعتبرها BETTY كمقياس نسبي للتقلب في عوائد التدفقات النقدية المستقبلية.

- كما عرفها "WEBSTER" بأنها: "فرصة تكبد أذى أو تلف أو ضرر أو خسارة، وإن كان هذا التعريف مرضى ولا يختلف عليه سوى القليل من الأفراد، إلا انه لا يصلح للتحليل لأنه لا يمكن قياسه، ولذلك يكون من المرغوب فيه وضع مصطلح أو كلمة بديلة لتحل محل تعريف المخاطرة بحيث تكون قابلة للقياس الكمي".[2]

أما WEBSTER فقد اعتبرها فرصة تكبد أذى أو خسارة، إلا أن هذا التعريف لا يمكن إخضاعه للقياس وبالتالي يقول من الأفضل وضع مصطلح آخر بديل لهذا التعريف ويجعله قابل للقياس الكمي.

[1] منير إبراهيم الهندي، "**الإدارة المالية (مدخل تحليلي معاصر)**"، المكتب العربي الحديث، مصر، ط4، 1999، ص: 440.

[2] طارق عبد العال حماد، "**تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ومنح الائتمان**"، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص: 465.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- في حين يقول فرانك ريلي: "رغم وجوه الخلاف بين المخاطرة وعدم اليقين، فان احد طرق تعريف المخاطرة هو عدم التأكد أو عدم اليقين من النتائج المستقبلية والتعريف البديل قد يكون احتمال النتائج العكسية".[1]

أما فيما يخص تعريف فرانك ريلي أن عدم اليقين هو إحدى طرق تعريف المخاطرة رغم أوجه الاختلاف بينهما، وهذا بما يتعلق بعدم التأكد من النتائج المستقبلية.

- التعريف الخاص: "الخطر هو احتمال وقوع نتيجة غير مرغوب فيها".

أما عن مفهوم المخاطرة البنكية فقد تعرض الكثير من المهتمين إلى تعريف الخطر البنكي واختلفت تعاريفهم طبقا للبيئة التي ينتمي إليها كل باحث، والهدف الذي يسعى إلى تحقيقه، وللزاوية التي ينظر منها إلى الظاهرة محل الدراسة، وعلى الرغم من اختلاف الآراء الرامية لتحديد مفهوم المخاطرة البنكية فإننا سنتعرض لبعض هذه التعاريف كما يلي:

- يتمثل الخطر البنكي في كل تصرف أو تعهد يشوبه الشك، الريبة، وتكون فيه النتائج المنتظرة احتمالية الوقوع، بحيث يرتبط بفكرة إمكانية الوقوع في الخسائر غير المرغوب فيها من عدمه، فالخطر البنكي مرتبط بالشك، الاحتمال، التغير، والتحول وإمكانية الخسارة.[2]

حيث تناول هذا التعريف الخطر البنكي على أنه احتمالية الوقوع في الخسائر غير المرغوب فيها وبالتالي فهو مرتبط بعنصر الشك والاحتمال.

- كما تعرف المخاطرة البنكية على أنها: "محصلة المواجهة التي تتم بين المقرض (البنك) والمقترض، وبين موضوع القرض في حد ذاته، ويعتبر موضوع القرض جوهر موضوع المخاطرة لأنه يتضمن مبلغ القرض، وانه بانعدام القرض ينعدم موضوع المخاطرة".[3]

أما بالنسبة لهذا التعريف فالخطر البنكي مرتبط بموضوع القرض أي ينعدم الخطر بانعدام القرض.

---

[1] سمير عبد الحميد رضوان، "**المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر ودور الهندسة المالية في صناعة أدواتها**"، دار النشر للجامعات، مصر، ط1، 2005، ص: 311.

[2] زبير عياش، "**فعالية رقابة بنك الجزائر على البنوك التجارية**"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أم البواقي، 2007، ص: 29.

[3] بوداح عبد الجليل، "**استخدام الأنظمة الخبيرة في مجال اتخاذ قرار منح القروض البنكية**"، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري- قسنطينة، 2007، ص: 212.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- التعريف الخاص: "الخطر البنكي هو احتمالية وقوع البنك في خسائر غير متوقعة وغير مرغوب فيها، فالخطر يكون لصيق بالعمل البنكي سواء رغب البنك أو لم يرغب وهذا لتنوع مصادر الخطر".

1-1-2- مصادر المخاطر البنكية.

فالمخاطر البنكية ترجع إلى مصدرين هما:[1]

أ- **المخاطر النظامية:** ويطلق عليها المخاطر العامة وهي تؤثر بشكل مباشر على النظام البنكي ككل لأنها مرتبطة بحالة عدم التأكد والتنبؤ الدقيق بما يستجد من أحداث وتطورات مستقبلية، نتيجة عوامل يصعب التحكم فيها مثل: زيادة حدة التضخم والتوجه نحو العولمة البنكية بالإضافة إلى اشتداد المنافسة ما بين البنوك ومع غيرها، وهي تعني أن البنوك تتعرض إلى نوع في المخاطر بسبب مجموعة متغيرات هامة أدت إلى زيادة المخاطر التي تتعرض لها البنوك بشكل عام بحيث لا تتمكن من أن تتجنبها لأنها وليدة عوامل يصعب التحكم فيها أو التنبؤ باحتمالات حصولها.

ب- **المخاطر غير النظامية:** وهي مخاطر خاصة لارتباطها بالمخاطر الداخلية للبنك، ويمكن تجنب هذا النوع من المخاطر بالتنويع في المحفظة الاستثمارية للبنك.

[1] خضراوي نعيمة، "إدارة المخاطر البنكية – دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية-"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2009، ص: 4.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1-1-3- أنواع المخاطر البنكية.

إن المخاطر متعددة ومتنوعة مما دفع بالعديد من المؤلفين للكتابة عن هذه المخاطر البنكية، وقد اتبع كل منهم تقسيما معينا لها، إلا أننا سنحاول جمعها وتقسيمها إلى ما يلي:

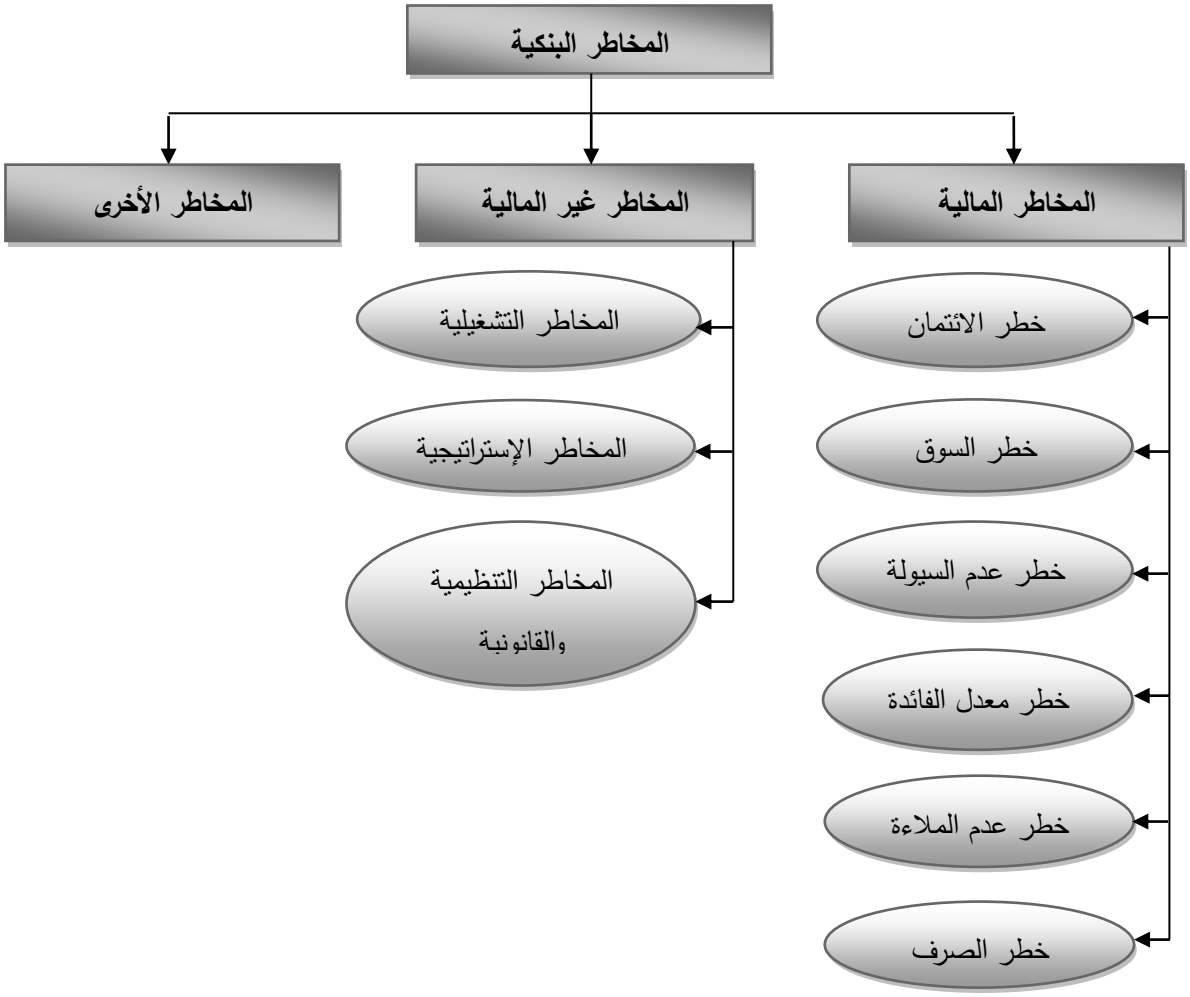

الشكل رقم (1-1): أنواع المخاطر البنكية.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على ما سيتم ذكره.

أ- المخاطر المالية (Financial Risks):

تعتبر المخاطر المالية من أهم المخاطر التي تواجهها البنوك والمؤسسات المالية، وذلك كون معظم تعاملاتها تتم بالنقود والأسهم والسندات، ومن أهمها ما يلي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أ1- خطر الائتمان (Crédit Risk): تنشأ المخاطرة الائتمانية من احتمالية عدم سداد المقترضين التزاماتهم المالية المستحقة للبنك، وابرز هذه الالتزامات والمطالبات المالية (Financial Claims) القروض والسندات، فقد يكون هناك سداد ولكن ليس بكامل المبلغ المتفق عليه أو قد يكون هناك سداد بكامل المبلغ المتفق عليه ولكن ليس بالفترة الزمنية المتفق عليها، ولذلك تتعرض البنوك التجارية لهذا النوع من المخاطر إذا قدمت قروضا أو اشترت سندات ذات آجال طويلة مقارنة بالبنوك التي تقدم قروضا أو اشترت سندات بآجال قصيرة، ذلك أن المقترضين (سواء بشكل مباشر من البنك أو بشكل غير مباشر عن طريق بيعهم للسندات إلى البنك التجاري) في الأجل الطويل قد يواجهون صعوبات أكثر قد تحد وتقلل أو تضعف من قدرتهم على السداد بالمبالغ أو الأوقات المحددة للسداد.[1]

أ2- خطر السوق (Market Risk): مخاطر السوق هي مخاطر خسارة في المركز المالي بسبب تغيرات في احد أو كل عوامل مخاطر السوق الرئيسية، أسعار السوق أو أسعار الفائدة أو معدلات الصرف أو قيم الملكية. وبدأت مخاطر السوق بالظهور في بداية الثمانينيات بعد ازدياد أهمية سوق الأسهم عند قيام البنوك باستثمار أموال بكميات ضخمة في الأوراق المالية، وبذلك تزايد تعرضها للمخاطر أو الانكشاف وتزايد احتمال الخسارة نتيجة تغيرات في سعر الأصل المتضمن بالعقد. ومنذ تعاملت البنوك بعدد من العملات من مختلف الأسواق العالمية تعرضت لتقلبات سعر الفائدة المحلية والدولية، كما تعرضت لتغيرات أسعار الصرف للقطع الأجنبي عند قيامها بشراء أصل من الخارج، وتنشأ أيضا مخاطر سعر الصرف عند الارتفاع غير المرغوب به للعملات المتعامل بها تجاريا، وتتعرض استثمارات البنوك بالملكية لمخاطر تغير أسعار الملكية، وأخيرا تؤثر التغيرات الحاصلة في أسعار السلع على نحو سلبي في البنك عند تغيرها في غير صالح البنك.[2]

أ3- خطر عدم السيولة (Liquidity Risk): مخاطر عدم السيولة هي الاختلافات في صافي الدخل والقيمة السوقية لحقوق الملكية الناتجة عن الصعوبة التي تواجه البنك في الحصول على النقدية بتكلفة معقولة سواء من بيع الأصول أو الحصول على قروض (ودائع) جديدة، ويتعاظم خطر عدم السيولة حينما لا يستطيع البنك توقع الطلب الجديد على القروض أو مسحوبات الودائع ولا يستطيع الوصول إلى مصادر جديدة للنقدية، ويتم التعرف على سيولة الأصول من خلال الإشارة إلى قدرة المالك على تحويل الأصول النقدية بأقل خسارة من حيث هبوط السعر، وتمتلك معظم البنوك بعض الأصول التي يمكن بيعها فورا بسعر يقترب من القيمة الأساسية وذلك لتلبية احتياجات السيولة، وكذلك

[1] أسعد حميد العلي، "**إدارة المصارف التجارية (مدخل إدارة المخاطر)**"، الذاكرة للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2013، ص: 346.

[2] عبير فوزان العبادي، "**إدارة المخاطر المالية (في أعمال الصيرفة والتمويل الإسلامي)**"، دار الفكر للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2015، ص: 71.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فان التزامات البنك قد تكون سائلة إذا كان يمكن إصدار الدين بسهولة للحصول على النقد بتكلفة معقولة، ولهذا فحينما يحتاج البنك إلى النقدية فانه يمكنه بيع الأصول أو زيادة القروض، وتراقب البنوك باستمرار التدفقات النقدية الأساسية واحتياجات الأموال وقدرتها على تلبية هذه الاحتياجات والالتزامات.[1]

أ4- خطر معدل الفائدة (Interest Rate Risk): يقوم التحليل التقليدي بمقارنة حساسية دخل الفائدة للتغيرات التي تطرأ على عوائد الأصول مع حساسية مصروفات الفائدة للتغيرات التي تطرأ على تكلفة الفوائد للخصوم، والهدف من ذلك هو تحديد مدى تغاير دخل الفائدة الصافي مع التحركات التي تطرأ على معدلات الفائدة السوقية. وتشير مخاطر معدل الفائدة إلى التغاير الأساسي في صافي دخل فائدة البنك والقيمة السوقية لحقوق الملكية بالمقارنة بالتغيرات التي تحدث في معدلات الفائدة السوقية، أن هذا يشمل التركيب الإجمالي لمحفظة البنك والتركيز على مواعيد استحقاق الأصول والخصوم والاستمرارية وكذلك التغييرات الأساسية التي تطرأ على معدلات الفوائد، إن مراقبة مخاطر معدلات الفائدة يعتبر من الأمور الهامة بتقييم كفاءة الإدارة للأصول والخصوم.[2]

أ5- خطر عدم الملاءة: كما يسمى خطر عدم القدرة على الوفاء، حيث يكون البنك في حالة يسر وملاءة عندما تفوق أصوله خصومه، ويكون في حالة عسر في الحالة العكسية ويمكن تعريف خطر عدم الملاءة على انه: تلك الحالة التي يسجل فيها البنك عجز في أمواله الخاصة وذمته المالية بنقصها لدرجة يستحيل فيها تغطية المخاطر والخسائر المحتملة الوقوع، بحيث لا يتوفر لا على السيولة ولا على أصول أخرى يواجه بها خصومه. وعليه فان خطر عدم الملاءة أوسع من خطر السيولة، والاختلاف يظهر في كون عدم الملاءة يستلزم عدم السيولة، أما عدم السيولة فلا يستلزم بالضرورة عدم ملاءة البنك، وبصفة عامة فان عدم امتلاك الأموال الخاصة اللازمة والكافية لتغطية الخسائر الممكنة الوقوع، يجعل البنك في حالة عدم الملاءة. وقد يتحقق بسبب خطر الائتمان السابق الذكر، حيث أن إعسار مدين البنك قد يؤدي إعساره (البنك) واختلال وضعيته المالية، وما هذا إلا دليل على ترابط المخاطر البنكية، نظرا لأهمية هذا الخطر فان على البنوك أن تلتزم بالتوفيق في تسيير أموالها بما يتناسب مع تغطية مخاطرها العديدة والمتوقعة.[3]

---

[1] طارق عبد العال حماد، "**تقييم أداء البنوك التجارية (تحليل العائد والمخاطرة)**"، الدار الجامعية بالإسكندرية، مصر، 2001، ص:72.

[2] نفس المرجع، ص: 73.

[3] زبير عياش، "**فعالية رقابة بنك الجزائر على البنوك التجارية**"، مرجع سابق، ص:30.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أ6- خطر الصرف: وينشأ عن المخاطر المصاحبة لأنواع معينة من الأدوات المالية التي يتعامل فيها البنك مثل: الصرف الأجنبي، وعمليات المبادلات، وعمليات الخزانة العامة، أي انه ينشا عن التحركات الغير مواتية في أسعار الصرف وكذا عن وجود مركز مفتوح بالعملات الأجنبية سواء بالنسبة لكل عملة على حدة أو بالنسبة لإجمالي مركز العملات، ويشمل المركز المفتوح العمليات الفورية والعمليات الآجلة بأشكالها المختلفة والتي تندرج تحت مسمى المشتقات المالية.[1]

ب- المخاطر غير المالية:

ينظر إلى المخاطر غير المالية على أنها مخاطر لا تتعلق بالعمليات المالية التي يمارسها البنك بل تتعلق مباشرة بالتسيير الداخلي وبتأدية وتقديم الخدمات البنكية، وهي ذات أهمية لا تقل عن المخاطر المالية، كونها تؤثر في الوضعية المالية للبنك وقد تؤدي إلى إفلاسه، وعموما يمكن تقسيمها إلى ما يلي:

ب1- المخاطر التشغيلية (العملية): وتعرف على أنها الخسائر الناجمة عن الفشل في العمليات الداخلية في البنك من النظام أو الأفراد أو من أحداث خارجية، وهذا التعريف يتضمن مخاطر قانونية ولكن هناك استراتيجيات وسمعة. ومؤخرا أصبح هناك إدراك لهذه المخاطر حيث أبرزت الأبحاث هذه المخاطر وربطتها مع المخاطر الأخرى، فالعناصر الرئيسية للمخاطر التشغيلية ثلاثة وهي الأفراد والعمليات والتكنولوجيا أو الأحداث الخارجية (مثل الكوارث). وتتضمن مخاطر الأفراد الأخطاء البشرية ونقص الخبرة والاحتيال والإجراءات. ومخاطر العمليات تعود لاختلاف نواحي مجريات سير الأعمال، والتي تتضمن قيود العمليات في قطاع الأعمال ومخاطر تعود لمنتجات وخدمات جديدة وعدم كفاية أنظمة الرقابة...الخ، وتتضمن أيضا الفشل الناجم عن الأنظمة المتضمنة في المخاطر التكنولوجية.[2]

ب2- المخاطر الإستراتيجية: وهي المخاطرة الناتجة عن اتخاذ قرارات أو عدم اتخاذ القرارات لإدارة نشاط البنك. أن المخاطر الإستراتيجية على المستوى الكلي تشير إلى المخاطر الناتجة عن اتخاذ قرارات متعلقة على سبيل المثال بدخول أسواق جديدة أو الخروج من أسواق قائمة. والمخاطرة الإستراتيجية على مستوى الأنشطة هي المخاطر الناتجة عن اتخاذ القرارات المتعلقة بتخصيص أو توزيع محفظة الاستثمار. ولا شك أن المخاطر الإستراتيجية تنخفض بصورة كبيرة في البنوك التي تتميز مجالس إدارتها وإدارتها العليا بالخبرة الكافية والمعرفة الجيدة بالأعمال البنكية والتي تستطيع

[1] صلاح حسن، "**تحليل وإدارة وحوكمة المخاطر المصرفية الالكترونية**"، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2010، ص: 23.

[2] عبير فوزان العبادي، مرجع سابق، ص: 72.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بطبيعة الحال اتخاذ القرارات المناسبة في الأوقات المناسبة مما يقلل من تعرض البنك للمخاطر ومن ثم الخسائر.[1]

ب3- المخاطر التنظيمية والقانونية: يتمثل الخطر التنظيمي في خطر عدم تطبيق التدابير القانونية والتنظيمية السارية المفعول والمحددة لحسن سير المهمة ككل، وهذا سواء تعلقت بالقانون البنكي، القانون التجاري، قانون الضرائب، النظام الداخلي...إلخ. أما الخطر القانوني هو الذي يتحقق مثلا بسبب وجود خطر عدم إمكانية مواجهة الأحكام الصادرة ضد البنك، بسبب إخفاقه في الحصول على أحكام لصالحه، أو إهمال الإجراءات الواجب إتباعها لدى الجهات القضائية، أو بسبب خطر عدم إمكانية استرداد البنك لحقوقه بسبب انتكاس وتخلف مدينيه عن الوفاء بالتزاماته أو لصعوبة التنفيذ على الضمانات العينية المقدمة (لكونها ضمانات متنازع عليها أصلا)، وهو يتجسد في كل دعوى ترفع ضد البنك كشخص معنوي، أو خطر صدور حكم على البنك بالإفلاس، أو صدور أوامر أداء تقتضى كلها بدفع مبالغ تمس بالوضعية المالية للبنك وكذلك بسمعته. وبصفة عامة فهو كل ماله علاقة بالعقود، الالتزامات، ولذا فنجد أن البنك يوكل عادة أفراد مختصين في القانون من اجل مراقبة هاته العقود والالتزامات وذلك لمحاولة تفادي الوقوع في هذا الخطر.[2]

ج- المخاطر الأخرى:

كون الصناعة البنكية تتميز بالتطور المستمر واستخدام التكنولوجيا الحديثة، ولذا فإن تقديم الخدمات البنكية الإلكترونية أصبح يستحوذ على فكر البنوك حتى تستطيع أن تحتل مركزا جيدا في المنافسة بين بعضها البعض وعلى الرغم من أن للخدمات البنكية الإلكترونية والتي تعتبر أنشطة حديثة نسبيا العديد من المزايا سواء للعميل أو للبنك إلا أنها يكتنفها كثير من المخاطر وهذا ما يسمى "بمخاطر الأنشطة البنكية الإلكترونية" (Les risques des activités bancaires électroniques)، كما يمكن أيضا الحديث عن نوع آخر من المخاطر، ألا وهو "مخاطر السمعة"، التي تنشأ في حال شيوع رأي عام سلبي تجاه البنك، نتيجة للعديد من الأسباب كعدم تلبيته لطلبات السحب المقدمة من طرف أصحاب الحسابات الجارية، عدم تقديمه لخدمات الكترونية بمعايير سرية وأمان كافيين ارتباط البنك بتمويل أعمال مشبوهة أو عمليات غسيل الأموال. والمخاطر البنكية مرتبطة فيما بينها، حيث أن تحقق أحد المخاطر قد ينجر عنه تحقق المخاطر الأخرى، فالخطر البنكي مهما كان هينا إن لم يتحكم فيه البنك قد يسبب له

[1] صادق راشد الشمري، "**إستراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية**"، دار اليازوري العلمية، الأردن، 2013، ص: 78.

[2] زبير عياش، "**فعالية رقابة بنك الجزائر على البنوك التجارية**"، مرجع سابق، ص: 34.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإفلاس وقد يصل الأمر إلى حد انتقال الاختلال إلى كل بنوك ومؤسسات الساحة البنكية، وهذا ما يعرف "بخطر النظام" (Le risque Systémique)، الذي يمكن تعريفه على أنه ظاهرة عدم ملاءة عامة أو عدم قدرة على الوفاء عامة، تشمل كل البنوك والمؤسسات المالية وحتى عدم ملاءة الدولة نفسها.[1]

1-2-إدارة المخاطر البنكية.

بدأ الاهتمام بإدارة المخاطر حديثا نظرا للمخاطر العديدة التي تواجه البنوك كما سبق الإشارة إليها، وقد باشرت إدارة البنوك بالاهتمام بهذا الجانب الهام وقد ذهبت بعض البنوك المركزية إلى إلزام البنوك بضرورة إيجاد وحدة تنظيمية تهتم بموضوع إدارة المخاطر.

وقد اهتمت لجنة بازل بموضوع إدارة المخاطر واعتبرته من أولويات الأعمال الواجب معالجتها في القطاع البنكي وقد تباينت اهتمامات البنوك في هذا الجانب حيث قامت بعض البنوك باستحداث إدارات مستقلة تابعة للإدارة العليا تقوم بمهام إدارة المخاطر وبعضها قام بتخصيص وحدة تابعة لإدارة معينة للقيام بهذه المهام ولكن في النهاية لابد من وجود وحدة تنظيمية تقوم بهذه المهام.

1-2-1- تعريف إدارة المخاطر البنكية.

تعددت مفاهيم إدارة المخاطر والتي سنتناولها في ما يلي:

- تعرف إدارة المخاطر بأنها: "تحديد، تحليل والسيطرة الاقتصادية على المخاطر التي تهدد الأصول المالية للبنك أو المستثمر، وبصفة أخرى فإن إدارة المخاطر هي تعيين مختلف حالات التعرض للمخاطر وقياسها ومتابعتها وإدارتها".[2]

من خلال هذا التعريف يتبين أن إدارة المخاطر هي التحوط والسيطرة الاقتصادية ضد مختلف المخاطر من أجل قياسها ومتابعتها وإدارتها.

[1] زبير عياش، "**تأثير تطبيق اتفاقية بازل2 على تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**"، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص مالية، جامعة أم البواقي، 2012، ص ص: 90-91.

[2] خالد وهيب الراوي، "**إدارة المخاطر المالية**"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص: 10.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- كما تعرف على أنها: "عبارة عن منهج أو مدخل علمي للتعامل مع المخاطر البحتة عن طريق توقع الخسائر العارضة المحتملة وتصميم وتنفيذ إجراءات من شأنها أن تقلل إمكانية حدوث الخسارة أو الأثر المالي للخسائر التي تقع إلى الحد الأدنى".[1]

أما بالنسبة لهذا التعريف فإدارة المخاطر هي منهج للتعامل مع المخاطر من خلال توقع الخسائر التي يمكن أن تواجه البنك ووضع أساليب وإجراءات من أجل تقليل هذه الخسائر إلى أدنى حد ممكن.

- التعريف الخاص: "إدارة المخاطر البنكية هي كافة الإجراءات التي يقوم بها البنك للحد من الآثار السلبية الناتجة عن المخاطر للمحافظة عليها في أدنى حد ممكن".

وتسعى إدارة المخاطر البنكية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أي لا يكفي الحديث عن هدف واحد مثلما لا يكفي أيضا الحديث عن هدف واحد لمنشاة الأعمال أو أي منظمة أخرى، ويكون لمعظم المنظمات بالطبع أهداف متعددة، ويكون لمعظم الوظائف داخل المنظمة أهداف متعددة أيضا، وقد يكون للمنظمة أو قسم بها رسالة واحدة مسيطرة، إلا أن الأهداف الأخرى سوف تتطلب التعرف عليها، فإدارة الإنتاج –على سبيل المثال– قد تكون مسؤولة عن إنتاج السلع بالجودة والكمية المحددة في جدول الإنتاج الرئيسي، ولكن يتوقع منها أن تنتج تلك السلع بتكلفة معينة، ووظيفة إدارة المخاطر لا تختلف عن ذلك، ومن بين أهدافها المتعددة، فيما يلي أكثرها شيوعا[2]:

- ضمان كفاية الموارد عقب حدوث الخسارة؛
- تقليل تكلفة التعامل مع المخاطرة البحتة إلى أدنى حد؛
- حماية الموظفين من الإصابات الخطيرة والوفاة؛
- أداء الالتزامات القانونية والتعاقدية؛
- القضاء على القلق.

وكذلك تهدف إدارة المخاطر بشكل رئيسي إلى التأكد من:[3]

- استيفاء كافة المتطلبات القانونية وفي كل الأوقات؛
- حصر إجمالي التعرض للمخاطر وتحديد تركز المخاطر وتلافيه.

---

[1] طارق عبد العال حماد، "**إدارة المخاطر (أفراد–إدارات–شركات–بنوك)**"، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص: 51.

[2] طارق عبد العال حماد، "**إدارة المخاطر (أفراد–إدارات–شركات–بنوك)**"، مرجع سابق، ص ص: 145–146.

[3] سمير الخطيب، "**قياس وإدارة المخاطر بالبنوك –منهج علمي وتطبيق عملي–**"، منشأة المعارف بالإسكندرية، مصر، 2005، ص: 20.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1-2-2- مبادئ إدارة المخاطر البنكية.

تتمثل أهم مبادئ إدارة المخاطر البنكية فيما يلي:[1]

أ- تقع مسؤولية إدارة المخاطر بشكل أساسي على عاتق مجلس الإدارة لكل بنك، الذي يعتبر المسؤول أمام المساهمين عن أعمال البنك، وهو ما يستوجب فهم المخاطر التي يواجهها البنك والتأكد من أنها تدار بأسلوب فعال وكفء؛

ب- على مجلس الإدارة إقرار إستراتيجية إدارة المخاطر، وتشجيع القائمين على الإدارة على قبول واخذ المخاطر بعقلانية في إطار هذه السياسات، والعمل على تجنب المخاطر التي يصعب عليهم تقييمها؛

ج- أن تكون لدى كل بنك لجنة مستقلة تسمى " لجنة إدارة المخاطر" تشمل في عضويتها بعض المسؤوليين التنفيذيين بالبنك، ويناط بهذه اللجنة مسؤولية تحديد ووضع سياسات إدارة المخاطر استنادا إلى إستراتيجية المخاطر والإستراتيجية العامة للبنك التي يضعها مجلس الإدارة، مع الأخذ في الاعتبار أسلوب الحيطة والحذر وعدم التركيز على نوع واحد من المخاطر؛

د- إنشاء إدارة متخصصة تتولى تطبيق سياسات إدارة المخاطر، وتقع على عاتقها المسؤولية اليومية لمراقبة وقياس المخاطر للتأكد من أن أنشطة البنك تتم وفق السياسات والحدود المعتمدة، وتكون تلك الإدارة مسؤولة أمام لجنة إدارة المخاطر؛

هـ- يتم تعيين مسؤول مخاطر لكل نوع من المخاطر الرئيسية التي يواجهها كل بنك، وخاصة مخاطر الائتمان والسوق والسيولة، ويشترط أن تكون لدى كل منهم الدراية الكافية والخبرة في مجال عمله وفي مجال خدمات ومنتجات البنك ذات العلاقة بالمخاطر المتعلقة باختصاصه؛

و- ضرورة وجود منهجية ونظام محدد لقياس ومراقبة المخاطر لدى كل بنك، وذلك لتحديد مستوى كل نوع من المخاطر التي يمكن قياسها وبشكل دقيق ولمعرفة وتحديد تأثيرها على ربحية البنك وملاءته الرأسمالية؛

ز- لابد من تقييم أصول كل بنك وخاصة الاستثمارية منها على أساس القيمة العادلة إن وجدت، أو سعر السوق أو السعر الذي يتم تحديده باستقلالية عن المتعاملين في حالة عدم توافر سعر السوق، وذلك كمبدأ أساسي لقياس المخاطر والربحية؛

ح- ضرورة استخدام أنظمة معلومات حديثة لإدارة المخاطر، توغر بشكل دوري وفي الوقت المناسب معلومات مالية تفصيلية وشاملة ودقيقة عن المخاطر التي يواجهها البنك؛

[1] صلاح حسن، مرجع سابق، ص: 25.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ط–يجب الاحتفاظ كتابيا بكافة التفاصيل المتعلقة بطريقة عمل أنظمة المعلومات وطريقة معالجة المعلومات؛

ي– ضرورة وجود وحدة مراجعة داخلية مستقلة بالبنوك تتبع مجلس الإدارة بالبنك مباشرة، وتقوم بالمراجعة على جميع أعمال وأنشطة البنك بما فيها إدارة المخاطر؛

ك–لابد من وضع ضوابط تشغيلية فعالة وحازمة في جميع قطاعات البنك مثل الفصل بين الوظائف والمهام؛

ل–وضع ضوابط أمان لجميع الأنظمة المعلوماتية الرئيسية لكل بنك من أجل الحفاظ على صحة وسلامة وسرية المعلومات؛

م– وضع خطط للطوارئ معززة بإجراءات وقائية ضد الأزمات، يتم الموافقة عليها من قبل المسؤولين ذوي العلاقة.

1-2-3- مراحل إدارة المخاطر البنكية.

يضم إطار إدارة المخاطر في البنوك عدة مراحل هي:[1]

أ– **تحديد المخاطر**: يتم فهم وتحديد المخاطر لكل منتج أو خدمة يقدمها البنك، وعملية تحديد المخاطر يجب أن تكون عملية مستمرة. كما تتطلب عملية تحديد المخاطر معرفة جوهرية بالبنك، وظروفه الخارجية المحيطة به، كظروف السوق والبيئة القانونية والاجتماعية والسياسية والثقافية، ويتطلب ذلك الفهم السليم لأهداف البنك الإستراتيجية والتشغيلية، ويشمل ذلك على العوامل الحيوية لنجاح البنك، والفرص والتهديدات المرتبطة بتحقيق تلك الأهداف.

ب– **قياس المخاطر**: لأغراض قياس هذه المخاطر يتم النظر إلى كل نوع من المخاطر بأبعاده الثلاثة وهي: حجمه، ومدته، واحتمالية حدوثه. إن قياس المخاطر بشكل صحيح وفي الوقت المناسب هو أمر هام لإدارة المخاطر، ويتم تحديد قيمة الخسارة المتوقعة بناءً على طرق ونماذج رياضية تعتمد في الأساس على حجم البنك وتعقد عملياته، كما يمكن تقدير الخطر من خلال استخدام الأسلوب النوعي من حيث احتمالية تحققه والنتائج المحتملة.

ج– **ضبط المخاطر**: هناك ثلاثة طرق لضبط المخاطر هي: تجنب المخاطر، وضع حدود على بعض النشاطات، وإلغاء أو تقليل أثر المخاطر. تعمل البنوك على تقليل تعرضها للمخاطر

[1] عز الدين نايف عنانزه، محمد داؤد عثمان، "**تقييم كفاءة إدارة مخاطر الائتمان في البنوك الإسلامية الأردنية**"، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 3، العدد 6، 2013، ص ص: 9– 10.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الائتمانية ومخاطر السوق من خلال حدود قائمة على الحجم تحدد الحد الأدنى المسموح به للتعرض لمختلف أنواع المخاطر، ويتم تحديد هذه الحدود على مستوى العملاء، ومستوى المنتجات، ووحدات الأنشطة المختلفة، ومستوى المحفظة، والمستوى الجغرافي.

د- **مراقبة المخاطر:** لأغراض مراقبة المخاطر في البنك لابد من توافر نظام معلومات قادر على تحديد وقياس المخاطر بدقة وقادر أيضاً على مراقبة التغيرات المهمة في وضع المخاطر لدى البنك، وتتطلب إدارة المخاطر الفعالة نظام لتقديم التقارير والمراجعة يتم من خلاله التعرف على الأخطار، والتأكد من أن الإجراءات المتخذة للتحكم في المخاطر ملائمة، وأنها أعطت النتائج المخطط لها.

بعد أن تتم عملية تحديد المخاطر وقياسها وضبطها من أجل مراقبتها فإن جميع التقنيات المستخدمة للتعامل معها تقع ضمن ثلاث أساليب:[1]

أ- تجنب المخاطرة:

- تتجنب البنوك مخاطر الائتمان بالامتناع عن منح القروض مرتفعة المخاطرة؛
- تجنب مخاطر أسعار الفائدة بعدم الاستثمار في أوراق مالية طويلة الأجل.

ب- تقليل المخاطرة: تقوم البنوك بتقليل المخاطرة من خلال الآتي:

- رصد سلوك القروض من أجل استبابة علامات التحذير لمشاكل التوقف عن الدفع مبكرا؛
- تقوم أيضا بتقليل مخاطر أسعار الفائدة باستخدام سياسة إدارة الأصول والخصوم والتي يجرى تصميمها لذلك الغرض.

ج- **نقل المخاطرة:** إن شراء التأمين هو إحدى وسائل نقل المخاطرة من شخص ما لا يرغب في تحملها إلى شركة التأمين التي تبدى استعدادها لتحملها مقابل الثمن.

وقد أصبح من الممكن الآن من خلال عقود المشتقات نقل المخاطرة من البنوك أو غيرها إلى جهات أو مؤسسات أخرى ترغب في تحملها، وكافة عقود المشتقات إما بغرض التحوّط أو بغرض المضاربة، والمتحوّطون هم الذين يقومون بنقل المخاطر إلى الغير، بينما المضاربون هم الذين يقومون بقبول تحمل المخاطرة، وعادة فإن نقل المخاطرة للغير لا يتم بغير ثمن.

[1] سمير عبد الحميد رضوان، مرجع سابق، ص ص: 314- 316.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1-2-4- إدارة المخاطر البنكية وفقا لمقررات لجنة بازل 3 للرقابة البنكية.

يكتنف النشاط المصرفي العديد من المخاطر، زادت حدتها في السنوات الأخيرة نتيجة العولمة المتزايدة للأسواق المصرفية والتطور الكبير في حجم وأساليب عمل هذا القطاع، وللتخفيف من حدتها تم الاهتمام بإدارتها في ظل المعايير الدولية. وفي هذا الإطار جاءت اتفاقية «بازل1» سنة 1988، التي وضعت الحد الأدنى لكفاية رأس المال لمواجهة المخاطر الائتمانية. وبعد سنوات من تطبيقها تم تعديلها بسبب تعاظم المخاطر وتغير طبيعتها فظهرت اتفاقية «بازل2»، التي عملت على تحقيق التناسب بين رأس مال البنك وأصوله الخطرة، إضافة لتدعيم دور الجهات الرقابية، وزيادة شفافية السوق. وكان من المتوقع زيادة متانة واستقرار النظام البنكي مع تطبيقها مطلع سنة 2007، إلا أن العالم أصيب بأزمة مالية حادة منذ منتصف هذه السنة الأخيرة؛ وهو ما دفع إلى مراجعة عميقة وشاملة لبنود ومقترحات اتفاقية «بازل2» لتتولد اتفاقية «بازل3» في 12 سبتمبر 2010، تحمل مجموعة من المعايير الرقابية الجديدة، ومن المتوقع أن يكون لتطبيقها العديد من الآثار على النظام البنكي لصرامة مقترحاتها.

أ- مفاهيم أساسية حول مقررات لجنة بازل للرقابة البنكية.

أولى الخبراء في مجال البنوك اهتماما متزايدا بحجم رأس المال، باعتباره خط الدفاع الأول في حالة تعرض البنك لخسائر بسبب توظيف أمواله في عمليات لا تخلو من مخاطر، لذلك حاول هؤلاء الخبراء وضع معايير مختلفة لقياس كفاية رأس المال منذ وقت مبكر، وبأشكال مختلفة تطورت مع تطور إدارة البنوك، حتى توجت هذه الأفكار بما يسمى باتفاقيات أو مقررات بازل.

أ1- التعريف بلجنة بازل للرقابة البنكية: هي تلك اللجنة التي تأسست سنة 1974م من طرف محافظي البنوك المركزية لدول مجموعة العشرة[1]، تحت إشراف بنك التسويات الدولية (BIS)* تعمل على صياغة معايير دولية تسترشد بها البنوك المركزية في مراقبة أعمال البنوك[2]، وأطلق على هذه اللجنة لجنة الأنظمة المصرفية والممارسات الرقابية، أو لجنة بازل نسبة إلى مكان انعقادها بمدينة

---

[1] Louis Esch, Robert Kieffer, "**Asset et Risque Management**", 1er édition, de Boeck, Paris, 2003, p: 18.

* BIS: هي اختصار لـ Bank for International Settlements، هو منظمة دولية للبنوك المركزية تقوي التعاون المالي والتمويلي العالميين وتعمل كبنك للبنوك المركزية، يقوم البنك بأعماله من خلال لجان فرعية والأمانات (سكرتاريات) التي تستضيفها، وعبر لقائها العام السنوي لجميع الأعضاء ويؤدي أيضاً خدمات مصرفية ولكن فقط للبنوك المركزية أو للمنظمات الدولية مثله، يقع مقر البنك في مدينة بازل السويسرية، وكان قد تأسس وفق اتفاقيات لاهاي عام 1930.

[2] عبد القادر شارشي، "**معايير بازل للرقابة المصرفية – اتفاقية بازل2-**"، مداخلة في إطار ملتقى الأزمة المالية والحوكمة، سطيف، 2010، ص: 5.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بازل أو لجنة كوك نسبة إلى رئيسها كوك محافظ بنك انجلترا المركزي آنذاك. ويقتصر أعضاء اللجنة على مسؤولين من هيئات الرقابة البنكية ومن البنوك المركزية للدول الصناعية الكبرى المتمثلة في " السويد، كندا، الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، إيطاليا، اليابان، المملكة المتحدة، هولندا بالإضافة إلى لكسمبورغ وسويسرا".

أ2- أسباب إنشاء لجنة بازل: تعود أسباب إنشاء هذه اللجنة إلى تفاقم أزمة المديونية الخارجية للدول النامية، وازدياد حجم ونسبة الديون المشكوك في تحصيلها والتي منحتها البنوك العالمية وتعثر بعض هذه البنوك، بالإضافة إلى المنافسة القوية من جانب البنوك اليابانية للبنوك الأمريكية والأوروبية بسبب نقص رؤوس الأموال بتلك البنوك، وزيادة فروعها في أنحاء العالم خارج الدولة الأم.[1]

أ3- أهداف لجنة بازل للرقابة البنكية: وتهدف لجنة بازل إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية تتلخص في ما يلي:[2]

- تقرير حدود دنيا لكفاية رأس المال بالبنوك؛
- تحسين الأساليب الفنية للرقابة على أعمال البنوك؛
- تسهيل عملية تبادل المعلومات المتعلقة بإجراءات وأساليب رقابة السلطات النقدية على البنوك.

وهذه الأهداف تعمل على تقوية النظام البنكي الدولي واستقراره، وإزالة مصدر مهم للمنافسة غير العادلة بين البنوك، والناشئة عن الفروقات في متطلبات الرقابة الاحترازية فيما يخص رأس المال البنكي.

ب- الإصلاحات الواردة في اتفاقية بازل3 والمحاور الأساسية لها.

أعلنت الجهة الرقابية للجنة بازل للرقابة البنكية، وهي مجموعة مكونة من محافظي البنوك المركزية ومديري الإشراف فيها، عن إصلاحات للقطاع البنكي بتاريخ 12 سبتمبر 2010 وذلك بعد اجتماعها في مقر اللجنة في بنك التسويات الدولية في مدينة بازل السويسرية، وتم المصادقة عليها من زعماء مجموعة العشرين في اجتماعهم في سيئول العاصمة الكورية الجنوبية في 12 نوفمبر 2010، وتلزم قواعد اتفاقية «بازل3» البنوك بتحصين أنفسها جيداً ضد الأزمات المالية في المستقبل، وبالتغلب بمفردها على الاضطرابات المالية التي من الممكن أن تتعرض لها من دون مساعدة أو تدخل البنك المركزي أو الحكومة قدر ما أمكن، وتهدف الإصلاحات المقترحة بموجب اتفاقية بازل 3 إلى زيادة متطلبات رأس

[1] عبد المطلب عبد الحميد، "**العولمة واقتصاديات البنوك**"، الدار الجامعية، مصر، 2001، ص: 80.

[2] نفس المرجع، ص: 81.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المال وإلى تعزيز جودة رأس المال للقطاع البنكي حتى يتسنى له تحمل الخسائر خلال فترات التقلبات الاقتصادية الدورية، حيث أن الانتقال إلى نظام بازل الجديد يبدو عمليا إذ أنه سوف يسمح للبنوك بزيادة رؤوس أموالها خلال فترة ثماني سنوات على مراحل، إذ أن تبني المعايير المقترحة سوف يتطلب من البنوك الاحتفاظ بنسب عالية من رأس المال وكذلك برأسمال ذي نوعية جيدة.

ب1- الإصلاحات الواردة في اتفاقية «بازل3»:

إن بازل3 أدخلت مفاهيم جديدة على معيار بازل 2 يمكن تلخيصها في النقاط التالية:[1]

- تعديل مكونات رأس المال التنظيمي لتشمل أدوات أكثر استقراراً وتقسم إلى ما يلي:
  - الشريحة الأولى للأسهم العادية: وتتكون بشكل رئيسي من رأس المال المدفوع والاحتياطيات والأرباح المدورة؛
  - الشريحة الأولى الإضافية؛
  - الشريحة الثانية؛
  - وقامت اتفاقية بازل 3 بإلغاء الشريحة الثالثة من رأس المال.
- قامت اتفاقية بازل 3 بتعديل حدود نسبة كفاية رأس المال ابتداءً من عام 2013 ولغاية نهاية عام 2018 وذلك وفقاً لما يلي:
  - رفع نسبة الأصول الموزونة بالمخاطر إلى الشريحة الأولى للأسهم العادية من 2% إلى 4.5% وهذا سيؤدي إلى رفع نسبة الأصول الموزونة بالمخاطر إلى الشريحة الأولى(للأسهم العادية والإضافية) من 4.5% إلى 6%؛
  - إضافة رأس مال لغايات التحوط إلى نسبة كفاية رأس المال بنسبة 2.5% وبذلك يصبح الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال بالإضافة إلى رأس المال لغايات التحوط 10.5% وسوف يستخدم لغايات الحد من توزيع الأرباح؛
  - رأس المال الإضافي المعاكس لتغطية مخاطر الدورات الاقتصادية من 0% إلى 2.5%؛
  - رأس المال الإضافي لمواجهة المخاطر النظامية.
- إضافة معايير جديدة لإدارة ومراقبة مخاطر السيولة في البنوك: حيث أدخلت معيار خاص بالسيولة للتأكد من أن البنوك تملك موجودات يمكن أن تسيلها لتغطية احتياجاتها وودائع أكثر استقراراً؛

[1] مفتاح صالح، رحال فاطمة، "**تأثير مقررات لجنة بازل3 على النظام المصرفي الإسلامي**"، المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي – النمو والعدالة والاستقرار من منظور إسلامي–، اسطنبول، تركيا، أيام 09– 10 سبتمبر 2013، ص ص: 9–10.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- أضافت بازل3 معيار جديد وهو الرافعة المالية.

الجدول رقم (1-1): متطلبات رأس المال ورأس مال التحوط وفق مقررات بازل3.

	حقوق المساهمين - الشريحة 1-	رأسمال -الشريحة 1-	إجمالي رأس المال
الحد الأدنى	%4.5	%6	%8
رأسمال التحوط	%2.5		
حدود رأسمال التحوط للتقلبات الدورية	%2.5 - %0		
الحد الأدنى+ رأسمال التحوط- بازل 3-	%7	%7.5	%10.5
بازل 2	%2	%4	%8

المصدر: مفتاح صالح، رحال فاطمة، مرجع سابق، ص: 10.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنه تم رفع الحد الأدنى لنسبة رأس المال الأولي من 2 %-وفق اتفاقية بازل2- إلى 4.5% مضافاً إليه هامش احتياطي آخر يتكون من أسهم عادية نسبته 2.5% من الأصول والتعهدات لاستخدامه في مواجهة الأزمات مما يجعل المجموع يصل إلى 7%، وقد تم كذلك رفع معدل ملائمة رأس المال إلى 10.5% بدلا عن 8% وهذا يعني أن البنوك ملزمة بتدبير رساميل إضافية للوفاء بهذه المتطلبات.[1]

والشكل رقم (3) يوضح ذلك بصورة أكثر تفصيلا:

[1] مفتاح صالح، رحال فاطمة، مرجع سابق، ص: 9.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

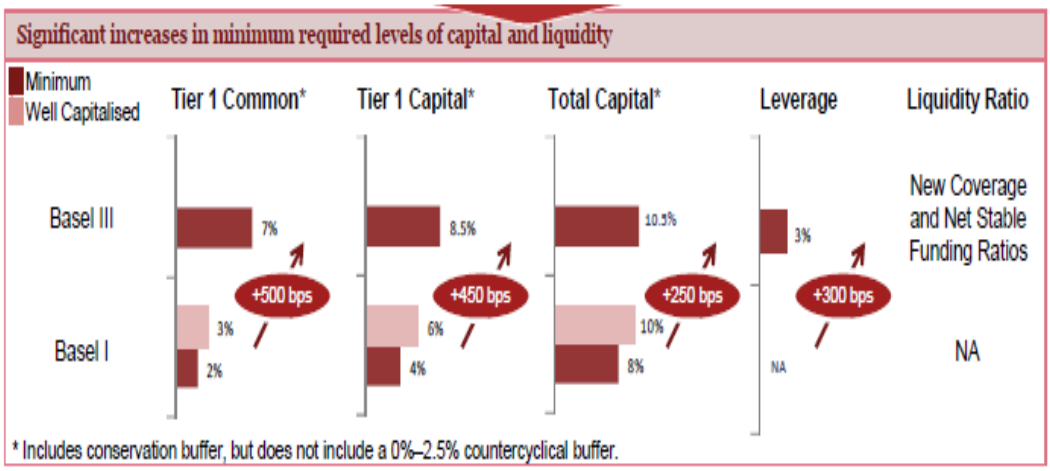

الشكل رقم (1-2): متطلبات رأس المال ورأس مال التحوط وفق مقررات بازل3.

المصدر: مفتاح صالح، رحال فاطمة، مرجع سابق، ص: 11.

أما الشكل الموالي يوضح أهم التعديلات التي أدخلت على بازل2:

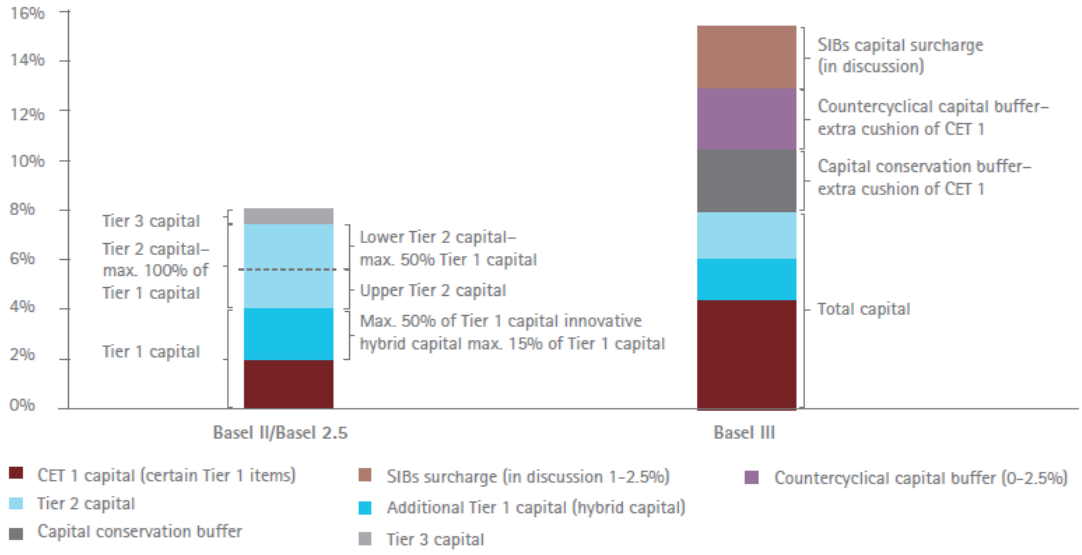

الشكل رقم (1-3): أهم التعديلات التي أدخلت على مقررات لجنة بازل2.

المصدر: مفتاح صالح، رحال فاطمة، مرجع سابق، ص: 12.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب2- المحاور الأساسية لاتفاقية «بازل3»:

تتكون اتفاقية بازل الثالثة من خمسة محاور هامة وهي:[1]

- ينص المحور الأول لمشروع الاتفاقية الجديدة على تحسين نوعية وبنية وشفافية قاعدة رساميل البنوك، وتجعل مفهوم رأس المال الأساسي Tier1 مقتصراً على رأس المال المكتتب به والأرباح غير الموزعة من جهة مضافاً إليها أدوات رأس المال غير المشروطة بعوائد وغير المقيّدة بتاريخ استحقاق، أي الأدوات القادرة على استيعاب الخسائر فور حدوثها. أما رأس المال المساند Tier 2 فقد يقتصر بدوره على أدوات رأس المال المقيدة لخمس سنوات على الأقل والقابلة لتحمل الخسائر قبل الودائع أو قبل أية مطلوبات للغير على البنك، وأسقطت بازل3 كل ما عدا ذلك من مكونات رأس المال التي كانت مقبولة عملاً بالاتفاقات السابقة؛
- تشدِّد مقترحات لجنة بازل في المحور الثاني على تغطية مخاطر الجهات المقترضة المقابلة والناشئة عن العمليات في المشتقات وتمويل سندات الدين وعمليات الريبو* من خلال فرض متطلبات رأس مال إضافية للمخاطر المذكورة، وكذلك لتغطية الخسائر الناتجة عن إعادة تقييم الأصول المالية على ضوء تقلبات أسعارها في السوق؛
- تُدخِل لجنة بازل في المحور الثالث نسبة جديدة هي نسبة الرفع المالي Leverage Ratio وهي تهدف لوضع حد أقصى لتزايد نسبة الديون في النظام البنكي، وهي نسبة بسيطة، كما أن المخاطر التي لا تستند إلى نسبة الرفع المالي تستكمل متطلبات رأس المال على أساس المخاطر، وهي تقدم ضمانات إضافية في وجه نماذج المخاطر ومعايير الخطأ، وتعمل كمعيار إضافي موثوق لمتطلبات المخاطر الأساسية؛
- يهدف المحور الرابع إلى الحؤول دون إتباع البنوك سياسات إقراض مواكبة أكثر مما يجب فتزيد التمويل المفرط للأنشطة الاقتصادية في مرحلة النمو والازدهار، وتمتنع أيام الركود عن الإقراض فتعمق الركود الاقتصادي وتطيل مداه الزمني؛
- يعود المحور الخامس لمسألة السيولة، والتي تبين أثناء الأزمة العالمية الأخيرة مدى أهميتها لعمل النظام المالي والأسواق بكاملها، ومن الواضح أن لجنة بازل ترغب في بلورة معيار عالمي للسيولة، وتقترح اعتماد نسبتين، الأولى هي نسبة تغطية السيولة LCR والتي تتطلب من البنوك الاحتفاظ

---

[1] معهد الدراسات المصرفية، "**إضاءات**"، نشرة توعوية، السلسلة الخامسة، العدد5، دولة الكويت، ديسمبر 2012، ص ص: 3-4.

* الريبو: أو ما يعرف باتفاقية إعادة الشراء، هو عبارة عن بيع ورقة مالية (غالبا، سندات خزانة) يعهد بائعها بشرائها في وقت لاحق – عادة في اليوم التالي للبيع الأصلي– بسعر أعلى قليلا، وبهذا فإن مشتري الريبو يقرض البائع، حيث يشكل الفارق بين السعر المباشر للالتزام وسعر إعادة الشراء الفائدة على القرض.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بأصول ذات درجة سيولة عالية لتغطية التدفق النقدي لديها حتى 30يوماً، أما النسبة الثانية NSFR فهي لقياس السيولة المتوسطة والطويلة الأمد، والهدف منها أن يتوفر للبنوك مصادر تمويل مستقرة لأنشطتها.

ج- تأثير مقررات بازل3 على النظام البنكي.

أكد بنكيون عالميون أن الأزمة المالية دفعت البنوك المركزية إلى التفكير جدياً في زيادة رؤوس أموال البنوك لتفادى الأزمات الائتمانية التي تعرضت لها بعض البنوك خلال تلك الأزمة، مما أدى لإفلاسها وضياع أموال المودعين لديها، وتعتبر معايير اتفاقية بازل 3 درساً مستفاداً من الأزمة المالية العالمية لتحصين القطاع البنكي العالمي من الاختلالات والأزمات المالية التي تطال تداعياتها الجوانب المختلفة للاقتصاد العالمي، وتضمن الاتفاق أنه على البنوك الاحتفاظ بقدر أكبر من رأس المال كاحتياطي يمكنها من مواجهة أي صدمات دون الحاجة لجهود إنقاذ حكومية هائلة كما حدث في الأزمة الأخيرة.

ويأتي الغرض من تخصيص رؤوس أموال الحماية لمقاومة تقلبات الدورة الاقتصادية بهدف حماية القطاع البنكي من فترات الإفراط في نمو الائتمان الكلي، وسيبدأ سريان رؤوس أموال الحماية هذه فقط عندما يكون هناك إفراط في النمو الائتماني نتج عنه تنامي المخاطر على مستوى النظام بكامله، وستكون نسبة أموال الحماية هذه أعلى للدول التي تشهد نمواً عالياً في مستويات الائتمان[1]، وفي ما يلي نذكر أهم تأثيرات مقررات بازل3 على النظام البنكي:

- إعادة هيكلة أو التخلص من بعض وحدات العمل في البنوك لتعظيم استخدام رؤوس الأموال؛
- عدم القدرة على توفير كامل الخدمات أو المنتجات (تجارة، توريق) وذلك بسبب زيادة التكلفة والقيود التي يمكن أن تكون أمام عملية التوريق؛
- إن مقررات بازل3 ستجعل السيطرة على البنوك العالمية أقوى من ذي قبل بما يضمن للبنوك القدرة والملاءة المالية التي من خلالها تستطيع التصدي للأزمات المالية الطارئة حتى لا يتكرر ما حدث لبنوك عالمية كبنك «ليمان براذرز» * في الأزمة المالية الأخيرة؛

[1] معهد الدراسات المصرفية، مرجع سابق، ص: 4.

* بنك ليمان براذرز: هو بنك تم تأسيسه في ألاباما في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1850، على يد ثلاثة أخوة يهود من تجار القطن، ليكون مؤسسة خدمات مالية دولية ويقع مقره الرئيسي في نيويورك، أعلن عن إفلاسه في 14 سبتمبر 2008 بسبب الخسارة التي حدثت في سوق الرهن العقاري، كان لإفلاس البنك تأثيرات سلبية على الكثير من أسواق العالم.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- انخفاض خطر حدوث أزمات بنكية: تعزيز رأس المال والاحتياطات السائلة جنبا إلى جنب مع التركيز على تعزيز معايير إدارة المخاطر يؤدي إلى خفض خطر فشل البنك، وتحقيق الاستقرار المالي على المدى الطويل؛
- انخفاض إقبال المستثمرين على الأسهم البنكية: نظرا إلى أن أرباح الأسهم من المرجح أن تنخفض للسماح للبنوك بإعادة بناء قواعد رأس المال، وبصفة عامة سينخفض العائد على حقوق المساهمين وكذلك ربحية المؤسسات بشكل كبير؛
- التعارض في تطبيق مقررات لجنة بازل3 يؤدي إلى التحكيم الدولي: لأن الاختلاف في تطبيق معايير لجنة بازل 3 كما حدث في بازل1 وبازل2 سيؤدي إلى تواصل تعطيل استقرار الشامل للنظام المالي؛
- فرض ضغوطاً على المؤسسات الضعيفة: حيث تجد البنوك الضعيفة صعوبة كبيرة لرفع رأس مالها؛
- الزيادة من احتياطات البنوك ورفع من رأسمالها، وتحسين من نوعيته؛
- التغير في الطلب على التمويل من تمويل قصير الأجل إلى تمويل طويل الأجل: فإدخال نسبتين في الوفاء بمتطلبات السيولة القصيرة والطويلة الأجل تدفع الشركات بعيدا عن مصادر التمويل قصيرة الأجل وأكثر نحو ترتيبات التمويل على المدى الطويل، وهذا يؤثر بدوره في هوامش الربح التي يمكن تحقيقها؛
- إن تطبيق نظام بازل3 سيجعل من اقتصاديات الدول النامية تعاني وسيضع البنوك في وضع لا تستطيع المشاركة والمساهمة في تمويل التنمية الأساسية الضرورية لبلدانها.[1]
- نظرا للتعديلات التي جاءت بها الاتفاقية فيما يخص الأموال الخاصة وكذلك تغطية المخاطر، فمن المتوقع أن يعرف معدل ملاءة البنوك انخفاضا محسوسا؛
- وضع قيود جديدة على البنوك مما يساهم في تخفيض حجم معاملاتها؛
- يساعد تطبيق اتفاقية بازل الثالثة على تخفيض مخاطر السيولة.[2]

[1] مفتاح صالح، رحال فاطمة، مرجع سابق، ص ص: 13-14.

[2] أحمد قارون، "**مدى التزام البنوك الجزائرية بتطبيق كفاية رأس المال وفقا لتوصيات لجنة بازل**"، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية – فرع دراسات مالية ومحاسبية معمقة–، جامعة سطيف، 2013، ص: 41.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2- إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك.

إن من الضروري أن تتولى الإدارة المركزية للمخاطر بالبنك الإشراف على المخاطر الائتمانية والعمل على الحد والتخفيف منها لتعديل المسار الائتماني وضمان الأداء البنكي، وفيما يلي عرض لماهية مخاطر الائتمان وكيفية إدارتها في البنوك.

2-1-ماهية المخاطر الائتمانية.

تتمثل الوظيفة الأساسية للبنوك في عملية منح القروض التي تعتبر من أخطر الوظائف التي يمارسها، كون أن تلك القروض التي تمنحها ليست ملكا لها بل هي في الغالب أموال المودعين لديها، حيث أن للقرض عدة أسباب وخصائص يمكن أن يجبر البنك على ضرورة الحيطة والحذر عند تقديم القروض للغير وهذا ما سيتم تناوله في هذا المطلب.

2-1-1- تعريف المخاطر الائتمانية وأهم خصائصها.

تطرق العديد من الباحثين لمفهوم خطر الائتمان، حيث ينطوي الائتمان في جوهره على عملية تأجيل الدفع والسداد إلى المستقبل وعادة لا يقبل البنك وعد المقترض بالسداد ما لم يكن واثقا من أن الدفع سيتم فعلا في المستقبل وبما أن هناك حالة من عدم التأكد في قدرة المقترض على السداد تنشأ المخاطر الائتمانية.

وعليه فإن المخاطر الائتمانية تعرف كما يلي:

- "هي شكل من المخاطرة المتقابلة، والمخاطرة المتقابلة هي تلك المخاطرة التي تحدث عند فشل الطرف الآخر للعقد أو الاتفاق من انجاز ما يترتب عليه من التزامات تم الاتفاق عليها من قبل الأطراف المتعاقدة، وهذا يعني الفشل في تقديم السلع والخدمات، رفض تقديم القرض أو التسهيلات البنكية أو الفشل في تسديد المبالغ المقترضة كاملة وفي الوقت المحدد".[1]

بالنسبة لهذا التعريف فمخاطر الائتمان هي شكل من المخاطرة المتقابلة أي فشل أحد الطرفين المتعاقدين بتسديد ما يتوجب عليه من التزامات تجاه الطرف الآخر في الوقت المحدد.

- في حين عرفها الاقتصادي "GERHARD SCHROECK" بأنها: "هي المخاطر التي تنشأ عن عدم الدفع أو إعادة جدولة المدفوعات في أي موعد من مواعيد الاستحقاق، أو من الأحداث

[1] عدنان تايه النعيمي، "**إدارة الائتمان (منظور شمولي)**"، دار المسيرة، الأردن، ط1، 2010، ص: 244.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المرتبطة بالتغيرات الناجمة في نوعية الائتمان والتي تؤدي إلى خسارة البنك، وأن خسائر الائتمان هي عنصر يمكن التنبؤ به من عمليات الإقراض".[1]

يعتبر الاقتصادي "GERHARD SCHROECK" أن خطر الائتمان هو الخطر الناشئ عن الأحداث المرتبطة بالتغيرات الناجمة عن نوعية الائتمان والتي تؤدي بالبنك إلى الخسارة.

- التعريف الخاص: "خطر الائتمان هو احتمال عدم مقدرة العميل المقترض أو عدم رغبته من سداد القرض وأعبائه وفقا للشروط المتفق عليها في الوقت المحدد".

وعلى أساس هذه التعاريف تتضح لنا الخصائص التالية:[2]

- لا تقتصر المخاطر الائتمانية على نوع معين من القروض، بل جميعيا يمكن أن تشكل خطر بالنسبة للبنك ولكن بدرجات متفاوتة، كما أنها لا تتعلق فقط بعملية تقديم القروض فحسب بل تستمر حتى انتهاء عملية التحصيل الكامل للمبلغ المتفق عليه؛
- المخاطر الائتمانية هي نوع من أنواع المخاطر والتي تركز على ركني الخسارة والمستقبل؛
- يمكن أن تنشأ المخاطر الائتمانية عن خلل في العملية الائتمانية بعد إنجاز عقدها، سواء كان في المبلغ الائتماني (القرض+ الفوائد) أو في أوقات السداد؛
- المخاطر الائتمانية هي خسارة محتملة يتضرر من جرائها المقرض ولا يواجهها المقترض ولذلك فهي تصيب كل شخص يمنح قرضا سواء كان بنكا، مؤسسة مالية أو منشأة أعمال تبيع لأجل؛
- السبب الرئيسي وراء المخاطر الائتمانية هو المقترض بسبب عدم استطاعته أو عدم التزامه أو عدم قيامه برد أصل القرض وفوائده في تاريخ الاستحقاق المحدد، أو أنه له القدرة المالية على السداد ولكنه لا يرغب في ذلك لسبب أو لآخر؛
- على الرغم من اختلاف طبيعة الائتمان في حجمه وغرضه وأسعار الفائدة عليه، وتاريخ استحقاقه، ونوع الضمان المطلوب من عميل إلى أخر إلا أن الخطر موجود دائما بالقرض الممنوح ويعد من أبرز المخاطر التي تعترض نشاط البنوك؛
- لا تختلف وجود المخاطر الائتمانية فيما إذا كان المقترض شخصا حكوميا أو لا، إذ أن القروض الممنوحة لمنشآت الدولة تتضمن هي الأخرى مخاطر ائتمانية، على الرغم من إشارة البعض إلى

[1] Gerhard Schroeck, "**Risk Management and value creation in financial institutions**", John Wiley & Sons, Canada, 2002, p-p: 170-171.

[2] عبد المعطي رضا، محفوظ أحمد جودة، "**إدارة جودة الائتمان**"، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 1999، ص: 210.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أن مخاطر القروض الموجهة للحكومة معدومة، كون أن الحكومة لا يمكن أن تمتنع عن سداد القرض.

2-1-2- مصادر المخاطر الائتمانية.

هناك عدد من المصادر التي تساهم في حدوث المخاطر الائتمانية منها:[1]

أ- **مصادر خارجية:** منها تغيرات الأوضاع الاقتصادية كاتجاه الاقتصاد نحو الركود أو الكساد أو حدوث انهيار غير متوقع في أسواق المال وتغيرات في حركة السوق يترتب عليها آثار سلبية على المقترضين؛

ب- **مصادر داخلية:** منها ضعف إدارة الائتمان أو الاستثمار بالبنك سواء لعدم الخبرة أو لعدم التدريب الكافي وعدم وجود سياسة ائتمانية رشيدة وكذلك ضعف سياسات التسعير وأخيرا ضعف إجراءات متابعة المخاطر والرقابة عليها.

2-1-3- أنواع المخاطر الائتمانية.

يمكن حصر أنواع المخاطر الائتمانية من خلال الشكل الموالي:

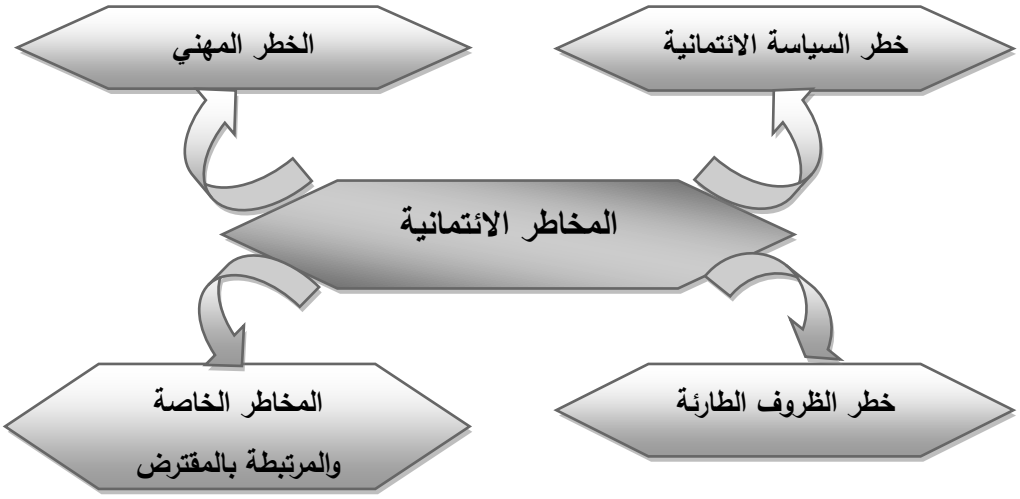

الشكل رقم (1-4): أنواع المخاطر الائتمانية.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على ما سيتم ذكره.

[1] عمر هاشم طه، "**دور سياسات منح الائتمان المصرفي في تقليل المخاطر وزيادة الأرباح (دراسة ميدانية في مصرف الشمال للتنمية والاستثمار)**"، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإداريةّ والاقتصادية، المجلد 3، العدد 2، 2013، ص: 68.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يوضح لنا الشكل رقم (2) أنواع المخاطر الائتمانية على النحو التالي:[1]

أ- **خطر السياسة الائتمانية:** وينتج عن خطأ جزئي أو كلي في رسم السياسة الإقراضية أو تنفيذها وبما لا يتوافق مع الظروف السائدة، ومن بين أنواع الخطأ في السياسة الإقراضية نجد التوسع في الإقراض عموما، أو لأحد قطاعات النشاط الاقتصادي.

ب- **الخطر المهني:** وهو الخطر الذي يترتب على عملية الإقراض في حد ذاتها والمرتبطة بالتطورات الحاصلة والتي يمكن أن تؤثر في نشاط قطاع اقتصادي معين، كالتطورات التكنولوجية ومدى تأثيرها على شروط ونوعية وتكاليف الإنتاج، والتي تهدد المنظمات التي لا تخضع للتحديث المستمر بالزوال من السوق وعدم قدرتها على التسديد، وينطوي الخطر المهني علي ما يلي:

- خطر الزبون: ويتمثل فيما: خطر التوقف النهائي عن السداد، خطر تجميد القرض؛
- خطر النشاط: وهو الخطر المرتبط بطبيعة نشاط ما (زراعي، صناعي، تجاري وخدمي)؛
- خطر تكنولوجي: ويقصد بهذا النوع من المخاطر الذي يصاحب الصناعة التي تعمل فيها المؤسسة وذلك على اعتبار أن العمل في بعض الصناعات كالصناعة الالكترونية؛
- خطر السوق: كالظروف الاقتصادية المتسمة بالمنافسة، الركود، التضخم.

ج- **خطر الظروف الطارئة:** ينتج هذا النوع من المخاطر من خلال عوامل خارجية مرتبطة بالوضعية السياسية والاقتصادية والاجتماعية للبلد مثل:

- القرارات ذات الطبيعة السياسية كالحضر على المبيعات أو تصدير بعض السلع؛
- الحوادث الطبيعية كالجفاف والفيضانات؛
- الحوادث الأمنية كالحروب والثورات؛
- التغيرات التشريعية والتحولات في السياسة الاقتصادية والمالية للبلد.

د- **المخاطر الخاصة والمرتبطة بالمقترض:** وهو الخطر الأكثر انتشارا وتكرارا والأصعب للتحكم فيه، نظرا لأسبابه المتعددة والكثيرة والتي تؤدي إلى عدم التسديد، ويمكن تقسيمه إلى عدة مخاطر واهم أنواعه:

- الخطر المالي: يتعلق أساسا بمدى قدرة المنظمة على الوفاء بتسديد ديونها في الآجال المتفق عليها، ويتم تحديد ذلك وهذا من خلال تشخيص الوضعية المالية لها، وهذا بدراسة الميزانيات، جدول التمويل وجدول حسابات النتائج...الخ. وهذا بالاعتماد على كفاءة وخبرة موظفي البنك.

[1] مزياني نور الدين وآخرون، "**أهمية استخدام طريقة التنقيط في عملية اتخاذ قرارات الإقراض في البنوك**"، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني السادس حول استخدام الأساليب الكمية في اتخاذ القرارات الإدارية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، ص ص: 3- 5.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- مخاطر الإدارة: وهي المخاطر المرتبطة بنوعية الإدارة،والتي نقصد بها خبرة وكفاءة مسيري المنظمة المقترضة وأنماط السياسات التي تتبعها في مجالات التسعير وتوزيع الأرباح، وكذلك النظم المطبقة في مجال الرقابة على المخزون، والرقابة الداخلية والسياسات المحاسبية التي تطبقها، لأنه عدم وجود موظفين مؤهلين وذات خبرة جيدة لدى المقترض يمكن أن يؤدي إلى عدم الاستغلال الكفء للأموال المقترضة.

2-1-4- أسس منح الائتمان والعوامل المؤثرة في اتخاذ قرار منحه.

إن الائتمان البنكي يجب أن يتم استناداً إلى قواعد وأسس مستقرة ومتعارف عليها، وهي:[1]

أ- توفر الأمان لأموال البنك: وذلك يعني اطمئنان البنك إلى أن المنشأة التي تحصل على الائتمان سوف تتمكن من سداد القروض الممنوحة لها مع فوائدها في المواعيد المحددة لذلك؛

ب- تحقيق الربح: والمقصود بذلك حصول البنك على فوائد من القروض التي يمنحها تمكنه من دفع الفوائد على الودائع ومواجهة مصاريفه المختلفة، وتحقيق عائد على رأس المال المستثمر على شكل أرباح صافية؛

ج- السيولة: يعني احتفاظ البنك بمركز مالي يتصف بالسيولة، أي توفر قدر كافٍ من الأموال السائلة لدى البنك -النقدية والأصول التي يمكن تحويلها إلى نقدية إما بالبيع أو بالاقتراض بضمانها من البنك المركزي- لمقابلة طلبات السحب دون أي تأخير، وهدف السيولة دقيق لأنه يستلزم الموازنة بين توفير قدر مناسب من السيولة للبنك وهو أمر قد يتعارض مع هدف تحقيق الربحية، ويبقى على إدارة البنك الناجحة مهمة المواءمة بين هدفي الربحية والسيولة.

ويقوم كل بنك بوضع سياسته الائتمانية بعد مراعاة الأسس أعلاه وطبقاً لحاجة السوق، وهي عبارة عن: إطار يتضمن مجموعة المعايير والشروط الإرشادية – تزود بها إدارة منح الائتمان المختصة- لضمان المعالجة الموحدة للموضوع الواحد، وتوفير عامل الثقة لدى العاملين بالإدارة بما يمكنهم من العمل دون خوف من الوقوع في الخطأ، وتوفير المرونة الكافية، أي سرعة التصرف بدون الرجوع إلى المستويات العليا، ووفقاً للموقف، طالما أن ذلك داخل نطاق السلطة المفوضة إليهم.

[1] عبد العزيز الدغيم وآخرون، "**التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري**"، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، المجلد 28، العدد 3، 2006، ص: 195.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما تتأثر السياسة الائتمانية للبنك بعوامل متعددة منها ما يتعلق بالبنك وتسمي العوامل الداخلية، والأخرى تتعلق بالسلطات النقدية والسياسات الحكومية المختلفة والظروف الاقتصادية العامة وتسمي بالعوامل الخارجية[1]:

أ- العوامل الداخلية للبنك:

- رأس مال البنك: يأخذ رأس مال البنك واحتياطياته دوراً مهماً في رسم السياسة الائتمانية للبنك، فكلما زاد رأس مال البنك زادت عمليات منح الائتمان؛
- آجال الودائع: تعتمد البنوك بصورة رئيسية على الودائع في تمويل نشاطاتها الاستثمارية، ونجد أن السياسة الائتمانية للبنك تأخذ بعين الاعتبار آجال الودائع لدى البنك، بحيث كلما زادت أجال الودائع زادت التسهيلات الائتمانية طويلة الأجل والعكس صحيح؛
- سيولة البنك: والتي تتمثل في حجم الأموال النقدية غير الموظفة في العمليات البنكية، والتي تزيد عن حاجة البنك؛
- إستراتيجية البنك في اتخاذ قراره الائتماني: قد تكون إستراتيجية هجومية، وذلك باستعداد البنك لتقبل درجة أكبر من المخاطر، دون إخلال بالقواعد والشروط الائتمانية المختلفة في العمليات الائتمانية لتحقيق حجم عمليات مناسب، وقد تكون رشيدة بعدم منح ائتمان يتضمن مخاطر مرتفعة، والتي عادة ما تلجأ إليها البنوك صغيرة الحجم والإمكانيات.

ب- العوامل الخارجية للبنك:

- العوامل الخاصة بالعميل ذاته: شخصيته (Character) فكلما كان العميل أمينا ونزيها وملتزما بكافة تعهداته، حريصا على الوفاء بالتزاماته، ذو سمعة طيبة في أوساط التعامل، كلما كان أقدر على إقناع البنك بمنحه الائتمان. ثم تأتي قدرة العميل (Capacity) على تحقيق أهداف نشاطه، وممارسته له بنجاح من خلال خبرته، وأخذه بالأساليب العلمية في الإدارة، والوقوف على اتجاهات العميل في المستقبل، للتأكد من سلامة الظروف المستقبلية التي سوف يمر بها العميل وقدرته على التعامل معها. وبعد ذلك يأتي عنصر رأسمال العميل (Capital)، باعتباره مصدر التمويل الذاتي له، ويشمل رأس المال الاسمي مضافا إليه الاحتياطيات والأرباح غير الموزعة، بهدف التأكد من كفاية المصادر الذاتية لسداد التزامات العميل قبل الغير في حالة الإعسار. حيث يفضل أن تكون تلك المصادر مساوية على الأقل للمصادر الخارجية، وارتباط ملاءة العميل بنوعية الموجودات التي تكفي لسداد الالتزامات، والتي يتعين على الباحث الائتماني تحديد تلك القدرة، بالقيام بتحليل

[1] ميرفت علي أبو كمال، "**الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقا للمعايير الدولية بازل 2**"، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، جامعة غزة، فلسطين، 2007، ص ص: 78-80.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القوائم المالية والوقوف على مدى ملائمة الهيكل التمويلي للعميل، والاطلاع على بيانات المركز المالي للعميل وحساباته الختامية لعدة سنوات سابقة. وتعد الضمانات المادية (Collateral) التي يقدمها العميل من أهم العناصر المؤثرة في اتخاذ القرار الائتماني، في ظل توافر الشروط الائتمانية المحددة في هذا الضمان، من ملكية العميل له وحقه في بيعه ورهنه، ومن ثم إمكانية البنك في السيطرة على هذا الضمان؛

- محددات تشريعية قانونية: وتشمل تشريعات دينية وقوانين السياسة المالية والاقتصادية العامة وقوانين حماية البيئة؛
- الظروف السياسية والاقتصادية العامة: يتأثر منح الائتمان مع التغيرات في البيئة السياسية والاقتصادية العامة. ويقوم البنك بتحديد الأنشطة الاقتصادية الحيوية لمنح الائتمان، والتي تتصف بارتفاع ربحيتها وازدهار الطلب عليها، وأيضا تحديد الأنشطة التي يجب التوقف عن الدخول في تمويلها لمخاطرها المرتفعة. مع تحديد سقف ائتماني لكل موقع جغرافي والذي يرتبط بحجم النشاط الاقتصادي للمنطقة التي يشغلها فرع البنك وإمكانياته المستقبلية؛
- الظروف الاقتصادية للقطاع الذي ينتمي إليه العميل، وهنا يقصد بالنشاط الاستثماري للقطاع الاقتصادي، وقوة المنافسة في هذا القطاع، وكذلك التطور التكنولوجي للقطاع الاقتصادي وحاجته لمزيد من الاستثمارات.

2-2-الأساليب المتبعة لإدارة المخاطر الائتمانية.

في بعض الأحيان قد تطرأ تغيرات على وضعية المقترض مما قد يعرضه لخطر الائتمان الذي تحاول البنوك جاهدة عدم الوقوع فيه، لهذا هناك بعض الأساليب لإدارة والتحكم في مخاطر الائتمان والتي سنتطرق لها في هذا المطلب.

2-2-1- تعريف إدارة المخاطر الائتمانية.

تعرّف المخاطر الائتمانية على أنها: "النشاط الإداري الذي يهدف إلى التحكم بالمخاطر الائتمانية وتخفيضها إلى مستويات مقبولة، وبشكل أدق هي عملية تحديد وقياس والسيطرة وتخفيض خطر القرض الذي يواجه البنك، إذن إدارة المخاطر الائتمانية هي عملية قياس وتقييم لمخاطر الائتمان وتطوير

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إستراتيجيات لإدارتها، وتتضمن هذه الإستراتيجيات نقل المخاطر إلى جهة أخرى وتجنبها وتقليل آثارها السلبية وقبول بعض أو كل تبعاتها".[1]

2-2-2- مبادئ إدارة المخاطر الائتمانية.

أصدرت لجنة بازل وثيقة تتعلق بمبادئ أو أسس إدارة مخاطر الائتمان في سبتمبر 2000، حتى تشجع المراقبين المصرفيين على المستوى الدولي على تعزيز الممارسات السليمة لإدارة مخاطر الائتمان. وعلى الرغم من قبول تطبيق هذه المبادئ الواردة في الوثيقة على عملية الإقراض، يجب أن تُطبق على جميع الأنشطة التي بها مخاطر ائتمان.

وأن الممارسات السليمة لإدارة مخاطر الائتمان الواردة في هذه الوثيقة تتناول المجالات الآتية[2]:

أ- **المجال الأول: إنشاء بيئة مناسبة لإدارة مخاطر الائتمان:** ويتضمن هذا المجال عدة مبادئ هي كما يأتي:

- **المبدأ 1:** لأعضاء مجلس الإدارة كامل المسؤولية والصلاحيات للموافقة على والمراجعة الدورية (على الأقل سنويا) لإستراتيجية إدارة مخاطر الائتمان ولسياسات مخاطر الائتمان لدى البنك. هذه الإستراتيجية يجب أن تعكس مدى احتمال البنك لتحمل مخاطر الائتمان، ومستوى الأرباح التي يتوقع البنك تحقيقها حال التعرض لمختلف المخاطر الائتمانية.
- **المبدأ 2:** يجب أن يكون لدى الإدارة العليا في المصرف المسؤولية في تطبيق إستراتيجية إدارة مخاطر الائتمان الموافق عليها من قبل أعضاء مجلس الإدارة .كما لهذه الإدارة الصلاحية في تطوير السياسات والإجراءات المتعلقة بتحديد وقياس ومراقبة وضبط مخاطر الائتمان.
- **المبدأ 3:** يجب أن تحرص البنوك على إدارة وافية ومناسبة للمخاطر المتعلقة بالخدمات والعمليات البنكية الجديدة قبل تفعيلها، والموافقة عليها من قبل مجلس الإدارة.

ب- **المجال الثاني: العمل في ظل عملية منح الائتمان المناسب:** ويتضمن هذا المجال عدة مبادئ هي كما يأتي:

- **المبدأ 4:** على البنوك أن تعمل في ظل معايير منح ائتمان سليمة ومعرفة جيدا.

---

[1] حرفوش سهام، صحراوي إيمان، "**دور الأساليب الحديثة لإدارة المخاطر الائتمانية للبنوك في التخفيف من حدة الأزمة المالية الحالية**"، مداخلة مقدمة في الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة سطيف، أيام 20-21 أكتوبر، 2009، ص: 6.

[2] ميرفت علي أبو كمال، مرجع سابق، ص ص: 82- 93.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **المبدأ 5:** على البنوك أن تضع حدود ائتمان شاملة على صعيد المقترضين الأفراد، وأيضا على صعيد الأطراف ذات الصلة المالية فيما بينهم، والذين يجب أن تُجمل تعرضاتهم المحتملة للمخاطر المختلفة في الدفاتر البنكية والتجارية وداخل وخارج الميزانية.
- **المبدأ 6:** على البنوك أن تضع قواعد وأسس للموافقة على ائتمانات جديدة، بالإضافة إلى تعديل وتجديد وإعادة تمويل ائتمانات قائمة، للمحافظة على محفظة ائتمانية سليمة.
- **المبدأ 7:** تمديد الائتمانات الممنوحة للشركات أو الأفراد ذوي الصلة بالبنك، يجب أن تنفذ على قواعد استثنائية، وأن تُراقب بعناية، وأن تؤخذ بحقها كافة الإجراءات المناسبة لضبط وتخفيض المخاطر.

ج- **المجال الثالث: المحافظة على إدارة وقياس وضبط للعمليات الائتمانية مناسبة:** ويتضمن هذا المجال عدة مبادئ هي كما يأتي:

- **المبدأ 8:** يجب أن تضع البنوك نظاما وقواعد لإدارة المحفظة القائمة التي يترتب عنها مخاطر ائتمانية.
- **المبدأ 9:** على البنوك أن تضع وتفعل نظاما لمراقبة وضعية الائتمانات الفردية، ومن ضمنها تحديد كفاية المخصصات المناسبة لخسائر الائتمان المحتملة.
- **المبدأ 10:** حث وتشجيع البنوك على تطوير واستخدام نظام تصنيف المخاطر الداخلية Internal risk rating system لإدارة مخاطر الائتمان. نظام التصنيف يجب أن يكون متناغما مع طبيعة وحجم وتعقيدات أنشطة البنك.
- **المبدأ 11:** على البنوك أن تمتلك أنظمة معلومات وتقنيات تحليل لمساعدة الإدارة على قياس مخاطر الائتمان، المتلازمة مع الأنشطة المدرجة داخل أو خارج الميزانية. فنظام إدارة المعلومات يجب أن يقدم معلومات كافية حول هيكل المحفظة الائتمانية، والتي تتضمن تحديدا لأي تركز للمخاطر.
- **المبدأ 12:** على البنوك أن توظف نظاما لمراقبة هيكل ونوعية المحفظة الائتمانية.
- **المبدأ 13:** على البنوك أن تأخذ بعين الاعتبار التغيرات المستقبلية المحتملة في الأوضاع الاقتصادية عند تقييم الائتمان والمحفظة الائتمانية.

د- **المجال الرابع: التحقق من وجود رقابة دقيقة على مخاطر الائتمان:** ويتضمن هذا المجال عدة مبادئ هي كما يأتي:

- **المبدأ 14:** على البنوك إرساء نظام تقييم مستقل ومستمر لعمليات إدارة مخاطر الائتمان، ونقل نتائج هذه المراجعات مباشرة إلى مجلس الإدارة والإدارة العليا.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **المبدأ 15:** على البنوك التأكد من أن عملية منح الائتمان مدارة ومراقبة بشكل ملائم، ويوجد تقيد بالسياسات الائتمانية، وأن التعرضات لمخاطر الائتمان هي ضمن الحدود المقبولة للبنك.
- **المبدأ 16:** على البنوك إرساء نظام لاتخاذ إجراءات وقائية مبكرة فيما يتعلق بالائتمانات المتدهورة. لابد للمراجعة الداخلية المنتظمة أن تعمل على تحديد ضعف ومشاكل الائتمان، وأن يتم إدراك التدهور في نوعية الائتمان في مراحل مبكرة.

أما دور المراقبين يتناول المبدأ التالي:

- **المبدأ 17:** على المراقبين، الطلب من البنوك أن تستحدث نظاما فعالا لتحديد وقياس ومراقبة وضبط مخاطر الائتمان كجزء من إدارة المخاطر. وعلى المراقبين أيضا إجراء تقييم مستقل لاستراتيجيات البنك وسياساته وإجراءاته المتبعة وممارساته المتعلقة بمنح الائتمان.

2-2-3- خطوات إدارة المخاطر الائتمانية.

إن إدارة المخاطر الائتمانية التقليدية تركز على المخاطر الناتجة عن أسباب مادية أو قانونية (مثال: الكوارث الطبيعية أو الحرائق، الحوادث، الموت والدعاوى القضائية) ومن جهة أخرى فإن إدارة المخاطر المالية تركز على تلك المخاطر التي يمكن إدارتها باستخدام أدوات المقايضة المالية. إن إدارة المخاطر الائتمانية تتطلب فريق مختص بإدارة هذه المخاطر، حيث يجب أن تتبع عملية إعطاء الأولويات، بحيث أن المخاطر ذات الخسائر الكبيرة واحتمالية حدوث عالية تعالج أولا بينما المخاطر ذات الخسائر الأقل واحتمالية حدوث أقل تعالج فيما بعد، غير أن عمليا قد تكون هذه العملية صعبة جدا، لهذا تتطلب عملية إدارة المخاطر الائتمانية إتباع الخطوات التالية[1]:

أ- **التحضير:** يتضمن التخطيط للعملية ورسم خريطة نطاق العمل والأساس الذي سيعتمد في تقييم المخاطر وكذلك تعريف إطار للعملية وأجندة للتحليل.

ب- **تحديد المخاطر:** في هذه المرحلة يتم التعرف على المخاطر ذات الأهمية المسببة للمخاطر الائتمانية. المخاطر هي عبارة عن أحداث عند حصولها تؤدي إلى مشاكل وعليه يمكن أن يبدأ التعرف إلى المخاطر من مصدر المشاكل أو المشكلة بحد ذاتها. عندما تعرف المشكلة أو مصدرها فإن الحوادث التي تنتج عن هذا المصدر أو تلك التي قد تقود إلى مشكلة يمكن البحث فيها.

[1] حرفوش سهام، صحراوي إيمان، مرجع سابق، ص ص: 6-7.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ج- **التقييم:** بعد التعرف على المخاطر المحتملة يجب أن تجرى عملية تقييم لها من حيث شدتها في إحداث الخسائر واحتمالية حدوثها، أحيانا يكون من السهل قياس هذه الكميات وأحيانا أخرى يتعذر قياسها، صعوبة تقييم المخاطر تكمن في تحديد معدل حدوثها حيث أن المعلومات الإحصائية عن الحوادث السابقة ليست دائما متوفرة.

د- **وضع الخطة:** وتتضمن أخذ قرارات تتعلق باختيار مجموعة الطرق التي ستتبع للتعامل مع المخاطر، وكل قرار يجب أن يسجل ويوافق عليه من قبل المستوى الإداري المناسب. على الخطة أن تقترح وسائل تحكم أمنية تكون منطقية وقابلة للتطبيق من اجل إدارة المخاطر.

هـ- **التنفيذ:** ويتم في هذه المرحلة إتباع الطرق المخططة أن تستخدم في التخفيف من أثار المخاطر. يجب استخدام التأمين في حالة المخاطر التي يمكن نقلها إلى شركة تأمين. وكذلك يتم تجنب المخاطر التي يمكن تجنبها دون التضحية بأهداف السلطة كما ويتم التقليل من المخاطر الأخرى باستخدام الأساليب الحديثة لإدارة المخاطر الائتمانية.

و- **مراجعة وتقييم الخطة:** تعد الخطط المبدئية لإدارة المخاطر ليست كاملة فمن خلال الممارسة والخبرة والخسائر التي تظهر على أرض الواقع تظهر الحاجة إلى إحداث تعديلات على الخطط واستخدام المعرفة المتوفرة لاتخاذ قرارات مختلفة. يجب تحديث نتائج عملية تحليل المخاطر وكذلك خطط إدارتها بشكل دوري.

2-2-4- الطرق المستخدمة في إدارة مخاطر الائتمان.

إن الجزء الجوهري والأساسي من وظيفة إدارة المخاطر يتمثل في تصميم وتنفيذ إجراءات من شأنها تقليل إمكانية حدوث الخسارة أو الأثر المالي المترتب على الخسائر المتكبدة إلى الحد الأدنى، ولما كان الخطر عنصرا ملازما للقرض لا يمكن بأي حال من الأحوال إلغاءه بصفة نهائية أو استبعاد إمكانية حدوثه ما دامت هناك فترة انتظار قبل حلول آجال استرداده، أوجب على البنك أن يتعامل مع هذا الواقع بشكل حذر وأن يقرأ المستقبل قراءة جيدة، وكذا باعتبار أن الدراسات السابقة والاعتماد على الضمانات يعتبر غير كافي نظرا لأن الضمانات في حد ذاتها تتعرض للخطر. أمام هذا الواقع الذي لا يمكن تجنبه ومن أجل زيادة الانضباط يلجأ البنك بالإضافة إلى الدراسات السابقة إلى عملية تقييم الخطر كميا وكيفيا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مستخدما في ذلك تقنيات موضوعية ذات الجانب العلمي والمعلوماتي للتحكم فيه ومن أجل تحسين عملية اتخاذ القرار لدى المسئول البنكي هناك طرق من بينها[1]:

أ- الطريقة الكلاسيكية:

تعتمد الطريقة الكلاسيكية في تقييم خطر القرض على التحليل المالي للمؤسسة التي تطلب القرض حيث يقدم معلومات ثمينة عن هذه المؤسسة، مما يسمح للبنك بتقييم وضعيتها وإمكانياتها وتقدير إمكانية حدوث الخطر ودرجته وكذا على الضمانات المادية أو/و الشخصية باعتبارها مصدرا لاسترجاع القرض.

ب- الطرق الإحصائية في إدارة خطر الائتمان:

إن اتخاذ قرار هو أمر مسؤول، وباعتبار أن أي ظاهرة محل قرار تحيط بها عوامل مختلفة ومتعددة، فمهما كانت قدرات متخذ القرار، فهناك حالات الخطر، والبنك في اتخاذ قرار منح القرض عليه أن يقلل من الخطر لهذا يجب أن يرتكز قراره حقيقة على ركائز علمية.

إن الطريقة التقليدية المتبعة في منح قروض قد أثبتت وجود نقائص، فهي لا تستجيب للمتطلبات الاقتصادية المعاصرة، والتحديات الجديدة، والمنافسة البنكية، فالبنوك في منحها للائتمان لا بد أن توفق بين التقليل من مخاطر عدم التسديد من جهة، والسرعة في اتخاذ القرار من جهة أخرى، ولعل الطرق الإحصائية المنتهجة حاليا في أغلب البنوك الأجنبية قد قللت من القرار العشوائي فيما يخص منح القروض وواكبت السرعة في العمليات الاقتصادية، ومن هذه الطرق الإحصائية نذكر منها: طريقة رجال القرض Credit Men وطريقة التنقيط المالي Credit Rating، وبهذا سنستعرض في هذا البحث لأهم هذه الطرق الإحصائية وهي طريقة القرض التنقيطي Crédit Scoring دون الخوض في الطرق الأخرى.

ج- طرق أخرى في إدارة خطر الائتمان:

بالإضافة إلى الطرق الإحصائية هناك طرق أخرى منها ما تحاكى تفكير الخبراء مستعملة في ذلك البرامج المعلوماتية (الأنظمة الخبيرة) ومنها ما تعتمد على علوم الذكاء الاصطناعي Les Réseaux de

[1] محمد بن بوزيان، صوار يوسف، "**محاولة تقدير خطر القروض البنكية باستعمال طريقة القرض التنقيطي**"، مداخلة مقدمة في المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع حول إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة الأردنية، 16-18 أفريل، 2007، ص ص: 2- 3.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Neurones وأخرى تنطلق من علوم بحوث العمليات لتتوسع وتأخذ في الاعتبار عدة معايير (كمية ونوعية) لمجموعة من البدائل يراد اتخاذ القرار فيها.

وفي المبحث الموالي سنحاول فقط التركيز على إحدى الطرق الإحصائية وهي طريقة القرض التنقيطي وذلك بالتطرق لماهيتها ولأهم النماذج المرتبطة بها، ومعرفة دور تطبيق هذه الطريقة في التقليل من خطر الائتمان في البنوك.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3- إدارة المخاطر الائتمانية باستخدام طريقة القرض التنقيطي Crédit Scoring.

لعل عملية منح القروض لمؤسسات عاجزة عن التسديد في الآجال المحددة أو غير القادرة على الدفع تماما هو أهم خطر يرتبط بعملية منح القروض من طرف البنك، لذلك على البنك أن يتخذ الاحتياطات اللازمة من اجل التقليل أو الحد من هذه الأخطار وكذا القيام بعملية التغطية في حالة تحققها.

3-1-ماهية طريقة القرض التنقيطي Crédit Scoring.

تعد طريقة القرض التنقيطي من بين الطرق المستعملة كثيرا في مجال إدارة مخاطر الائتمان خصوصا في الدول المتطورة، فهي تساعد البنوك في اتخاذ قرار منح الائتمان من عدمه.

3-1-1- تعريف طريقة القرض التنقيطي.

بصفة عامة يمكن تعريف طريقة القرض التنقيطي كما يلي:

- "تعتبر طريقة التنقيط أو ما يسمى بscoring طريقة آلية في اختبار المؤسسات وتعتمد أساسا على التحليل الإحصائي تمكن من معرفة أحسن تصنيف للمؤسسات بدلالة أوجه الخطر انطلاقا من عينة تمثيلية، حيث كل طالب جديد للقرض يأخذ نقطة Score تعبر عن حالته المالية بعد ذلك يصنف في إحدى المجموعتين: عاجزة أو سليمة".[1]
- أيضا هي: "طريقة تعتمد على دراسة الوضعية المالية للعميل أو المؤسسة، وقد تمتد إلى دراسة بعض الجوانب الأخرى والتي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بتلك الوضعية، بحيث تُمنح علامة من النقاط لكل جانب من الجوانب التي تتم دراستها حسب تصنيف معين يتم إعداده مسبقا، ثم يُحسب المجموع لتتم مقارنته مع حد أدنى من هذه العلامة، فإذا نزل المجموع عن ذلك الحد يُرفض طلب القرض الخاص بذلك العميل أو المؤسسة، أما إذا تجاوز المجموع ذلك الحد الأدنى يُقبل ملف طلب القرض مبدئيا وتُدرس الجوانب الأخرى".[2]

[1] عبد العزيز شرابي، مهدي بلوطار، "**محاولة توقع خطر القرض بطريقة سكوريتغ**"، مجلة الاقتصاد والمجتمع، منتوري، قسنطينة، العدد 02، 2004، ص: 193.

[2] سليمان ناصر، "**التقنيات البنكية وعمليات الائتمان**"، ديوان المطبوعات الجامعية، ورقلة، 2012، ص ص: 70-71.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- كما تعرف بأنها: "هي طريقة يستعملها البنك لكي يتمكن من تقدير الملاءة المالية لزبائنه قبل منحهم القرض أو للتنبؤ المسبق لحالات العجز التي يمكن أن تصيب المنظمات التي يتعامل معها".[1]
- التعريف الخاص: "القرض التنقيطي هو طريقة إحصائية تستخدم للتنبؤ باحتمال أن طالب قرض أو مدين حالي قد يعجز عن تسديد التزاماته تجاه البنك".

وتسعى طريقة القرض التنقيطي إلى الاستجابة لثلاثة أهداف:[2]

- تخفيض خطر خسارة القروض الممنوحة بما يضمن اختيار أفضل للمؤسسات الطالبة للقرض؛
- تسريع عملية اتخاذ القرار في ميدان الإقراض الذي هو أحد الوظائف الأساسية للبنوك مما يحسن من الخدمات المقدمة للزبائن؛
- التخفيض من أعباء دراسة ملفات طالبي القروض وتسييرها خاصة في مواجهة العدد الهائل من الطلبات.

3-1-2- نبذة تاريخية عن بداية تطبيق طريقة القرض التنقيطي في إدارة المخاطر.

إن فكرة طريقة القرض التنقيطي انبثقت عن الدراسات التي قام بها "فيتز باتريك P.J.Fitz Patric سنة 1932، حول مؤشرات إفلاس المؤسسات ثم بعد ذلك تبعتها دراسات "سميث RF. Smith" و"ورينكوف CLT. Wrinokof" سنة 1935، لكن أول ظهور لها كان في سنوات الستينات وذلك نتيجة الدراسات التي قام بها كل من "بافير W.H. Beaver" سنة 1966، و"ألتمان E.Altman" سنة 1968، والذين اعتمادا على مبدأ التحليل التمييزي، ثم تليها دراسة "أيدمستر Edmister" سنة 1972، وبعد نجاح هذه الطريقة اتسعت رقعتها الجغرافية إلى الدول الأوروبية، وبالضبط إلى فرنسا حيث قام "كولنجس Collonges" بأبحاث حول طريقة التنقيط سنة 1977، ثم تليها أعمال "كونان Conan" و"هولدر Holder" سنة 1979، ونظرا لملائمة هذه الدراسات مع متطلبات البنوك فقد ظهرت دراسات بالبنوك كالنماذج المعتمدة في البنك الفرنسي.[3]

---

[1] كمال رزيق، "**تقييم تجربة البنوك الإسلامية بالجزائر في إدارة المخاطر الائتمانية**"، ملتقى الخرطوم للمنتجات المالية الإسلامية حول التحوّط وإدارة المخاطر في المؤسسات المالية الإسلامية، النسخة الرابعة، 5-6 أفريل 2012، ص: 12.

[2] مزياني نور الدين وآخرون، مرجع سابق، ص: 7.

[3] الأخضر عزي وآخرون، "**محاولة تطبيق أسلوب القرض التنقيطي لتقدير مخاطر القروض بالبنوك الجزائرية**"، مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية، العدد 1، 2013، ص: 3.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعلى الرغم من أن طريقة القرض التنقيطي استخدمت لأول مرة في سنوات 1960 في الولايات المتحدة الأمريكية USA، إلا أن أصولها (جذورها) تعود في الواقع إلى أوائل القرن العشرين، عندما نشر John Moody أول مقياس لتصنيف سنداته التجارية (الالتزامات التجارية). لفترة وجيزة، سنقدم التواريخ ال10 الرئيسية للقرض التنقيطي في الجدول أدناه.[1]

الجدول رقم (1-2): تاريخ القرض التنقيطي في 10 تواريخ.

التاريخ	الحدث
2000 av. JC	أول استخدام للائتمان في الآشور، وبابل وفي مصر.
1851	أول استخدام للتنقيط (التصنيف) الائتماني من طرف "جون برادستريتJohn Bradstreet"، من أجل تُجّاره الطالبين للائتمان في الولايات المتحدة الأمريكية.
1909	قام "John Moody" بنشر أول مقياس لتصنيف السندات التجارية المتداولة في السوق في الولايات المتحدة الأمريكية.
1927	أول «crédit bureau»* الذي تم إنشاؤه في ألمانيا.
1941	قام "ديفيد دوراند David Durand" (أستاذ التسيير في MIT**) بكتابة تقرير والذي يقترح فيه الرجوع إلى الإحصاءات من أجل المساعدة في اتخاذ القرار الائتماني في الولايات المتحدة الأمريكية.
1958	أول تطبيق ل Scoring من طرف الاستثمارات الأمريكية.
1967	قام "ألتمان Altman" بإنشاء «Z-score» انطلاقا من تحليل التمايز المتعدد.
1995	شركة التأمين للرهن العقاري ل " فريدي ماك Freddy Mac" و"فاني ماي Fannie Mae" تتبنى طريقة القرض التنقيطي في الولايات المتحدة الأمريكية.
2000	قام "Moody" بإدخال حساب الخطر لتنقيط النسب المالية(financial ratio scoring – FRS)
2004	توصي بازل 2 باستخدام طرق إحصائية للتنبؤ بخطر الائتمان.

Source: Fred Ntoutoume, op-cit, p-p: 6-7.

[1] Fred Ntoutoume, "**Methodes Statistiques et Econometriques Scoring du risque de crédit des PME par la modélisation statistique et l'intelligence artificielle chez l'UMECUDEFS**", Mémoire de fin d'études pour l'obtention du diplôme de Master2 Professionnel, Université "Cheikh Anta Diop" de Dakar, 2007, p: 6.

* crédit bureau: أي مكتب الائتمان، وهو عبارة عن مكتب للدراسات يؤدي خدمات في مجال الاستشارات الإستراتيجية، لإعداد ومتابعة النقاط.

** MIT: وهي اختصار لـ Massachusetts Institute of Technology أي معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، وهي جامعة بمدينة كامبريدج بولاية ماساتشوستس بالو.م.أ والتي تأسست عام1861 ، ويعتبر هذا المعهد من المعاهد المتألقة عالمياً، مهمته الأساسية هي التعليم والبحث في التطبيقات العملية للعلوم والتقنية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يتضح لنا من خلال الجدول رقم (2) أن طريقة القرض التنقيطي تطورت تدريجيا عبر الزمن منذ ظهورها لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن أصبحت الآن شائعة الاستعمال، إن لم نقل أنها أصبحت وإلى حد ما تقليدية إذا ما قورنت ببعض التقنيات الحديثة الأخرى التي أصبحت تشكل حقلا منافسا لها مثل التقنيات التي أفرزتها الأنظمة الذكية كالشبكات العصبية والأنظمة الخبيرة.

3-1-3- استخدامات القرض التنقيطي.

إن المنظمات المقرضة تهتم كثيرا بطريقة القرض التنقيطي، لأنها أكثر اتقانا مقارنة مع طريقة النسب المالية، رغم ضآلة استعمالها، إذ أنها تطبق خصوصا على القروض الاستهلاكية الآتية[1]:

أ- **حالة القروض الموجهة للأفراد:** يعتمد القرض التنقيطي بصفة عامة على التحليل التميزي، والذي يعتبر كمنهج إحصائي يسمح انطلاقا من مجموعة من المعلومات الخاصة لكل فرد من السكان، أن يميز بين مجموعة من الفئات المتجانسة وفق معيار تم وضعه سابقا، ووضع كل عنصر جديد في الفئة التي ينتمي إليها، وبالتالي يجب في هذه المرحلة:

- تحديد الفئات والمعلومات الخاصة بكل فئة؛
- استعمال نتائج التحليل على كل طالب قرض جديد.

ب- **حالة القروض الموجهة للمنظمات:** ويتم تقسيم المنظمات إلى مجموعتين: مجموعة تحتوي على المنظمات التي لها أوضاع مالية جيدة، ومجموعة أخرى تحتوي على المنظمات التي لها أوضاع غير جيدة، وفقا للمعايير التالية:

- تاريخ تأسيس المنظمة؛
- أقدمية وكفاءة مديري المنظمة؛
- مردودية المنظمة خلال سنوات متتالية؛
- أعمالها المحققة؛
- نوعية المراقبة والمراجعة المستعملة من قبلها؛
- رأسمالها العامل؛
- طبيعة نشاطها.

[1] سلمان زيدان، "**إدارة الخطر والتأمين**"، دار المناهج، الأردن، ط1، 2013، ص ص: 111-112.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3-1-4- عرض طريقة بناء نموذج القرض التنقيطي.

إن إعداد نموذج التنقيط يستلزم دراسة قاعدة من المعلومات لعينة من المؤسسات التي تستخرج بصفة عشوائية من المجتمع المدروس، وتتكون من عينتين جزئيتين: الأولى تظم المؤسسات العاجزة، والثانية تظم المؤسسات السليمة.

والتي يتم معالجتها باستعمال تقنية التحليل الخطي التمييزي، الذي يحدد المتغيرات الأكثر تمييزا (التي لها القدرة على التمييز بين المؤسسات السليمة والعاجزة) وربطها بمعاملات ترجيحية مكونة بذلك دالة التنقيط.

يتم استخراج النقطة الموافقة للمؤسسة بتعويض قيمة متغيراتها في الدالة، تلك النقطة تقارن مع النقطة الحرجة التي تفصل بين قراري الرفض والقبول، وللتأكد من كفاءة النموذج يتم اختبار نتائجها على عينة مستقلة عن عينة الدراسة، فإن أثبتت نجاعته استطعنا الاعتماد عليه في اتخاذ القرارات المستقبلية.[1]

وبالتالي فإن بناء نموذج القرض التنقيطي يتطلب تتبع المراحل التالية:

أ- **تشكيل قاعدة المعطيات (la base de données)**: إن تشكيل قاعدة المعطيات أو بمفهوم آخر "المعاينة" من أهم مراحل إعداد النموذج، إذ يتم خلالها سحب عينة بصفة عشوائية من المجتمع المستهدف نظرا لعدم إمكانية دراسته كله، ولكن يجب أن تكون العينة ممثلة تمثيلا جيدا للمجتمع، بحيث تكون النتائج المتحصل عليها عند استعمالها قابلة للتعميم. ولتحقيق ذلك يتطلب سحب العينة شروط معينة تتمثل فيما يلي:

- يجب أن تكون غنية بالمعلومات الكمية والكيفية واحتوائها على مختلف أصناف المجتمع أي أنها تشمل المؤسسات السليمة والعاجزة على حد سواء؛
- إدماج ملفات القروض المرفوضة في العينة لأنه لا يمكن للنموذج إعطاء نظرة حقيقية عن المجتمع إذ أخذ بعين الاعتبار القروض الممنوحة فقط.

وبعد سحب العينة تتطلب الدراسة تكوين العينات الجزئية التالية:

- عينة الإنشاء: ويتم من خلالها تشكيل مختلف دوال التنقيط؛

[1] عبادي محمد، "**الشبكات العصبية الاصطناعية أداة لتقدير المخاطرة في البنوك التجارية**"، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة جيجل، ص: 4.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- عينة الإثبات: وهي العينة التي تفيد في التأكد من النتائج المتحصل عليها، وتسمح بدراسة مدى نجاعة دالة التنقيط على عناصر لا تنتمي لعينة الإنشاء؛
- عينة التنبؤ: وهي التي تسمح بمراقبة فعالية النموذج في الفترة المستقبلية.[1]

ب- التحليل التمييزي (L'analyse discriminante): هو التقنية الإحصائية المعتمدة عليها في تحديد متغيرات النموذج التقييمي، ويتم إقصاء بعض المتغيرات غير المؤثرة في قرار منح القرض (باستعمال برنامج الإعلام الآلي) بعد تحديد خصائص الزبائن (المتغيرات أي النسب) والمستخرجة من ملفات القروض المكونة للعينة[2]. سواء كانت هذه المتغيرات:[3]

- متغيرات محاسبية (كمية): وهي متغيرات قياسية métrique، تأخذ قيم عددية يتم حسابها على أساس البيانات المحاسبية المستخرجة من القوائم المالية للمؤسسات محل الدراسة؛
- متغيرات فوق المحاسبية (كيفية): هي متغيرات غير قياسية non métrique، ذات طبيعة كيفية أي تأخذ أنماطا لا عددية تتمثل في معلومات مستخرجة من ملفات طلبات القرض للمؤسسات المعينة خارج القوائم المالية، يتم إدراجها في عملية التحليل لإثراء الدراسة ببيانات من طبيعة ومصادر مختلفة يعد تحويلها إلى متغيرات قابلة للقياس.

وهنا يستعمل التحليل التمييزي لدراسة مجتمع مكون من عينة من ملفات طلب القرض تمت معالجتها من طرف البنك وتتكون هذه العينة من مجموعتين هي:

- مؤسسات سليمة (التي سددت مستحقاتها)؛
- مؤسسات عاجزة (التي لم تسدد ما عليها من الالتزامات سواء بصفة كلية أو جزئية فأي تأخير في التسديد يعني تكاليف أخرى زائدة).

والمشكل المطروح هو إيجاد المعيار الذي يميز بشكل كبير الفئة السليمة والفئة العاجزة ولحل هذا المشكل يجب تتبع الخطوات التالية[4]:

---

[1] Sylvie Coussergues, "**La banque (structure, marché, gestion)**", édition dalloz, paris, 1996, p: 175.

[2] Mireille Bardos, "**analyse discriminante (application au risque et scoring financier)**", édition dunod, paris, 2001, p: 4.

[3] فاطمة بن شنة، محمد الجموعي قريشي، "**دراسة تطبيقية لمنهج التصنيف الداخلي الأساسي حالة البنك الجزائري**"، مجلة الباحث، العدد 13، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 2013، ص: 18.

[4] عبادي محمد، مرجع سابق، ص ص: 5-6.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب$_1$– تحديد المتغيرات الأكثر تمييزا: يتم في بداية الأمر الفرز بين المتغيرات المحاسبية والغير محاسبية والتي تشفر (codification) أي تحول إلى الأرقام وبالتالي يمكن استغلالها.

ولكي تحقق الدراسة نجاحا أكبر يجب معالجة قاعدة واسعة من المعلومات مما تتطلب في أغلب الأحيان استخدام برامج معلوماتية إحصائية مثل: STATISTICA, SPSS...الخ. تتم عملية اختيار المتغيرات الأكثر دلالة على الملاءة المالية عن طريق استخدام أسلوب التحليل التمييزي التدريجي (analyse discriminante incrémentielle)، وتقنية الانحدار خطوة بخطوة (pas à pas) التي تعمل انطلاقا من انحدار خطي متعدد الأبعاد يشمل كل المتغيرات الكمية والكيفية، وذلك لتشكيل التابع "Z"، حيث يقوم باختيار كل المتغيرات وإدخال المتغير الأكثر تمييزا إلى النموذج ثم يمر إلى الخطوة التالية بحيث يكون المتغير المختار يعظم معامل الارتباط مع التابع "Z" وقيمة فيشر(F) للمتغير تبين مدلوله الإحصائي في تمييز المجموعات وبالتالي إحصاء كل المتغيرات المستقلة مع التابع وعدم إدماج المتغيرات المختارة مسبقا، إلى أن يتم تحديد كل المتغيرات الداخلة في النموذج بصفة نهائية.

ب$_2$– صياغة الدالة "Z" وتحديد النقطة النهائية لكل مؤسسة: بعد اختيار المتغيرات الداخلة في بناء النموذج، يتم ربطها بمعاملات ترجيحية، تمثل كل منها المساهمة النسبية للمتغير الذي يقترن بها في التمييز بين مجموعات المؤسسات. وبعد تحديد قيم تلك المعاملات فإنه يكون بالإمكان وضع دالة التنقيط على الشكل التالي:

$$Z= a_1 R_1 + a_2 R_2 + \ldots\ldots a_n R_n + B$$

$$Z=\sum a_i . R_i + B \qquad \text{أو:}$$

حيث:

Z: النقطة النهائية (score).

a_i: معامل الترجيح.

R_i: النسب الداخلية في النموذج.

B: ثابت constant.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

واعتمادا على هذه الدالة يتم حساب النقطة النهائية لكل مؤسسة، والتي يمكن من خلالها الحكم على عجز أو سلامة المؤسسة مثلما هو موضح في الشكل التالي:

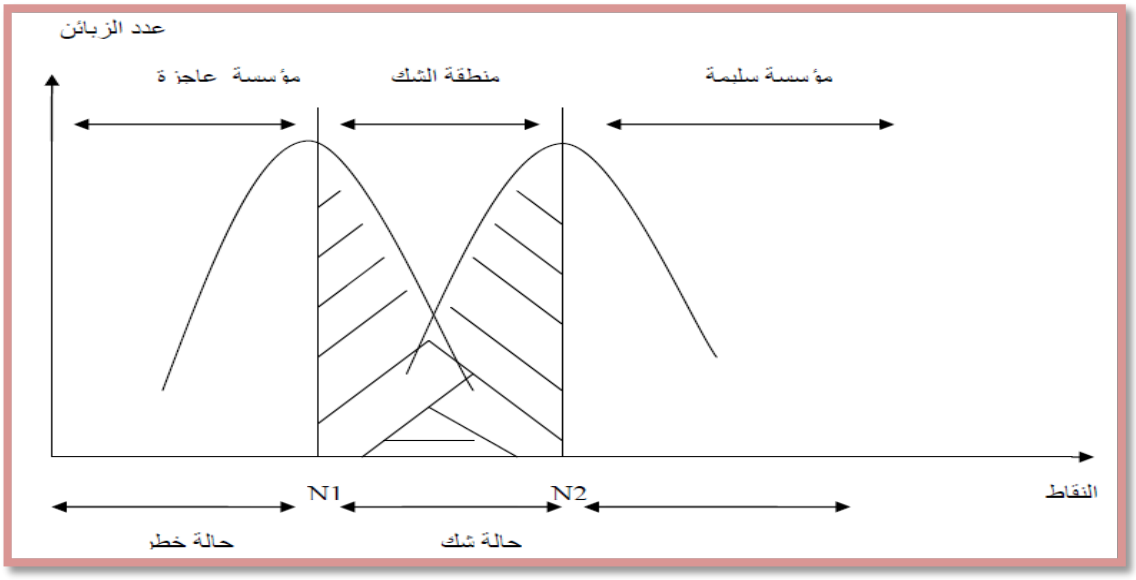

الشكل رقم (1-5): منحنى دالة التنقيط.

Source: Sylvie Coussergues, gestion de la banque, édition dunod, paris, 2eme édition, 1997, p: 153.

فيما يخص منطقة عدم التأكد فهي المنطقة التي لا يمكن الحكم فيها على المؤسسة، ما إذا كانت سليمة أم عاجزة، وكلما زادت هذه المنطقة نقص معدل الخطأ، وبالتالي فإن أحسن دالة تنقيط هي التي تعطي أحسن توازن بين منطقة عدم التأكد ومعدل الخطأ.

ب3- تحديد النقطة الحرجة: بعد حساب النقطة النهائية لكل مؤسسة، يتم تحديد النقطة الحرجة التي على أساسها يتم الفصل بين قراري الرفض والقبول، ويتم حسابها من خلال العلاقة التالية:

$$Z^* = \frac{n1\overline{Z_1} + n2\overline{Z_2}}{n1 + n2}$$

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حيث:

$\overline{Z1}$: متوسط التميز (score) للمؤسسات العاجزة.

$\overline{Z2}$: متوسط التميز (score) للمؤسسات السليمة.

n1: عدد المؤسسات العاجزة بعد المعالجة.

n2: عدد المؤسسات السليمة بعد المعالجة.

وبعد ذلك يمكن تصنيف المؤسسات من خلال المقارنة بين النقطة النهائية والنقطة الحرجة وفقا لقاعدة القرار. وكخطوة موالية يتم حساب مؤشر أساسي يسمى بمعدل التصنيف الصحيح، الذي يمكننا من معرفة دقة النموذج.

ج- قياس دقة النموذج: بعد استخراج النموذج نقوم باختبار صحته بواسطة " échantillon de validation" ويتم ذلك حسب الجدول التالي[1]:

الجدول رقم (1-3): التصنيف باستعمال نموذج التنقيط.

المؤسسات	A	B
A	H1	M1
B	M2	H2

Source: Mathieun Michel, L'exploitation bancaire et le risque crédit, La Revue banque, paris, 1995, p: 89.

حيث:

A: المؤسسات السليمة.

B: المؤسسات العاجزة.

[1] محمد بن بوزيان، صوار يوسف، مرجع سابق، ص: 7.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

H(i=1.2) : تمثل التصنيف الصحيح حيث:

H1: مؤسسات سليمة صنفت حسب نموذج التنقيط في صنف المؤسسات السليمة.

H2: مؤسسات عاجزة صنفت حسب نموذج التنقيط في صنف المؤسسات العاجزة.

M(i=1.2) : تمثل الخطأ في التصنيف حيث:

M1: مؤسسات سليمة صنفت حسب نموذج التنقيط في صنف المؤسسات العاجزة.

M2: مؤسسات عاجزة صنفت حسب نموذج التنقيط في صنف المؤسسات السليمة.

نجاعة النموذج تحدد بنسبة التصنيف الصحيح (G) حسب العلاقة التالية:

$$G = \frac{H1 * (\text{عدد ملاحظات الصنف } A) + H2 * (\text{عدد ملاحظات الصنف } B)}{\text{المجموع الكلي للملاحظات}}$$

كلما كانت النسبة G للعينتين كبيرة، كلما كان النموذج ملائما إلى حد كبير.

د- **استعمال نتائج التحليل:** بعد قياس النموذج، يستعمل هذا الأخير في إعطاء نقطة "SCORE" لكل زبون متقدم لطلب القرض، حيث تقارن هذه النقطة مع نقطة التمييز (Z*) ومن ثم يحدد اتخاذ القرار لمنح أو رفض منح القرض لهذا الزبون، ومن هنا نلاحظ أن هذه الطريقة تتصف بسرعة اتخاذ القرار والتقليل من خطر عدم التسديد.[1]

إلا أن طريقة أو خطوات بناء نموذج القرض التنقيطي هذه السالفة الذكر قد استغنت عنها الكثير من البنوك وهذا لصعوبة تطبيقها والوقت الذي تأخذه في اتخاذ قرار منح القرض من عدمه، ومع تطور التكنولوجيا أصبحت هذه البنوك تستخدم برنامج خاص بـScoring وأولهم كانت فرنسا، وهو الآن البرنامج الذي تستخدمه البنوك التجارية الجزائرية في التنبؤ بخطر الائتمان لمحاولة التقليل منه إلى أدنى حد ممكن وهذا لما يتسم به من سرعة اتخاذ القرار، وهو ما سنتعرف عليه لاحقا من خلال الدراسة التطبيقية.

[1] Sylvie Coussergues, "**La banque (structure, marché, gestion)**", op-cit, p: 190.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3-2-عرض بعض نماذج القرض التنقيطي الأكثر شيوعا في العالم.

الهدف الأساسي لطريقة القرض التنقيطي هو الحصول على نموذج بإمكانه التصنيف بين المؤسسات السليمة والعاجزة إلى أقسامها الأصلية وذلك بأدنى خطأ ممكن، ولتحقيق هذا الهدف أنجزت الكثير من الأعمال التي كانت بدايتها منذ 1966، والتي نذكر منها ما يلي:

3-2-1- نموذج ألتمان Altman (1968).

طوّر ألتمان نموذجه مستخدما النسب المالية ومعتمدا على التحليل التمييزي المتعدد واستطاع من خلال هذا النموذج التمييز بين الشركات الناجحة والشركات الفاشلة في قطاع الصناعة ويتكون النموذج من 5 نسب مالية واستطاع التوصل إليها من خلال تطويره لثلاثين نسبة مالية تكتب على الشكل التالي:

$$Z = 0.012\ X_1 + 0.014\ X_2 + 0.033\ X_3 + 0.006\ X_4 + 0.999\ X_5 - 2.675$$

حيث:

X1: رأسمال العامل / مجموع الأصول؛

X2: احتياطات / مجموع الأصول؛

X3: الفائض الإجمالي للاستغلال / مجموع الأصول؛

X4: الأموال الخاصة / مجموع الديون؛

X5: رقم الأعمال خارج الرسم / مجموع الأصول.

ويمكن تلخيص هذه النسب في الجدول الموالي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (1-4): متغيرات نموذج ألتمان Altman.

رقم النسبة	تعين النسبة	معامل النسبة
X1	رأسمال العامل / مجموع الأصول.	+0.012
X2	احتياطات / مجموع الأصول.	+0.014
X3	الفائض الإجمالي للاستغلال / مجموع الأصول.	+0.033
X4	الأموال الخاصة / مجموع الديون.	+0.006
X5	رقم الأعمال خارج الرسم / مجموع الأصول.	+0.999
	الثابت	-2.675

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على ما سبق ذكره.

حيث: **Z** هي النقطة التمييزية:

إذا كان: $Z \geq 2.67$ فإن المؤسسة في حالة جيدة (سليمة)؛

إذا كان: $Z \leq 1.81$ فإن النموذج يتوقع أن المؤسسة في طريقها إلى الإفلاس (عاجزة)؛

أما إذا كان: $2.67 > Z > 1.81$ حالة المؤسسة غير متأكد منها.[1]

3-2-2- نموذج كونان وهولدار Holder & Conan (1979).

وُجد هذا النموذج سنة 1979 من طرف **Holder & Conan** حيث تسمح بالتوقع بعجز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفقا لقطاع النشاط التي تنتمي إليه، وضعت دالة متكونة من 5 متغيرات، تعبر عن نسب مالية (من بين عينة تضم 50 نسبة مالية) على النحو التالي:

$$Z = 0,24\ R_1 + 0,22\ R_2 + 0,16\ R_3 - 0,87\ R_4 - 0,1\ R_5$$

[1] Edward I.Altman, "**Financial Ratios, Discriminant Analysis and the Prediction of Corporate Bankruptcy**", Journal of Finance, September, 1968, p: 9-10.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حيث:

R1: الفائض الإجمالي للاستغلال / مجموع الديون؛

R2: الأموال الدائمة / مجموع الميزانية؛

R3: قيم قابلة للتحصيل + قيم جاهزة / مجموعة الميزانية؛

R4: مصاريف مالية / رقم الأعمال خارج الرسم؛

R5: مصاريف المستخدمين / القيمة المضافة.

وهذه النسب يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

الجدول رقم (1-5): متغيرات نموذج كونان وهولدار Conan et Holder.

رقم النسبة	تعين النسبة	معامل النسبة
R1	الفائض الإجمالي للاستغلال / مجموع الديون.	+0,24
R2	الأموال الدائمة / مجموع الميزانية.	+0,22
R3	قيم قابلة للتحصيل + قيم جاهزة / مجموعة الميزانية.	+0,16
R4	مصاريف مالية / رقم الأعمال خارج الرسم.	−0,87
R5	مصاريف المستخدمين / القيمة المضافة.	−0,1

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على ما سبق ذكره.

وعليه يتم الحكم كما يلي:

Z < 4: يعني أن المؤسسة في وضعية سيئة باحتمال عجز اكبر من 65 %؛

Z > 9: يعني أن المؤسسة في وضعية جيدة باحتمال عجز اقل من 35 %؛

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

$4 \leq Z \leq 9$: يعني أن المؤسسة في وضعية مشكوك فيها باحتمال عجز مابين 65 % و35 %.[1]

يمكن تمثيل دالة Scoring في "**سلم للقيم**" كما يبرزه الشكل التالي:

متوسط Scoring للمؤسسات	قيمة Scoring	وضعية المؤسسة	احتمال العجز
مؤسسات سليمة ←	16	وضعية جيدة	%19-%10
	15		%25-%20
	14		%26
	13		%27
	12		%28
	11		%29
	10		%30
	9		%35
متوسط "N" Scoring ←	8	منطقة عدم التأكد	
	7		%40
	6		%50
	5		%60
	4		%65
مؤسسات عاجزة ←	3	وضعية خطيرة	
	2		%70
	1		%75
	0		%80
	-1		%85
	-2		%90
	-4		%95

الشكل رقم (1-6): دالة كونان وهولدار Conan et Holder في سلم للقيم.

المصدر: بلوطار مهدي، محاولة توقع خطر القرض بطريقة سكورينغ Scoring، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد مالي، جامعة منتوري قسنطينة، 2003، ص: 91.

[1] قاسيمي آسيا، "**تحليل الضمانات في تقييم جدوى تقديم القروض في البنك**"، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، فرع: مالية المؤسسة، جامعة بومرداس، 2009، ص: 75.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3-2-3- نموذج مركزية الميزانية لبنك فرنسا (1983).

تم إعداد هذا النموذج سنة 1983 من خلال عينة من المؤسسات الصناعية حيث تم الاعتماد في التحليل على 8 نسب مالية تم اختبارها من بين 19 نسبة مالية وقد كانت الدالة كما يلي:

$$Z = -1.255\ Y_1 + 2.003\ Y_2 - 0.824\ Y_3 + 5.221\ Y_4 - 0.689\ Y_5 - 1.164\ Y_6 + 0.706\ Y_7 + 1.408\ Y_8 - 85.44$$

حيث:

Y1: مصاريف مالية / النتيجة الاقتصادية الإجمالية؛

Y2: أموال دائمة / إجمالي الاستثمارات + احتياجات رأس المال العامل؛

Y3: قدرة التمويل الذاتي / إجمالي المديونية؛

Y4: الفائض الإجمالي للاستغلال / رقم الأعمال خارج الرسم؛

Y5: ديون تجارية / مشتريات خاضعة للرسم؛

Y6: التغير في القيمة المضافة (ن – (ن-1)) / القيمة المضافة (ن – 1)؛

Y7: أشغال قيد الانجاز + حقوق الزبائن – تسبيقات على الزبائن / إنتاج الدورة؛

Y8: أصول ثابتة / القيمة المضافة.

والجدول الموالي يلخص نسب هذا النموذج كما يلي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (1-6): متغيرات نموذج مركزية الميزانية لبنك فرنسا.

رقم النسبة	تعين النسبة	معامل النسبة
Y1	مصاريف مالية / النتيجة الاقتصادية الإجمالية.	-1.255
Y2	أموال دائمة / إجمالي الاستثمارات + احتياجات رأس المال العامل.	+2.003
Y3	قدرة التمويل الذاتي / إجمالي المديونية.	-0.824
Y4	الفائض الإجمالي للاستغلال / رقم الأعمال خارج الرسم.	+5.221
Y5	ديون تجارية / مشتريات خاضعة للرسم.	-0.689
Y6	التغير في القيمة المضافة (ن - (ن-1)) / القيمة المضافة (ن - 1).	-1.164
Y7	أشغال قيد الانجاز + حقوق الزبائن - تسبيقات على الزبائن / إنتاج الدورة.	+0.706
Y8	أصول ثابتة / القيمة المضافة.	+1.408
	الثابت	-85. 44

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على ما سبق ذكره.

وقاعدة التصنيف تكون كما يلي:

إذا كان: $Z < -0.250$ فإن المؤسسة غير جيدة أي مدين ذو خطر مرتفع باحتمال عجز قدره 87.2%.

إذا كان: $-0.250 \leq Z \leq 0.125$ فإن المؤسسة مشكوك فيها أي مدين تحت الرقابة باحتمال عجز قدره 46.3%.

إذا كان: $Z > 0.125$ فإن المؤسسة جيدة أي مدين في وضعية مرضية باحتمال عجز قدره 21.8%.[1]

[1] مزياني نور الدين وآخرون، مرجع سابق، ص ص: 11-12.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3-3-دور تطبيق طريقة القرض التنقيطي في التقليل من مخاطر الائتمان البنكية.

تعتبر تقنية التنقيط المطبقة في مجال القروض، وخاصة مجال قروض الاستهلاك والقروض العقارية، من أحسن الأنظمة الإحصائية الفعالة المستخدمة لأغراض المساعدة على اتخاذ القرار في مجال قطاع الخدمات المالية.

وتعتمد هذه الطريقة عند التقييم على البعض من الخصائص المالية وغير المالية للمقترض مستخدمة في ذلك ما يسمى بالجداول المتضمنة لتجارب وخبرات المقرض الماضية من أجل توظيفها ومقارنتها بحالة المقترض، وتساعد طريقة الجداول على إعطاء المقترض نقاط معينة بحيث أن طلب المقترض لا يحظى بالقبول إلا إذا تجاوزت مجموع نقاطه سقفا معينا يحدده المقرض.

3-3-1- مزايا طريقة القرض التنقيطي (Credit Scoring).

من الواضح أن لطريقة القرض التنقيطي مزايا عديدة أهلتها لتكون بهذا الانتشار الواسع من حيث التطبيق، ومن المؤكد أن هناك دوافع موضوعية كانت وراء إقبال استخدام هذه التقنية تمثلت أساسا في الأزمات الاقتصادية التي كانت تعصف ببعض الاقتصاديات المتطورة وما كانت تفرزه من خسائر معتبرة جراء تعثر القروض والارتفاع في حصيلة الديون المعدومة (Bad debts)، ومن هذه المزايا نذكر منها ما يلي:[1]

أ- بساطة استعمال طريقة القرض التنقيطي: باعتبارها عملية آلية، يمكن استعمالها بكل بساطة ولا تتطلب مستوى كبير من المعرفة وخبراء لتطبيقها؛

ب- سرعة التحليل واتخاذ القرار: سرعة معالجة ملفات الزبائن (من خلال توفر النموذج التنقيطي) مما يجعل مدة اتخاذ القرار قليلة، ولعل السرعة واجبة في مثل هذه القرارات البنكية نظرا لسرعة العمليات الاقتصادية خاصة عمليات الاستغلال؛

ج- التجانس: طريقة القرض التنقيطي تعطي معالجة متجانسة للزبائن، وبدون تغير للقرار من وكالة لأخرى أو تغيّر زمن طلب القرض. وبهذا يكون باستطاعة البنك بتقييم موضوعي الزبائن، وبالتالي تقييم الخطر، وبذلك انتهاجها سياسة لمنح القروض مستقرة ودائمة؛

[1] صوار يوسف، "**محاولة تقدير خطر عدم تسديد القرض باستعمال طريقة القرض التنقيطي والتقنية العصبية الاصطناعية بالبنوك الجزائرية**"، مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص تسيير، جامعة تلمسان، 2008، ص ص: 131-132.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

د- بالنسبة لمستعمل طريقة القرض التنقيطي، مشكل اختيار النسب لا يطرح أبدا وكذلك الأهمية الواجب إعطائها لكل نسبة باعتبار أن نموذج القرض التنقيطي يختار النسب المؤثرة على قرار منح القرض وترجع هذه الأخيرة بمعامل يمثل ثقل كل نسبة في اتخاذ هذا القرار.

3-3-2- مقارنة بين النموذج الفردي (الشخصي) والنموذج الإحصائي (Scoring).

لإبراز أهمية القرض التنقيطي وفحوى مزاياها من عملية اتخاذ القرار للقروض الممنوحة يمكن الاستعانة بجدول مقارن بين القرض التنقيطي وبين الخبرات الشخصية كأساس لاتخاذ القرار والتمييز بين المقترضين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (1-7): مقارنة النموذج الفردي (الشخصي) بالنموذج الإحصائي (Scoring).

الخصائص	النموذج الإحصائي (Scoring)	النموذج الفردي (الشخصي)
مجال الدراسة (العينة)	إعطاء أهمية بالغة للعينة محل الدراسة وتوضيح ذلك بشكل يسمح بالوصول إلى نتائج.	انصراف مسؤول الائتمان عن الاهتمام بالعينة.
تعريف الجدارة الائتمانية للمقترض	ضرورة تعريف دقة قواعد وإجراءات التعريف بالجدارة الائتمانية للمقترض.	الاعتماد على الرأي الشخصي لمسؤول الائتمان في الحكم على سلامة القرض.
القواعد المتبعة في تحليل القرض	يتم إدماجها ضمن النموذج.	يعتمد في ذلك على التجارب السابقة والصعاب التي واجهت مسؤول الائتمان من قبل.
الكيفية في توظيف المعلومات حول المقترض	هيكلة النموذج تسمح بتوظيف أكبر قدر من المعلومات.	ضرورة لجوء الفرد متخذ القرار إلى استخدام مجال واسع للمعلومات، مما يفقده السيطرة على معالجتها بشكل منظم والاستفادة فيها مما يجعله يركز في قراراته على عدد محدود جدا من المتغيرات.
تحليل حركة حساب المقترض	يتم ذلك على أساس موضوعي وذلك من حيث تمييز الحسابات الجيدة من تلك غير الجيدة.	قليلا ما يكون دقيقا وصائبا في توجيه قراره المستقبلي المبني على أساس أداء حركة حساب المقترض.
مدى صلاحية المتغيرات المستخدمة	لها القدرة على توضيح المعلومات الخاصة بكل متغير والتداخل القائم والممكن بين المتغيرات.	يتخذ القرار دون الإلمام الكافي بحقيقة المتغيرات والتداخل فيما بينها.
تثبيت صلاحية النموذج	ممكن ذلك، من خلال مقارنة نموذج Scoring بنماذج أخرى مماثلة.	غير ممكن من الناحية العملية.
المرونة	يتميز بمرونة أقل ولكنه يستخدم عند المعالجة أكبر قدر ممكن من حيث عدد القروض وبأقل تكلفة.	يتميز بمرونة عالية ولكن مع استهلاك معتبر للوقت وبأداء مكلف للغاية.

Source: Chandler and Coffman, A comparative analysis of empirical versus judgmental credit evaluation, Journal of retail banking, 1, 1979, p: 20.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن الأخذ بمبدأ نموذج Scoring كأساس لتقييم خطر القروض وكوسيلة لاتخاذ القرار والمراقبة يحتاج الأمر إلى تطوير النموذج بشكل مستمر على أن يتم تنفيذه ضمن مراحل وخطوات ترتيبية معينة منها[1]:

أ- ضرورة قبول الإدارة العليا بأهمية وأهداف النموذج من حيث قدرته على توفير الوقت وتخفيض التكلفة؛

ب- اختبار فريق عمل متعدد التخصصات لبناء النموذج، وذلك مع ضرورة تحديد المسؤوليات؛

ج- إمكانية اللجوء إلى الخبرات الخارجية للمساعدة في تصميم النموذج؛

د- ضرورة التأكد من مدى توافق أهداف البنك مع الفوائد التي يحققها النموذج؛

هـ- تحديد مجالات النشاط الأكثر حاجة إلى استخدام Scoring؛

و- جمع وتحصيل أكبر قدر ممكن من المعطيات لحجم عمليات النشاط ذات الصلة بـScoring، وذلك للتمكين من إجراء عمليات الفرز الأولي لقضايا الملفات المقبولة والمرفوضة؛

ز- استخدام الحاسوب الالكتروني لإجراء المعالجات الأولية المرتبطة باستخلاص أهم الخصائص لحسابات الزبائن من المقترضين؛

ح- تصنيف وتحليل العينات المختارة الجيدة وغير الجيدة.

ومهما يكن من أمر، فإن إنجاح تقنية القرض التنقيطي من حيث التطبيق وإعطائها نوعا من الآلية في الاستخدام لابد وأن ترتبط بمدى فعالية عمليات تشغيل مختلف التقنيات الأخرى المتاحة وبمرونة أكبر وذلك لأجل الوصول إلى تحقيق نتائج مرضية تخدم أهداف التنظيم أو النشاط، لكن ومع توفر شروط الوسائل المساعدة على تطبيق نموذج Scoring وبنجاح تبقى عملية التنفيذ من قبل الأفراد عاملا يراهن عليه من قبل المشرفين عند التفكير في تصميم النموذج والعمل به، فتدريب العمالة ووضع نظام داخلي مناسب يشكلان بالأساس البيئة الملائمة للاستفادة من نموذج Scoring.

ويمكن تلخيص التوجهات الحديثة نحو تطبيق نموذج Scoring من خلال محورين أساسيين يتمثلان في التطوير المستمر للأدوات والأساليب الإحصائية المستخدمة، وتحسين قاعدة البيانات المستخدمة وذلك من حيث الجودة وكيفية الحصول عليها.[2]

[1] بوداح عبد الجليل، مرجع سابق، ص: 248.

[2] نفس المرجع، ص: 248.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3-3-3- حدود طريقة القرض التنقيطي.

رغم وجود كل المزايا التي تحملها طريقة القرض التنقيطي إلا أنها لا تخلو من نقائص وعيوب والتي نذكر منها ما يلي:

أ- العيب الرئيس لهذه الطريقة مرتبط بنسبة التصنيف الصحيح، والتي ليست 100%، وهذا ما يسبب العديد من الأخطاء وبالتالي تكاليف على عاتق البنك؛

ب- تتطلب طريقة القرض التنقيطي متابعة دائمة، لتغيير الظروف الخارجية والتي تؤثر على فعاليته وبالتالي يجب مراقبة متواصلة لدقة قياسه ونتائجه، إذن مدة صلاحية النموذج تتوقف على مدى استقرار أو تغير الظروف الاقتصادية المحيطة؛

ج- تهتم طريقة القرض التنقيطي أكثر بماضي المؤسسة على حساب الوضعية الحالية أو المستقبلية (اعتمادها على التحليل المالي) لهذا يجب أن تدعم بطرق أخرى مدعمة لبلوغ هدفها والمتمثل في التقليص من خطر منح القرض.[1]

د- تعتمد طريقة القرض التنقيطي على معادلة خطية وبالتالي قد تكون مقيدة في تطبيقاتها؛

هـ- تخضع هذه الطريقة بدرجة كبيرة لخبرة ومهارة مصمم النموذج ومقدرة الحاسب الآلي ودرجة التعقيد في البيانات المتوفرة؛

و- تعتمد هذه الطريقة إلى حد كبير على مدى دقة ترميز المتغيرات الكيفية إلى طبيعة رقمية يمكن قياسها؛

ز- هذه الطريقة لا تأخذ بعين الاعتبار وضعية المؤسسة في السوق.[2]

وليس طريقة القرض التنقيطي في الحقيقة إلا أداة واحدة (وسيلة) مساعدة في اتخاذ القرار من عدة وسائل.

[1] صوار يوسف، مرجع سابق، ص: 132.

[2] أحمد بن أحمد، أحمد عمار ديدي، "**محاولة التنبؤ بخطر عدم تسديد القروض البنكية بطريقة القرض التنقيطي**"، مذكرة مهندس دولة، الجزائر، 2005، ص: 75.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خلاصة الفصل الأول.

تم التطرق في هذا الفصل لطريقة القرض التنقيطي Credit Scoring كأداة حديثة لإدارة المخاطر الائتمانية، فهي تتميز بالسرعة والموضوعية في التحليل والقدرة على التعرف والتنبؤ بالمؤسسات العاجزة، فهذه الطريقة هي عبارة عن نظام تحذيري وقائي يقدم للبنك النظرة الواضحة لطالب الائتمان وهنا بواسطة متغيرات حسابية وعلى هذا الأساس يتم تشكيل دالة خطية بواسطتها يتم اتخاذ القرار بقبول أو رفض ملف طالب الائتمان فرغم أهمية ونجاعة هذه الطريقة إلا أنها لا تخلو من بعض النقائص والعيوب كالأخطاء التقنية التي تؤدي إلى تقدير وتحليل خاطئ يؤدي بالوقوع في مخاطر ضخمة، وعلى هذا الأساس فإن عمل البنك في منح القروض (الائتمان) لا يخلو من المخاطر، أي مهما بلغت درجة فعالية طريقة القرض التنقيطي فإنه يجب الاعتراف بأنه لا يمكن أبدا إلغاء المخاطرة بصفة كلية، وإنما يجب العمل على محاولة تقليلها إلى أدنى حد ممكن.

ولكن هل عملت الجزائر على مجاراة التطورات الحاصلة في هذا المجال وهو الأمر الذي سنتعرف عليه لاحقا من خلال عرض تجربة وكالة القرض الشعبي الجزائري بأم البواقي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني:

دراسة تطبيقية لطريقة القرض التنقيطي ببنك القرض الشعبي الجزائري وكالة أم البواقي

www.manaraa.com

تمهيد.

تعد عملية تقدير خطر القرض من أصعب العمليات التي تواجه البنك في الوقت الراهن، وبالرغم من اعتماد البنك على الطرق التقليدية في عملية منح القروض إلا أنه توجد طرق حديثة تساعده في اتخاذ القرار المناسب كطريقة القرض التنقيطي التي تعتبر أداة فعالة في تقدير خطر القرض ومعرفة مستوى الخطر الأعلى.

لهذا سوف نحاول من خلال هذا الفصل التطبيقي معرفة كيفية تطبيق طريقة القرض التنقيطي على واقع أحد البنوك التجارية الجزائرية "القرض الشعبي الجزائري CPA" – وكالة أم البواقي، وأهم خطوات تطبيقها داخل الوكالة، وكذلك سنحاول تطبيق النماذج المرتبطة بالقرض التنقيطي التي سبق التطرق إليها في الفصل النظري وهذا لتصنيف المؤسسات إلى سليمة أو عاجزة بغرض تقدير خطر عدم سداد القرض بالبنك محل الدراسة.

ومن خلال هذا الفصل التطبيقي سوف نتطرق إلى المباحث التالية:

1- عموميات حول القرض الشعبي الجزائري "CPA" وكالة أم البواقي 317.
2- دراسة حالة منح قرض بنكي عقاري باستخدام طريقة Scoring بالوكالة محل الدراسة.
3- تطبيق لبعض النماذج المرتبطة بالقرض التنقيطي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1- عموميات حول القرض الشعبي الجزائري "CPA" وكالة أم البواقي 317.

يعتبر القرض الشعبي الجزائري من أهم البنوك التجارية في الساحة الاقتصادية الجزائرية، حيث أنه يحتل الصدارة بين البنوك المتواجدة أو الناشطة في الجزائر سواء كانت عمومية أو خاصة، كما أنه يمتلك خبرة لا يستهان بها في المجال النقدي، باعتباره أول البنوك التي تعاملت بالبطاقات البنكية الدولية منذ سنة 1989.

1-1- ماهية القرض الشعبي الجزائري "CPA".

يمارس القرض الشعبي الجزائري جميع العمليات المصرفية التقليدية كغيره من البنوك الجزائرية، لذلك فقد تكفل القرض الشعبي الجزائري بمنح القروض للقطاع الحرفي والفنادق والقطاع السياحي بصفة عامة، وكذلك القروض العقارية والقروض الموجهة لقطاع الصيد والتعاونيات غير الفلاحية والمهن الحرة.

1-1-1- تعريف القرض الشعبي الجزائري "CPA".

القرض الشعبي الجزائري "CPA" Crédit Populaire d'Algérie، بنك عمومي تم إنشائه وفقا للقرار رقم 66-366 بتاريخ 29 ديسمبر 1966، برأسمال ابتدائي قدره 15 مليون دج، حيث ورث القرض الشعبي الجزائري الأعمال المسيرة من قبل البنوك الشعبية مثل:

- البنك الشعبي التجاري والصناعي للجزائر؛
- البنك الشعبي التجاري والصناعي لوهران؛
- البنك الشعبي التجاري والصناعي لقسنطينة؛
- البنك الجهوي التجاري والصناعي لعنابة؛
- البنك الجهوي للقرض الشعبي الجزائري.

هذا بالإضافة لبنوك أجنبية هي:

- بنك الجزائر- مصر؛
- المؤسسة المرسيلية للقروض Société Marseillaise du Crédit؛
- المؤسسة الفرنسية لقروض البنوك "CFCB" Compagnie Française de Crédit et de Banque.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في عام 1985 تم إنشاء بنك التنمية المحلية عن طريق تنازل القرض الشعبي الجزائري عن 40 وكالة من وكالاته و550 موظف من موظفيه بالإضافة إلى 89.000 حساب بنكي لصالح هذا البنك. وباعتباره بنك دولي، فإن القرض الشعبي الجزائري له كمهمة أساسية المساهمة في تطوير القطاعات الخاصة بالصحة والصيدلة، التجارة والتوزيع، الفندقة والسياحة والاتصال والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة PME، والصناعات الصغيرة والمتوسطة PMI والترقية العقارية والصناعات التقليدية.

تبعا للقوانين السارية في الجزائر، فإن القرض الشعبي الجزائري يهتم أيضا بالعمليات الخاصة بدراسة القروض البنكية، قبول الإيداعات، تقديم القروض بكل أنواعها، الاشتراك في رؤوس أموال المؤسسات، إصدار قروض بمشاركة بنوك أخرى أو شراء القروض. وبعد سنة 1988، وتبعا للقانون الخاص باستقلالية المؤسسات أصبح القرض الشعبي الجزائري مؤسسة عمومية اقتصادية ذات أسهم، وبرأس مال ذو ملكية خاصة للدولة، ومنذ سنة 1996 وتبعا للتعليمة الخاصة بتسيير رؤوس الأموال التجارية الخاصة بالدولة، تم وضع كل البنوك العمومية تحت وصاية وزارة المالية، أما شبكة الاستغلال الخاصة بالقرض الشعبي الجزائري مكونة من 132 وكالة مقسمة ومؤطرة من قبل 15 مجموعة استغلال.

الانفتاح الاقتصادي بعد سنة 1988 سمح للقرض الشعبي الجزائري أن يعزز مركزه في السوق الوطنية من خلال إتباع تنظيم جديد وتوجيهات حديثة في مجال التسيير، عن طريق إعادة التنظيم الشامل لهياكل البنك وتعزيز المراقبة، لا مركزية القرار، استغلال العوائد، تنويع التعاملات لمجالات جديدة والاهتمام أكثر بالمحفظة وتنويع مصادرها لجعلها أكثر مردودية.[1]

1-1-2- وظائف القرض الشعبي الجزائري CPA.

تتمثل وظائف القرض الشعبي الجزائري فيما يلي:[2]

أ- توسيع نشاطات البنك فيما يخص التعاملات خاصة التجارة الخارجية؛

ب- مواكبة التطورات الجديدة التي يشهدها العالم، وذلك بتطوير منتجات بنكية، والاعتماد على التكنولوجيا في إنتاج منتجات وخدمات بنكية جديدة؛

ج- تنفيذ جميع العمليات البنكية وفقا للقوانين المعمول بها؛

د- توفير وتطوير شبكات جديدة، ووضع وسائل حديثة، وأجهزة وأنظمة معلوماتية؛

---

[1] وثائق مقدمة من وكالة القرض الشعبي الجزائري بأم البواقي.

[2] معلومات مقدمة من وكالة القرض الشعبي الجزائري بأم البواقي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هـ- دراسة السوق البنكية وتجزئتها إلى حسب سلوك واحتياجات ورغبات زبائنه؛

و-العمل على زيادة وتنمية الموارد بأقل التكاليف في ظل الإمكانيات المالية والنقدية المتاحة؛

ز-تحسين العلاقات مع الزبائن، وحسن المعاملة من طرف موظفي البنك لهم؛

ح- تحسين نظام المعلومات من خلال توسيع استخدام الإعلام الآلي.

1-2-عرض حول وكالة القرض الشعبي الجزائري "بأم البواقي 317".

أمام استحالة إجراء الدراسة على كامل وكالات البنوك الوطنية، اخترنا وكالة القرض الشعبي الجزائري – أم البواقي 317 – للقيام بهذه الدراسة الميدانية.

1-2-1- تعريف وكالة القرض الشعبي الجزائري "بأم البواقي 317".

وكالة القرض الشعبي الجزائري "317" لولاية أم البواقي تهتم بإصدار نظام دفع بالبطاقات البنكية الوطنية والدولية، بالموازاة مع تركيب الموزعات الآلية للأوراق النقدية DAB ونهائيات الدفع الإلكتروني TPE، كما تقوم بعمليات إنشاء واستغلال الأنظمة، إنجاز الإجراءات المعلوماتية والحوامل والبرامج النقدية، وكذا تسيير الوظائف الأساسية لتطوير عمل الأنظمة المعلوماتية والآلية.

القرض الشعبي الجزائري باعتباره بنك مفتوح لكل التطورات التكنولوجية بالنظر إلى توسع نشاطاته، اتبع تقنيات جديدة تجعله رائدا في ميدان النقد الآلي في الجزائر وهذا منذ سنة 1989.

إن إدخال وظيفة النقد الآلي لنشاط البنك جاء تبعا للتوسيع وإعادة التأهيل الاقتصادي الحاصل بعد عام 1988، والراجع للنقاط التالية[1]:

أ- متطلبات الزمن الحديث ومؤشرات التطور؛

ب- تقوية البنك ووسائله لجلب الزبائن وجمع الثروات سواء بالعملة الوطنية أو العملة الصعبة داخل المسار البنكي؛

ج- إحداث وظائف جديدة لإصدار خدمات ومنتجات حديثة؛

د- العمل على التقليل من التعامل بالنقود الائتمانية؛

هـ- جعل المسار البنكي أكثر ديناميكية.

[1] وثائق مقدمة من وكالة القرض الشعبي الجزائري بأم البواقي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1-2-2- المهام الرئيسية لوكالة القرض الشعبي الجزائري "317".

ونذكر من المهام الرئيسية لوكالة القرض الشعبي الجزائري "أم البواقي 317" ما يلي:[1]

أ- تطوير الجوانب التقنية التي تسمح بتعميم وسائل الدفع بواسطة البطاقات البنكية الوطنية والدولية؛

ب- تعمل على تطوير الخدمات الشبه بنكية التي تسمح بالسير الحسن للعمليات الخاصة بالتعاملات بواسطة البطاقات البنكية المصدرة، والتي يتم قبولها من قبل الشبكة الخاصة بالبنك؛

ج- كما تهتم المديرية النقدية بتسيير المعلومات المرسلة من قبل الوكالات البنكية والخاصة بطالبي البطاقات لغرض تشخيص بطاقاتهم البنكية، وبالتالي العمل على تسيير العلاقات مع الأنظمة الدولية القابلة للتعامل بهذه البطاقات وفقا للمعلومات المستقاة والخاصة بكل حامل بطاقة والعملية التي تم إجراؤها، عن طريق عمليات تقنية وبنكية، وذلك يكون دوما وبصفة متكررة؛

د- القيام بعمليات المتابعة التقنية للموزعات الآلية للأوراق النقدية ونهائيات الدفع الإلكتروني واستغلال المعلومات المتعلقة بالعمليات التي تمت بواسطة البطاقات البنكية؛

هـ- وأخيرا تحليل ودراسة وإصدار الكتابات المحاسبية اللازمة للهياكل المتخصصة.

1-2-3- الهيكل التنظيمي لوكالة القرض الشعبي الجزائري "أم البواقي 317".

يوضح الشكل الآتي الهيكل التنظيمي لوكالة أم البواقي للقرض الشعبي الجزائري:[2]

[1] وكالة القرض الشعبي الجزائري بأم البواقي.

[2] انظر الملحق رقم (01) صفحة: 100.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

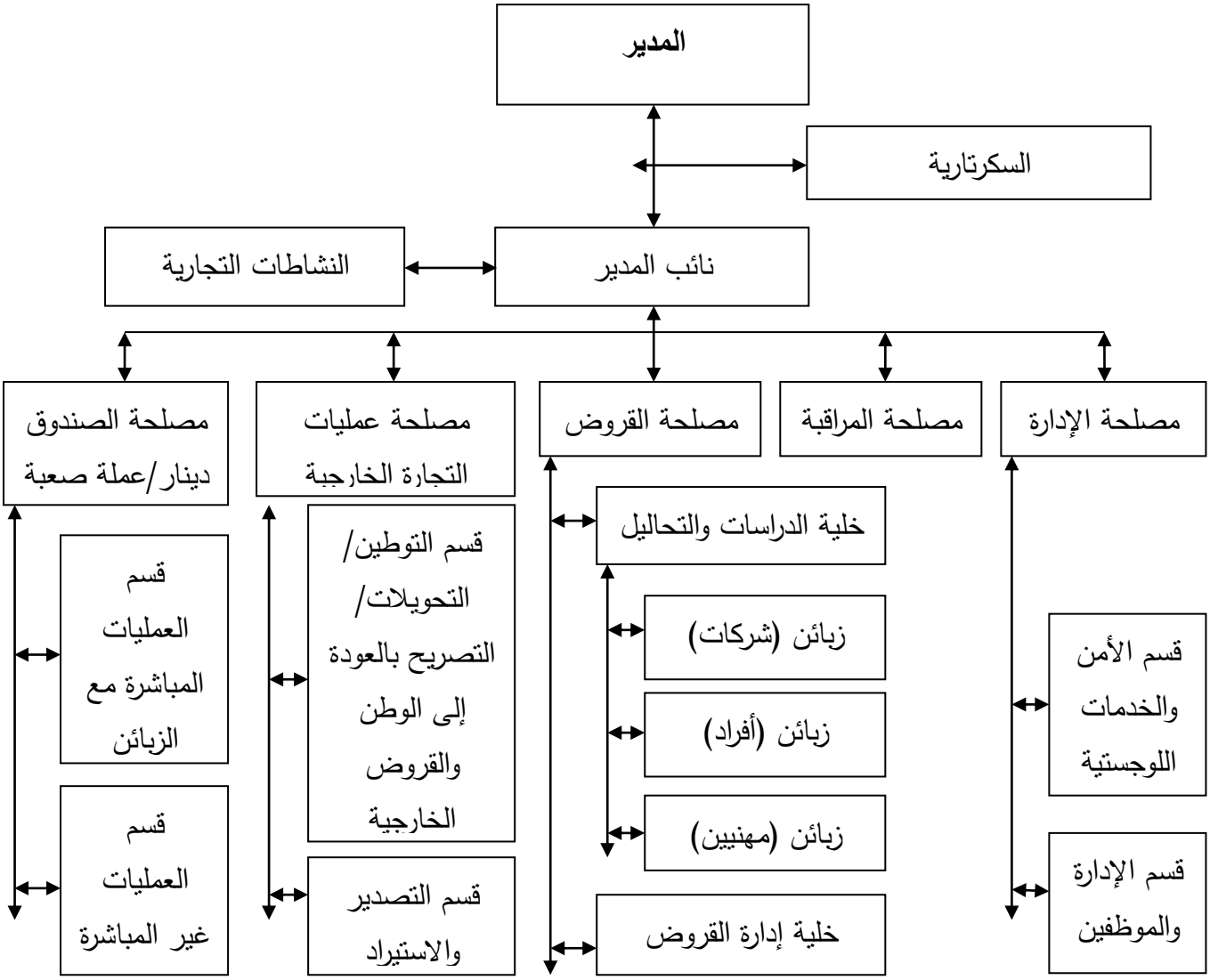

الشكل رقم (2-1): الهيكل التنظيمي لوكالة القرض الشعبي الجزائري "أم البواقي 317".

المصدر: وكالة القرض الشعبي الجزائري بأم البواقي.

يظهر الشكل رقم (1) الهيكل التنظيمي لوكالة CPA بأم البواقي، والذي يتكون من:

أ- **المدير**: يعتبر الممثل الرئيسي للقرض الشعبي الجزائري على مستوى ولاية أم البواقي، حيث يتحمل مسؤولية إبرام وتوقيع كل العقود والاتفاقيات، ومختلف الوثائق، ومن مهامه أيضا مراقبة جميع المصالح التابعة للوكالة، وكذلك يقدم تقريرا دوريا للمديرية العامة عن إنجاز الأعمال والبرامج المتعلقة بالبنك؛

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب- السكرتارية: من مهامها تسهيل أعمال المدير، الذي بدوره يتدخل في شؤون سيرها وتنظيمها، كما تقوم باستقبال العملاء الذين قدموا طلبات للحصول على القروض والاتصال بالعملاء عند الحاجة، واستقبال البريد والمكالمات الهاتفية؛

ج- نائب المدير: يقوم بمساعدة المدير في أعماله، وأخذ مكانه في حالة غيابه؛

د- النشاطات التجارية: القيام بتدعيم النشاط التجاري وإحيائه؛

هـ- مصلحة الإدارة: تقوم بتحضير ودراسة المخططات المتبعة من طرف الوكالة، وهي تضم قسمين:

هـ$_1$- قسم الأمن والخدمات اللوجستية: يقوم هذا القسم بالسهر على أمن الوكالة، وكذلك يساعد على الوصول والتقرب من العميل في أقصر وقت ممكن وبأقل جهد عن طريق تسخير الوسائل التكنولوجية للمحافظة على مركز الوكالة في السوق؛

هـ$_2$- قسم الإدارة والموظفين: وهو قسم يهتم بشؤون الموظفين مثل وضع الأجور والعلاوات وتنظيم الإجازات وإعداد الحوافز الخاصة بهم، كما يقوم بانجاز ومتابعة برامج تكوينية للموظفين وتسجيل الغيابات والمخالفات،...الخ.

و- مصلحة المراقبة: تقوم بالمراقبة الداخلية لعملية التسيير ومدى تطبيق القوانين الداخلية للوكالة كما تقوم بتنسيق بين المصالح، والحث على تطبيق السياسة الإدارية المتبعة، كما تساعد المدير في اتخاذ القرارات من خلال التقارير التي توجه إليه عن مدى انتظام ودقة الوكالة، ومدى وجود المشاكل الإدارية، وكل هذا يتم عن طريق مراقبة دورية منتظمة من اجل تحقيق سياسة وأهداف الوكالة؛

ز- مصلحة القروض: وهي تضم خليتين:

ز$_1$- خلية الدراسات والتحاليل: هذه الخلية تقوم باستقبال طلبات الزبائن، ثم دراسة الملف وتحليل المخاطر، وبعدها تقوم بمتابعة ملفات القرض، وتطور نشاط المؤسسات المقترضة. إذ تتكون هذه الخلية من مكلفين بالدراسات مصنفون حسب مختلف تقسيمات الزبائن (شركات، أفراد، مهنيين)؛

ز$_2$- خلية إدارة القروض: فهي تقوم بما يلي:

- انجاز رخصة القرض[1]؛
- تلقي الضمانات؛

[1] انظر الملحق رقم (02) صفحة: 101.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- إمضاء اتفاقية القرض[1]؛
- وضع القروض تحت تصرف طالب القرض؛
- تسليم الكفالة والضمانات الاحتياطية؛
- انجاز إحصائيات خاصة بالمصلحة.

ح- مصلحة عمليات التجارة الخارجية: تعتبر هذه المصلحة بمثابة الوسيط بين المتعاملين الجزائريين والأجانب فهي مكلفة بالعمليات الخارجية والعقود تتكون من قسمين:

ح$_1$- القسم الأول: يضم العمليات المتعلقة بالتوطين (الإقامة)، التحويلات إلى الخارج، وأيضا التصريح بالعودة إلى الوطن وتسيير القروض الخارجية؛

ح$_2$- القسم الثاني: يضم هذا القسم العمليات المتعلقة بالتصدير والاستيراد.

ط- مصلحة الصندوق: وهي المصلحة الأكثر نشاطا في الوكالة، حيث أنها تتكون من قسمين:

ط$_1$- القسم الأول (FRONT OFFICE): فهو القسم الخاص بأنواع وأوامر الزبائن أي العلاقات المباشرة معهم، كاستقبالهم وتلقي طلباتهم الخاصة بإصدار دفاتر الشيكات، والقيام بتسليم هذه الدفاتر؛

ط$_2$- القسم الثاني (BACK OFFICE): يقوم هذا القسم بالعمليات التالية:

- التسيير الحسن للخزينة؛
- متابعة ومعالجة الشيكات غير المدفوعة (الشيكات بدون رصيد)؛
- معالجة العمليات البنكية بالدينار والعملة الصعبة، وكذا النقد الالكتروني (البطاقات)؛
- فتح الحسابات وتسييرها من خلال تسيير ملف الصندوق؛
- القيام بعمليات التحويلات وتسديد الشيكات؛
- معالجة عمليات تسليم الشيكات والأوراق التجارية والمقاصة وتحصيل الشيكات؛
- انجاز الإحصائيات الخاصة بالعمليات التي تقوم بها هذه المصلحة.

[1] انظر الملحق رقم (03) صفحة: 102- 106.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2- دراسة حالة منح قرض بنكي عقاري باستخدام طريقة Scoring بالوكالة محل الدراسة.

تمنح وكالة القرض الشعبي الجزائري بأم البواقي "Agence 317" أنواع متعددة من القروض بهدف جلب أكبر عدد ممكن من العملاء، وفي هذا المبحث سنتطرق إلى نوع واحد من القروض الممنوحة من طرف الوكالة ألا وهو القرض العقاري، من خلال معرفة الضمانات المطلوبة وكيفية منحه ومتابعته وكذلك التطرق إلى خطوات منح هذا النوع من القروض باستعمال طريقة Scoring بهذه الوكالة من أجل اتخاذ قرار منح القرض أم لا وهذا بغرض تقليل مخاطر الائتمان.

2-1-الضمانات المطلوبة لمنح قرض بنكي بوكالة CPA بأم البواقي.

تعتبر الضمانات آخر الاعتبارات التي يلجأ إليها البنك كمكمل للتحقق من سلامة القرض، وذلك بعد دراسته لشخصية الزبون وسمعته وكذلك الغرض والمبلغ المطلوب، وهدفه من مطالبة زبائنه بذلك هو اجتناب الحالات غير المتوقعة كعدم مقدرتهم على السداد، وبالتالي فهو يريح نفسه من القلق الذي ينجم بسبب تعثر المقترض عند السداد.

وتعبّر الضمانات عن وسادة يلجأ إليها البنك عند الحاجة خاصة في حالة عدم الوفاء، فهي من الناحية القانونية تعني وجود أفضلية أو أولوية للدائن على حق عيني أو نقدي لتسديد الدين، ورهن الضمان لصالح الدائن يعطي له امتياز خاصا على باقي الدائنين في تصفية الحق موضوع الضمان.أما من الناحية الاقتصادية، فهي تمثل الاستعداد المسبق لتغطية خطر القرض المحتمل مستقبلا

والمشرع المالي الجزائري يحدد نوعين من الضمانات[1]:

2-1-1- الضمانات الشخصية (غير الحقيقية).

وهي عبارة عن تعهد يقوم به الشخص، والذي بموجبه يتعهد بتسديد المدين في حالة عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته في تاريخ الاستحقاق، ومن أهم الضمانات:

- الكفالة: هي نوع من الضمانات الشخصية التي يلتزم بموجبها شخص معين بتنفيذ التزامات المدين اتجاه البنك إذا لم يستطع الوفاء بهذه الالتزامات عند حلول آجال الاستحقاق؛
- الضمان الاحتياطي: هو التزام مكتوب من طرف شخص معين يتعهد بموجبه على تسديد مبلغ ورقة تجارية أو جزء منه في حالة عدم قدرة أحد الموقعين عليها للتسديد؛

[1] معلومات من وكالة القرض الشعبي الجزائري بأم البواقي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الاعتراف بدين[1]: هو عقد رسمي يحرر بمعرفة ضابط عمومي (الموثق) يعترف بموجبه طرف يتمثل في شخص المدين بأن عليه دين معين وثابت تجاه شخص آخر (الدائن) وذلك بحضور شاهدين ممن تقبل شهادتهم، وبذلك يأخذ صفة الرسمية التي ينجر عنها أن يصبح ذلك العقد قابلا للتنفيذ شأنه شأن الأحكام والقرارات القضائية المكتسبة لحجية الشيء المقتضى به وكذا السندات الرسمية، حيث يمكن للدائن متى حل أجل الدفع المتفق عليه في عقد الاعتراف بالدين أن يطلب من المدين الوفاء بما في ذمته من دين لصالحه.

كما يجب أن يوقع المستفيد من القرض وثيقة تأمين الإعسار لدى شركة ضمان القرض العقاري، والتأمين على الحياة لدى الشركة الوطنية للتأمين (SAA)[2]، التأمين ضد حوادث المسكن لدى IAD، ويتحمل المستفيد من القرض مصاريف هذه التأمينات أو يمكن إدماجها في مبلغ القرض بطلب منه.

2-1-2- الضمانات الحقيقية.

وتتمثل في وضع شيء ملموس كضمان على الدين، ويمكن أن يكون هذا الشيء ملكا للمدين نفسه، أو يكون مقدما من الغير، حيث يعطى هذا الشيء على سبيل الرهن وليس على سبيل تحويل الملكية وذلك لضمان استرداد القرض، ومن أهم هذه الضمانات ما يلي:

- الرهن الحيازي:

يضم الرهن الحيازي للأدوات والمعدات الخاصة بالتجهيز، والرهن الحيازي للمحل التجاري، حيث يجوز للبنك إذا لم يستوف حقوقه أن يطلب من القاضي الترخيص له ببيع الأشياء المرهونة في المزاد العلني أو بسعر السوق إذا اقتضى الحال.

- الرهن العقاري:

هو عبارة عن عقد يكتسب بموجبه الدائن حقا عينيا على عقار لوفاء دينه، ويجب أن يكون هذا الرهن من الدرجة الأولى وهناك نوعين من الرهن: الرهن الرسمي والرهن القانوني.

---

[1] انظر الملحق رقم (04) صفحة: 107.

[2] انظر الملحق رقم (05) صفحة: 108.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2-2-مراحل منح قرض بنكي من القرض الشعبي الجزائري ومتابعته.

في هذا المطلب سوف يتم التطرق إلى مراحل منح قرض بنكي من قبل وكالة القرض الشعبي الجزائري بأم البواقي وكيف تتم متابعته.

2-2-1- مراحل منح قرض بنكي من قبل وكالة القرض الشعبي الجزائري بأم البواقي.

يتم منح القرض البنكي كما يلي:[1]

أ- اتصالات بين المقترض والبنكي من أجل التفاوض؛

ب- تقديم المقترض للملف الإداري والملف المالي:

ب1- الملف الإداري: والذي يتكون من الوثائق التالية:

- بطاقة إقامة؛
- بطاقة عائلية أو شخصية؛
- نسخة من بطاقة التعريف الوطنية؛
- شهادة الميلاد.

ب2- الملف المالي: والذي يتكون من الوثائق التالية:

- عقد الملكية؛
- شهادة النشاط (بالنسبة للتاجر)؛
- ميزانية السنوات الثلاثة الأخيرة (بالنسبة للمقاول)؛
- شهادة عمل وكشف الأجور للأشهر الثلاث الأخيرة (بالنسبة للعامل)،
- شهادة تسوية الوضعية تجاه CNAS و CASNOS.

ج- القيام بالدراسة التحليلية، وذلك باستعمال النسب المالية من طرف البنك والنسب عموما هي:

- نسبة التمويل = الأموال الدائمة / الاستثمارات؛
- نسبة التمويل الذاتي = الأموال الخاصة / Σ الديون؛
- نسبة السيولة للأصول = أصول متداولة / Σ الأصول؛
- نسبة التمويل الخاصة = أموال خاصة / الاستثمارات؛

[1] وثائق مقدمة من وكالة القرض الشعبي الجزائري بأم البواقي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- نسبة السيولة الخاصة = قيم غير جاهزة + قيم جاهزة / Σ الديون قصيرة الأجل؛
- نسبة القدرة على السداد = Σ الديون / Σ الخصوم؛
- نسبة السيولة العامة = أصول متداولة / Σ ديون قصيرة الأجل؛
- نسبة الخزينة الآنية = قيم جاهزة / Σ ديون قصيرة الأجل.

د- القيام بالزيارة الميدانية، وذلك من أجل التأكد من صحة المعلومات الواردة في الملف، ويتم ذلك من طرف عمال البنك ومصلحة العقارات بعد ذلك يتم كتابة تقرير حول الزيارة والتحقق لتحويل الملكية كضمان، وعرض الملف على لجنة القرض وذلك لإعطاء رأيها إما بالقبول أو بالرفض وهذا في آجال3 أشهر من بداية تقديم الطلب، أي وجود حالتين:

د1- حالة الرفض: يُرفض الطلب لعدة أسباب:

- السمعة السيئة؛
- عدم صدق القوائم المالية؛
- الضمانات غير كافية؛
- نقص الشروط اللازمة والخاصة إما بمصلحة البنك أو الخاصة بالاقتصاد ككل وفي هذه الحالة يحق لطالب القرض أن يتقدم بالطعن مرتين: مرة أمام الوكالة المقدم إليها طلب القرض ومرة أخرى على مستوى المديرية العامة.

د2- حالة القبول: في هذه الحالة يتم استدعاء طالب القرض من طرف البنك من أجل فتح حساب جاري لدى البنك خاص بمساهمته الشخصية كما يقوم بتقديم الضمانات العينية أو الشخصية تفاديا لخطر عدم السداد أو خطر معدل الفائدة، خطرا عدم قابلية الضمانات للتحويل (القيمة، الوقت)، ويتم نقل الملكية لصالح البنك خلال مدة القرض، ثم يقوم العميل بالإمضاء على جميع الوثائق اللازمة، بعد ذلك يقوم البنك بإعطاء شيك مسطر لصالح المورد للخدمات (الفواتير التي استعملها المقترض) ويتم وضع جدول إهتلاك قرض العميل (جدول إهتلاك القرض) كما يلي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (2-1): جدول إهتلاك القرض.

المدة	أصل القرض في بداية المدة	الفائدة	الإهتلاك	الدفعة	أصل القرض في نهاية المدة
1	E	F	Am	A	E’
2	E’	F’	Am’	A’	E’’
3	E’’	.	.	.	.
N	.	.	.	.	0

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على المعلومات المقدمة من قبل وكالة القرض الشعبي الجزائري بأم البواقي.

حيث:

- **E:** هي أصل القرض في بداية المدة؛
- **N:** عدد السنوات؛
- **i:** هي معدل الفائدة؛
- **F:** هي الفائدة حيث: F = E * i؛
- **Am:** هو الإهتلاك حيث: Am = E /N (الإهتلاك = أصل القرض بداية المدة / عدد السنوات)؛
- **A:** هي الدفعة وتساوي الفائدة يضاف إليها الإهتلاك (A = Am + F)؛
- **E’:** هي أصل القرض في نهاية المدة ويساوي أصل القرض في بداية المدة مطروح منه الإهتلاك (E’ = E – Am)؛

وعند وصول الدفعة الأولى للسداد يتم إعلام المقترض بـ8 أيام قبل وصول ميعاد التسديد عن طريق إشعار، فإذا لم يسدد ما عليه خلال 3 أيام يرسل له البنك إنذارا، فيلزم العميل بتسديد قيمة الدفعة مع إضافة عمولة التأخير وإظهار أسباب التأخير، فإذا لم يلتزم العميل ولم يسدد يقوم البنك بإلغاء جدول الإهتلاك الخاص بالعميل ويُجبر على تسديد قيمة الدفعات مرة واحدة مع إضافة الفوائد وعمولات التأخير كما أن البنك يوقف جميع التعاملات معه مستقبلا لكونه ليس محل ثقة أما إذا أتى ومعه مبررات تأخيره

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بوثائق رسمية يكون أمام حالة إعادة الجدولة التي يلجأ إليها البنك قبل اللجوء إلى القضاء، والذي يقوم بتحويل الضمان إلى سيولة لحق البنك ويعلن إفلاس المقترض.

2-2-2- متابعة القرض البنكي من طرف وكالة القرض الشعبي الجزائري بأم البواقي.

تتم متابعة القروض بالوكالة عبر الخطوات التالية:

أ- فتح ملف يحتوي على اسم الزبون الجديد؛

ب- وضع حد أقصى للخصم؛

ج- تشكيل أوراق خاصة بالخطر المباشر أو الحالة العامة للأخطار، وذلك بوضع حصيلة إجمالية للأخطار المتعلقة بالمقترض؛

د- وضع البنك لمجموعة من الميكانزمات التي تسمح بمتابعة القروض ومراقبة مدى تجاوز الحد الأقصى المسموح به والذي يحدد عموما كل سنة بالنسبة لكل نوع من أنواع القروض مع وضع حسابات للتجاوزات الحاصلة والتي تسمح بمراقبة الزبون؛

هـ- تتم دراسة طلبات القروض دراسة تفصيلية لتفادي المخاطر لذا يجبر البنك المركزي حل البنوك بتقديم تقارير شهرية لكي يتم تحديد مركزية الخطر ومنه تفاديها.

وفيما يلي جدول متابعة القروض:

الجدول رقم (2-2): جدول متابعة القرض من قبل القرض الشعبي الجزائري.

المجالات	أجل متفق عليه	آخر أجل للتصريح
1	28 فيفري	31 مارس
2	30 أفريل	31 ماي
3	30 جوان	31 جويلية
4	31 أوت	30 سبتمبر
5	30 أكتوبر	30 نوفمبر
6	31 ديسمبر	30 جانفي

المصدر: وثائق مقدمة من وكالة CPA بأم البواقي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2-3-تطبيق خطوات طريقة القرض التنقيطي لمنح قرض بنكي عقاري بالوكالة محل الدراسة.

لمنح قرض بنكي عقاري باستخدام طريقة التنقيط Scoring من طرف وكالة القرض الشعبي الجزائري بأم البواقي يتم إتباع الخطوات التالية:[1]

أ- **الخطوة الأولى:** يقوم العامل الخاص بالقروض بالدخول لجهازه واختيار النظام الخاص بالقروض؛

ب- **الخطوة الثانية:** بعد فتح النظام تظهر لنا في الشاشة تحتوي على مجموعة من الاختيارات نختار «SCORING»؛

ج- **الخطوة الثالثة:** تظهر لنا هذه المعطيات:

- شراء مسكن جديد ويرمز له بالرمز 011، حيث يكون هذا المسكن غير مدعم من قبل الدولة أو البنك، ويدفع عليه فائدة بنسبة 6.25% وتكون فيه المساهمة بنسبة 10% وتنقسم إلى ثلاثة أجزاء:
  - المساهمة الشخصية: أي أن يدخل المشروع بمبلغ خاص به وليس لأحد غيره (المال ملكه)؛
  - مساهمة الصندوق الوطني للإعانة (CNL) بنسبة 70%؛
  - القرض: المساهمة بنسبة 10%.
- شراء مسكن على المخطط ويرمز له بالرمز 012، هو أيضا غير مدعم تدفع عليه فائدة بنسبة 6.25%؛
- شراء مسكن ويرمز له بالرمز013 (باقتناص الفرص): بمعنى شرائه بسعر منخفض في الوقت الحالي وبيعه بسعر أعلى في المستقبل؛
- بناء مسكن فردي ورمزه 014؛
- تهيئة مسكن فردي ورمزه 015، أي أن يكون بإعادة إصلاحه أو إدخال عليه إصلاحات جديدة؛
- توسيع مسكن فردي ورمزه 016؛
- القرض العقاري المدعم بـ 1% ورمزه 017، حيث يكون مدعم بـ 1% بسبب أن الدخل يكون أقل من الأجر الأدنى المضمون 18000 دج؛
- القرض العقاري المدعم بـ 3% ورمزه 018، حيث يكون مدعم بـ 3% لأن الدخل يكون أكبر بستة مرات من الأجر الأدنى المضمون، أي أنّ:

الدخل = 18000 دج * 6 = 108000 دج.

[1] وكالة القرض الشعبي الجزائري بأم البواقي، مصلحة القروض.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- شراء مسكن بالاتفاق مع بنك القرض الشعبي الجزائري (CPA)، أو مع الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP).

د- الخطوة الرابعة: يقوم باختيار واحدة من المعطيات السابقة الذكر؛

هـ- الخطوة الخامسة: بعد الاختيار يظهر له ملف التنقيط يقوم بإدخال المعطيات التالية:

هـ$_1$- إدخال المعطيات الأولية:

- الاسم واللقب؛
- تاريخ ومكان الازدياد؛
- الجنس؛
- العنوان؛
- الوضعية العائلية: متزوج أو عازب؛
- هل هو مدخر أم لا.

هـ$_2$- إدخال المعطيات الأساسية:

- السعر أو التكلفة: يمثل قيمة القرض أو الأموال التي تمنح أو يتضمنها القرض (كم يحتاج من أموال)؛
- الدخل: هو الأجر الشهري الذي يتقاضاه العميل من خلال مزاولة نشاط معين حيث يجب أن يكون عبارة عن أجر أدنى مضمون أي أن لا يقل عن 18000 دج، لكي يتم الموافقة على دراسة الملف المقدم لطلب القرض لأن هذا العنصر مهما جدا في دراسة الملف بما أنه يعطي نظرة حول شخصية العميل هل بإمكانه رد القرض أم لا، وهل له القدرة على تسديد الأقساط التي تم تحديدها شهريا؛
- الدخل المشترك: هو الدخل الذي يكون في حالة عدم كفاية دخل الزوج يقوم الزوج بالطلب من البنك أن يقوم بدمج دخل زوجته مع دخله لهذا يسمى مشترك؛
- الدفع الشهري: هي النسبة المقترحة من قبل البنك التي يتم تعيينها على دخل العميل لكي يحدد القيمة التي يجب عليه دفعها شهريا للبنك؛
- مدة القرض: هي الأجل أو الفترة التي يضع فيها البنك المال تحت حوزة عملائه، ويكون بعد نهايتها المستفيد من القرض ملزما بالتسديد وهي تصنف إلى ثلاثة أقسام :المدة القصيرة، المدة المتوسطة، المدة الطويلة؛

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- سعر الفائدة: يعرف على أنه أجرة المال المقترض أو ثمن استخدام الأموال أو العائد على رأس المال المستثمر وهو عائد الزمن عند اقتراض الأموال مقابل تفضيل السيولة، وهي تختلف من بنك إلى أخر ويتم تحديدها وفقا لمبلغ القرض والمدة وشخصية العميل وكذلك تكلفة الأموال؛
- القرض الأقصى: هو المبلغ الأقصى الذي يمكن للبنك أن يمنحه للعميل حيث يكون للبنك سقف محدد لا يمكن تجاوزه؛
- مبلغ المساهمة: ويتمثل في المساهمة الشخصية للمقترض وإعانة الدولة (CNL)؛
- المبلغ المطلوب: هو القيمة التي يريد العميل الحصول عليها والتي تقدم من أجلها إلى البنك وتكون في شكل قرض مع معدلات فائدة يتم تحديدها وفقا للبنك المانح للقرض؛
- المبلغ الممنوح: هو القيمة التي يمنحها البنك للعميل والذي وافق على إعطائها له بعد الدراسة المفصلة لملف القرض المقدم من طرف العميل حيث يلتزم هذا الأخير برد هذه القيمة في تاريخ الاستحقاق أوفي شكل أقساط وفقا للاتفاق بينهما مع دفع معدلات فائدة يحددها البنك وفق عدة معايير؛

و- **الخطوة السادسة:** بعد الخطوة السابقة وإتمام إدخال جميع المعطيات يظهر لنا ملف التنقيط الثاني ويحتوي على اليسار نفس معطيات الخطوة الخامسة، أما في الجهة اليمنى يحتوي على التنقيط الخاص لمجموعة من العناصر من أجل الحكم على وضعية الزبون هل هذا الزبون قادر على تسديد مبلغ القرض أم هو عاجز لا يستطيع تسديد القرض الممنوح، وهذه العناصر هي: الدخل، الوظيفة، المساهمة الشخصية، أصل المساهمة الشخصية، الممتلكات، العمر. ومن خلال هذه العناصر الستة يتم إعطاء التنقيط اللازم لكل زبون، وهذا التنقيط يكون على أساس بطاقة التقييم (Fiche d'évaluation) الخاصة بالوكالة كما يلي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (2-3): التقييم الخاص بطريقة القرض التنقيطي.

الدخل	40 نقطة
الوظيفة	20 نقطة
المساهمة الشخصية	10 نقطة
أصل المساهمة الشخصية	15 نقطة
الممتلكات	10 نقطة
العمر	5 نقطة
المجموع	**100 نقطة**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الوثيقة المقدمة من طرف وكالة CPA بأم البواقي.

- **الدخل (R):** التنقيط الذي يتم الحصول عليه من طرف البنك على دخله كما يلي:
  - R > الأجر القاعدي*6 ⟵ 40 نقطة؛
  - الأجر القاعدي*6 > R > الأجر القاعدي*4 ⟵ 30 نقطة؛
  - الأجر القاعدي*4 > R > الأجر القاعدي*3 ⟵ 20 نقطة؛
  - الأجر القاعدي*3 > R > الأجر القاعدي*2 ⟵ 10 نقطة؛
  - R > الأجر القاعدي*2 ⟵ 0 نقطة.

حيث: الأجر القاعدي = 18000 دج.

- **الوظيفة:** أي القطاع الذي يعمل فيه الزبون، وهذا يسمح بقياس مدى استقرار الدخل والقدرة على سداد القرض، فالتنقيط يكون وفقا لما يلي:
  - قطاع اقتصادي مستقر، عقود مستقرة ⟵ 20 نقطة؛
  - قطاع اقتصادي متغير، عقود مستقرة، مهن حرة ⟵ 15 نقطة؛
  - قطاع اقتصادي مستقر، عقود غير مستقرة، مستقلين ⟵ 10 نقطة؛
  - وظائف موسمية أو وظائف أخرى ⟵ 5 نقطة.
- **أصل المساهمات الشخصية:** التنقيط الذي يحصل عليه من خلال أصل أمواله الشخصية ويكون حسب ما يلي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- ادخار ← 15 نقطة؛
- مساعدة عائلية ← 10 نقطة؛
- قرض ← 5 نقطة.

➢ **المساهمات الشخصية (AP)**: التنقيط الذي يحصل عليه من خلال قيمة أو نسبة مساهمته الشخصية وهذا وفقا لما يلي:

- AP > 40% ← 10 نقطة؛
- 40% > AP > 30% ← 8 نقطة؛
- 30% > AP > 10% ← 6 نقطة.

➢ **الممتلكات**: التنقيط الذي يتم الحصول عليه من خلال الأصول التي هي بحوزة طالب القرض في حالة عدم قدرته على السداد يتم بيعها في المزاد العلني واسترجاع قيمة القرض أي أخذ هذه الممتلكات كضمان على القرض ويجب أن تكون غير مرهونة الرهن من الدرجة الأول، ويتم التنقيط على أساس ما يلي:

- أراضي، منزل، محل تجاري ← 10 نقطة؛
- أسهم، سندات ← 8 نقطة؛
- سيارات، أثاث ذو قيمة ← 6 نقطة.

➢ **العمر (A)**: التنقيط الذي يتم الحصول عليه من خلال سن الزبون كالتالي:

- A > 30 سنة ← 5 نقطة؛
- 30 سنة < A > 40 سنة ← 4 نقطة؛
- 40 سنة < A > 50 سنة ← 3 نقطة؛
- 50 سنة < A > 70 سنة ← 2 نقطة.

ز- **الخطوة السابعة**: وهي آخر الخطوات التي تتم في عملية القرض التنقيطي، حيث يتم تجميع تنقيط هذه العناصر من أجل الحكم على وضعية الزبون إن كان سليم أي قادر على تسديد مبلغ القرض وبالتالي يمكن منح له القرض دون أي مخاطر خاصة بمخاطر السداد، أو كان هذا الزبون عاجز أي ليس بإمكانه سداد مبلغ القرض لهذا فهناك خطر في منح له القرض.

من خلال الدراسة التطبيقية التي أجريناها على مستوى وكالة القرض الشعبي الجزائري بأم البواقي قمنا بتطبيق خطوات القرض التنقيطي السالفة الذكر على زبونين (حالتين) تقدما من أجل الاستفادة من قرض بنكي عقاري من طرف الوكالة وكانت الدراسة كما يلي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أ- الحالة الأولى (حالة القبول)[1]:

تقدمت السيدة "XY" إلى وكالة القرض الشعبي الجزائري بأم البواقي "Agence 317" قصد طلب قرض عقاري من البنك وذلك بهدف شراء مسكن على التصاميم، وبعد المقابلة التي تمت بينها وبين المكلف بالقروض في هذه الوكالة قدمت ملف كامل يحوي كافة الوثائق المالية والإدارية، فقام المكلف بالدراسة بتسجيل هذا الملف ودراسته لتقديمه للجنة منح القروض في الآجال المحددة، ومن أجل اتخاذ قرار منح القرض من عدمه لهذه السيدة قمنا بتطبيق خطوات القرض التنقيطي على هذه الحالة كما يلي:

- **الخطوة الأولى:** قمنا بالدخول من خلال جهاز الكمبيوتر إلى النظام الخاص بالقروض؛
- **الخطوة الثانية:** بعدما فتحنا النظام الخاص بالقروض تظهر لنا في الشاشة مجموعة من الاختيارات اخترنا «SCORING»؛
- **الخطوة الثالثة:** ظهرت لنا مجموعة من المعطيات المتعلقة بالهدف من القرض المطلوب من طرف هذه السيدة وهو: شراء مسكن على التصاميم؛
- **الخطوة الرابعة:** قمنا باختيار: "شراء مسكن على المخطط (012)"؛
- **الخطوة الخامسة:** بعد الاختيار ظهر لنا ملف التنقيط فقمنا بإدخال المعطيات التالية:
  - **إدخال المعطيات الأولية:**
    - ✓ الاسم: X
    - ✓ اللقب: Y
    - ✓ تاريخ الازدياد: 1955/10/02
    - ✓ مكان الازدياد: أم البواقي
    - ✓ الجنس: أنثى
    - ✓ العنوان: حي مصطفى بن بولعيد – أم البواقي–
    - ✓ الوضعية العائلية: متزوجة
    - ✓ مدخرة: نعم [ ] / لا [×]
  - **إدخال المعطيات الأساسية:**
    - ✓ السعر أو التكلفة: 1651110.00 دج؛
    - ✓ الدخل: 28941.31 دج؛
    - ✓ الدخل المشترك: لا يوجد؛

[1] انظر الملحق رقم (06) صفحة: 109.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- ✓ الدفع الشهري: 33%؛
- ✓ مدة القرض: 11 سنة؛
- ✓ سعر الفائدة: 6.25%؛
- ✓ القرض الأقصى: 905768.72 دج؛
- ✓ مبلغ الساهمة: 1000000.00 دج؛
- ✓ المبلغ المطلوب: 651110.00 دج؛
- ✓ المبلغ الممنوح: 651110.00 دج؛

➢ **الخطوة السادسة:** بعد الخطوة السابقة يظهر لنا ملف التنقيط الثاني الذي يحتوي على اليسار نفس معطيات الخطوة الخامسة، أما في الجهة اليمنى يحتوي على التنقيط الخاص لمجموعة من العناصر كما يلي:

- الدخل: بما أن الدخل = 28941.31 دج فإن:

الأجر القاعدي*3 < R < الأجر القاعدي*1 ⟵ 10 نقطة.

- الوظيفة: بما أن القطاع الذي تنتمي إليه هو:

قطاع اقتصادي مستقر، عقود مستقرة ⟵ 20 نقطة.

- أصل المساهمات الشخصية: وفقا لوصل الدفع الموضح في عقد الملكية تبين أن المساهمة الشخصية هي عبارة عن قرض وبالتالي:

قرض ⟵ 5 نقطة.

- المساهمة الشخصية: قدرت مساهمة هذه السيدة بـ 1000000.00 دج، أي:

40% < AP ⟵ 10 نقطة.

- الممتلكات: إن الأصل الذي يمثل الضمان الممنوح من طرف هذه السيدة للبنك عبارة عن مسكن وبالتالي فالتنقيط يكون كما يلي:

أراضي، منزل، محل تجاري ⟵ 10 نقطة.

- العمر: بما أن هذه السيدة تبلغ من العمر 61 سنة فإن التنقيط يكون كما يلي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

50 سنة < A < 70 سنة ←———— 2 نقطة.

- **الخطوة السابعة:** في هذه الخطوة قمنا بتجميع تنقيط العناصر السابقة من أجل الحكم على وضعية الزبون كما يلي: 10 + 20 + 5 + 10 + 10 + 2 = 57 نقطة.

بما أن مجموع النقط يساوي 100/57 نقطة أي أكبر من 50 ومساهمة هذه السيدة تتكون من المساهمة الشخصية بـ50% وإعانة الدولة (CNL) بـ50% كالآتي:

المساهمة = المساهمة الشخصية (50%) + إعانة الدولة CNL (50%)

المساهمة = 500000.00 دج + 500000.00 دج = 1000000.00 دج.

أما مخطط التمويل الخاص بهذه السيدة يكون كما يلي:

مخطط التمويل = المساهمة الشخصية + إعانة الدولة (CNL) + القرض البنكي

مخطط التمويل = 500000.00 دج + 500000.00 دج + 651110.00 دج

= 1651110.00 دج (سعر المسكن).

أي أن مخطط التمويل يعادل سعر المسكن (1651110.00 دج) المراد شراءه فهذا يعني أن القرار يكون بقبول طلب هذه السيدة للقرض العقاري من طرف البنك دون أي مخاطر خاصة بمخاطر السداد، ومن ثم يتم إصدار وثيقة بقبول منح القرض العقاري والتي تدعى بـ "إشعار بالقبول"[1]، وكذلك وثيقة تقييم العناصر الستة السابقة التي ترفق بملف هذه السيدة والتي تسمى بـ "بطاقة التقييم".

[1] انظر الملحق رقم (07) صفحة: 110.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب- الحالة الثانية (حالة الرفض)[1]:

تقدم السيد "AZ" إلى وكالة القرض الشعبي الجزائري بأم البواقي "Agence 317" قصد طلب قرض عقاري من البنك وذلك بهدف شراء مسكن على التصاميم، وبعد المقابلة التي تمت بينه وبين المكلف بالقروض في هذه الوكالة قدم ملف كامل يحوي كافة الوثائق المالية والإدارية، فقام المكلف بالدراسة بتسجيل هذا الملف ودراسته لتقديمه للجنة منح القروض في الآجال المحددة، ومن أجل اتخاذ قرار منح القرض من عدمه لهذا الزبون قمنا بتطبيق خطوات القرض التنقيطي على هذه الحالة كما يلي:

- **الخطوة الأولى:** قمنا بالدخول من خلال جهاز الكمبيوتر إلى النظام الخاص بالقروض؛
- **الخطوة الثانية:** بعدما فتحنا النظام الخاص بالقروض تظهر لنا في الشاشة مجموعة من الاختيارات اخترنا «SCORING»؛
- **الخطوة الثالثة:** ظهرت لنا مجموعة من المعطيات المتعلقة بالهدف من القرض المطلوب من طرف هذه السيدة وهو: شراء مسكن على التصاميم؛
- **الخطوة الرابعة:** قمنا باختيار: "شراء مسكن على المخطط (012)"؛
- **الخطوة الخامسة:** بعد الاختيار ظهر لنا ملف التنقيط فقمنا بإدخال المعطيات التالية:
  - **إدخال المعطيات الأولية:**
    - ✓ الاسم: A
    - ✓ اللقب: Z
    - ✓ تاريخ الازدياد: 1961/01/01
    - ✓ مكان الازدياد: أم البواقي
    - ✓ الجنس: ذكر
    - ✓ العنوان: حي الأمل – أم البواقي–
    - ✓ الوضعية العائلية: عازب
    - ✓ مدخرة: نعم ☐ / لا ☒
  - **إدخال المعطيات الأساسية:**
    - ✓ السعر أو التكلفة: 2800000.00 دج؛
    - ✓ الدخل: 19000.00 دج؛
    - ✓ الدخل المشترك: لا يوجد؛

[1] انظر الملحق رقم (08) صفحة: 111.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- ✓ الدفع الشهري: 33%؛
- ✓ مدة القرض: 15 سنة؛
- ✓ سعر الفائدة: 6.25%؛
- ✓ القرض الأقصى: 726825.90 دج؛
- ✓ مبلغ المساهمة: 1400000.00 دج؛
- ✓ المبلغ المطلوب: 1400000.00 دج؛
- ✓ المبلغ الممنوح: 726825.90 دج؛

➢ **الخطوة السادسة:** بعد الخطوة السابقة يظهر لنا ملف التنقيط الثاني الذي يحتوي على اليسار نفس معطيات الخطوة الخامسة، أما في الجهة اليمنى يحتوي على التنقيط الخاص لمجموعة من العناصر كما يلي:

- الدخل: بما أن الدخل = 19000.00 دج فإن:

R > الأجر القاعدي*2 ⟵ 0 نقطة.

- الوظيفة: بما أن القطاع الذي تنتمي إليه هو:

قطاع اقتصادي مستقر، عقود مستقرة ⟵ 20 نقطة.

- أصل المساهمات الشخصية: وفقا لوصل الدفع الموضح في عقد الملكية تبين أن المساهمة الشخصية هي عبارة عن مساعدة عائلية وبالتالي:

مساعدة عائلية ⟵ 10 نقطة.

- المساهمة الشخصية: قدرت مساهمة هذا الزبون بـ1400000.00 دج، أي:

40% < AP ⟵ 10 نقطة.

- الممتلكات: إن الأصل الذي يمثل الضمان الممنوح من طرف هذا الزبون للبنك عبارة عن مسكن وبالتالي فالتنقيط يكون كما يلي:

أراضي، منزل، محل تجاري ⟵ 10 نقطة.

- العمر: بما أن هذا الزبون يبلغ من العمر 55 سنة فإن التنقيط يكون كما يلي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

50 سنة < A < 70 سنة ←———— 2 نقطة.

- **الخطوة السابعة:** في هذه الخطوة قمنا بتجميع تنقيط العناصر السابقة من أجل الحكم على وضعية الزبون كما يلي: 0 + 20 + 10 + 10 + 10 + 2 = 52 نقطة.

بما أن مجموع النقط يساوي 100/52 نقطة إلا أن مساهمة هذا الزبون تتكون من المساهمة الشخصية بـ50% وإعانة الدولة (CNL) بـ50% كالآتي:

المساهمة = المساهمة الشخصية (50%) + إعانة الدولة CNL (50%)

المساهمة = 700000.00 دج + 700000.00 دج = 1400000.00 دج.

أما مخطط التمويل الخاص بهذا الزبون يكون كما يلي:

مخطط التمويل = المساهمة الشخصية + إعانة الدولة (CNL) + القرض البنكي

مخطط التمويل = 700000.00 دج + 700000.00 دج + 726825.90 دج

= 2126825.90 دج

سعر المسكن = 2800000.00 دج

أي أن مخطط التمويل لا يعادل سعر المسكن المراد شراءه بفرق قيمة 673174.10 دج فهذا يعني أن القرار يكون برفض طلب هذا الزبون للقرض العقاري من طرف البنك لأن هناك فارق بين ثمن المسكن ومخطط التمويل الخاص به وبالتالي يتوجب على طالب القرض القيام بتسديد هذا الفارق كشرط لقبول طلبه من قبل البنك.

فمن خلال دراستنا التطبيقية هذه قمنا بتطبيق طريقة القرض التنقيطي على حالتين حيث كانت الحالة الأولى بقبول منح القرض للزبون الطالب للقرض العقاري من طرف الوكالة، أما الحالة الثانية فكانت بقرار رفض طلب الزبون للقرض المطلوب وهذا من أجل محاولة تقليل خطر عدم سداد القرض (خطر الائتمان).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3- تطبيق لبعض النماذج المرتبطة بالقرض التنقيطي.

سوف يتم التطرق في هذا المبحث إلى تطبيق بعض نماذج القرض التنقيطي التي سبق التطرق إليها في الجاني النظري على الميزانية المحاسبية الخاصة بمؤسسة الغرف الصحراوية "CABAM" لسنة 2012، المتواجدة بدائرة عين مليلة ولاية أم البواقي، والتي تقدمت إلى بنك القرض الشعبي الجزائري من الأجل الاستفادة من قرض بنكي، ولمعرفة وضعية هذه المؤسسة (عاجزة أو سليمة) والتنبؤ بخطر القرض قمنا من خلال دراستنا التطبيقية التي أجريناها على مستوى هذا البنك بمحاولة التعرف على حالة مؤسسة "CABAM" وهذا من خلال النسب المالية المعتمد عليها في كل نموذج من نماذج القرض التنقيطي.

تعتبر مؤسسة إنتاج الغرف الصحراوية "CABAM" مؤسسة عمومية اقتصادية ذات أسهم تنتمي إلى المجمع الصناعي للخشب برأسمال قدره 300000000.00 دج، وأنشأت في مارس 1998 منبثقة عن الوحدة الوطنية للنجارة العامة والبناء الجاهز ENMGP، والتي بدورها جاءت بعد إعادة الهيكلة لمؤسسة الفلين والخشب SNLB عام 1968.

بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف مؤسسة "CABAM" بعين مليلة لولاية أم البواقي والتي تحتوي على الميزانية المحاسبية الخاصة بها قمنا بتطبيق كل من نموذج ألتمان ونموذج كونان وهولدار وكذا نموذج مركزية الميزانية لبنك فرنسا على هذه الميزانية التي تتكون من:

- ميزانية الأصول؛[1]
- ميزانية الخصوم؛[2]
- جدول حسابات النتائج.[3]

[1] انظر الملحق رقم (09) صفحة: 112.
[2] انظر الملحق رقم (10) صفحة: 113.
[3] انظر الملحق رقم (11) صفحة: 114.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3-1- نموذج ألتمان Altman.

حيث اعتمد ألتمان في نموذجه على معادلة تتكون من 5 نسب مالية كما يلي:

$$Z = 0.012\ X_1 + 0.014\ X_2 + 0.033\ X_3 + 0.006\ X_4 + 0.999\ X_5 - 2.675$$

وبتطبيق هذا النموذج على الميزانية المحاسبية لمؤسسة CABAM من أجل معرفة وضعية هذه المؤسسة إن كانت سليمة أي قادرة على سداد مبلغ القرض في الآجال المحددة، أو عاجزة غير قادرة على سداد القرض، ويتم التطبيق من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (2-4): حساب نسب نموذج ألتمان Altman.

النسبة	التطبيق
X1= رأسمال العامل / مجموع الأصول	**X1=** **0.246=3047883005.40/750095769.81**
X2= احتياطات / مجموع الأصول	**X2=** **0.036=3047883005.40/110064369.87**
X3= الفائض الإجمالي للاستغلال / مجموع الأصول	**X3=** **0.055=3047883005.40/169380593.25**
X4= الأموال الخاصة / مجموع الديون	**X4=** **2.107=980930942.56/2066952062.84**
X5= رقم الأعمال خارج الرسم / مجموع الأصول	**X5=** **0.327=3047883005.40/999678015.34**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف مؤسسة "CABAM" بعين مليلة "أم البواقي".

حيث:

- رأسمال العامل = الأصول الجارية – الخصوم الجارية؛
- مجموع الديون = الخصوم الجارية + الخصوم غير الجارية؛

وبتعويض هذه النسب التي قمنا بحسابها في المعادلة السابقة نجد:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

$$Z = 0.012*(0.246) + 0.014*(0.036) + 0.033*(0.055) + 0.006*(2.107) + 0.999*(0.327) - 2.675$$

$$Z = 0.0029 + 0.0005 + 0.0018 + 0.0126 + 0.326 - 2.675$$

$$\mathbf{Z = -2.331}$$

حيث Z هي النقطة التمييزية بين المؤسسة السليمة والمؤسسة العاجزة كما يلي:

إذا كان: $Z \geq 2.67$ فإن المؤسسة في حالة جيدة (سليمة)؛

إذا كان: $Z \leq 1.81$ فإن النموذج يتوقع أن المؤسسة في طريقها إلى الإفلاس (عاجزة)؛

أما إذا كان: $2.67 > Z > 1.81$ حالة المؤسسة غير متأكد منها.

بما أن $Z= -2.331$ أي $Z \leq 1.81$ فالنموذج يتوقع أن هذه المؤسسة في طريقها إلى الإفلاس أي عاجزة عن تسديد مبلغ القرض حسب هذا النموذج، وبالتالي هناك احتمال تعرض البنك لخطر عدم سداد القرض.

3-2- نموذج كونان وهولدار Holder & Conan.

كما اعتمد "كونان" و"هولدار" في نموذجهما على معادلة مكونة من 5 نسب مالية:

$$\mathbf{Z = 0,24\ R_1 + 0,22\ R_2 + 0,16\ R_3 - 0,87\ R_4 - 0,1\ R_5}$$

نقوم بتطبيق نموذج "كونان" و"هولدار" على الميزانية المحاسبية لمؤسسة CABAM للغرف الصحراوية بغية معرفة إن كانت هذه المؤسسة سليمة أو عاجزة على سداد المبلغ المقترض، وهذا من خلال الجدول الموالي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (2-5): حساب نسب نموذج كونان وهولدار Holder & Conan.

النسبة	التطبيق
R1= الفائض الإجمالي للاستغلال / مجموع الديون	**R1 =0.172=980930942.56/169380593.25**
R2= الأموال الدائمة / مجموع الميزانية	**R2 =0.697=3047883005.40/2125885883.24**
R3= قيم قابلة للتحصيل + قيم جاهزة / مجموعة الميزانية	**R3 =0.048=3047883005.40/((0+148311819.88)+0)**
R4= مصاريف مالية / رقم الأعمال خارج الرسم	**R4 =0.012=999678015.34/12306008.61**
R5= مصاريف المستخدمين / القيمة المضافة	**R5 =0.534=401185354.58/214498717.23**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف مؤسسة "CABAM" بعين مليلة "أم البواقي".

حيث:

- مجموع الميزانية = الأصول الجارية + الأصول غير الجارية؛

  = الخصوم الجارية + الخصوم غير الجارية؛

- الأموال الدائمة = الأموال الخاصة + الخصوم غير الجارية؛
- قيم جاهزة = الصندوق + بنوك والحسابات الجارية؛

وبتعويض هذه النسب في المعادلة أعلاه نجد قيمة Z التمييزية كما يلي:

$$Z = 0,24*(0.172) + 0,22*(0.697) + 0,16*(0.048) - 0,87*(0.012) - 0,1*(0.534)$$

$$Z = 0.041 + 0.153 + 0.007 - 0.010 - 0.053$$

$$\mathbf{Z = 0.138}$$

وعليه يتم الحكم على هذه المؤسسة كما يلي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Z < 4: يعني أن المؤسسة في وضعية سيئة باحتمال عجز اكبر من 65 %؛

Z > 9: يعني أن المؤسسة في وضعية جيدة باحتمال عجز اقل من 35 %؛

4 ≤ Z ≤ 9: يعني أن المؤسسة في وضعية مشكوك فيها باحتمال عجز مابين 65 % و35%.

وبما أن Z = 0.138 أي Z < 4 فالنموذج يتوقع أن هذه المؤسسة في وضعية سيئة باحتمال عجز اكبر من 65 %، وبالتالي هناك خطر في منح القرض لهذه المؤسسة.

3-3- نموذج مركزية الميزانية لبنك فرنسا.

استخدم نموذج مركزية الميزانية لبنك فرنسا معادلة تتكون من 8 نسب مالية كما يلي:

$$Z = -1.255\,Y_1 + 2.003\,Y_2 - 0.824\,Y_3 + 5.221\,Y_4 - 0.689\,Y_5 - 1.164\,Y_6 + 0.706\,Y_7 + 1.408\,Y_8 - 85.44$$

من أجل الحكم على وضعية مؤسسة "CABAM" إن كانت عاجزة أو سليمة في تسديد مبلغ القرض حسب نموذج مركزية الميزانية لبنك فرنسا قمنا بتطبيقه على الميزانية المحاسبية الخاصة بهذه المؤسسة على النحو التالي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (2-6): حساب نسب نموذج مركزية الميزانية لبنك فرنسا.

النسبة	التطبيق
Y1= مصاريف مالية / النتيجة الاقتصادية الإجمالية	**=Y1** **0.114=107749658.95/12306008.61**
Y2= الأموال الدائمة / إجمالي الاستثمارات + احتياجات رأس المال العامل	**1375790113.43)/2125885883.24=Y2** **1=(750095769.81+**
Y3= قدرة التمويل الذاتي / إجمالي المديونية	**=Y3** **1.107=980930942.56/1086295369.31**
Y4= الفائض الإجمالي للاستغلال / رقم الأعمال خارج الرسم	**=Y4** **0.169=999678015.34/169380593.25**
Y5= ديون تجارية / مشتريات خاضعة للرسم	**=Y5** **1.150=801215727.91/921997122.16**
Y6= التغير في القيمة المضافة (ن – (ن-1)) / القيمة المضافة (ن – 1)	**/(374310599.9-401185354.58)=Y6** **0.071=374310599.9**
Y7= أشغال قيد الانجاز + حقوق الزبائن – تسبيقات على الزبائن / إنتاج الدورة	**/(0+742037282.96+0) =Y7** **0.648 =1143852410.18**
Y8= أصول ثابتة / القيمة المضافة	**=Y8** **3.429=401185354.58/1375790113.43**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف مؤسسة "CABAM" بعين مليلة "أم البواقي".

حيث:

- احتياجات رأس المال العامل = الأصول الجارية – الخصوم الجارية؛
- قدرة التمويل الذاتي = الإهتلاكات والمؤونات + نتيجة الدورة؛
- مشتريات خاضعة للرسم = مشتريات * 1.17.

نقوم بتعويض نسب هذا النموذج في المعادلة الخاصة به كالآتي:

$$Z = -1.255*(0.114) + 2.003*(1) - 0.824*(1.107) + 5.221*(0.169) - 0.689*(1.150) - 1.164*(0.071) + 0.706*(0.648) + 1.408*(3.429) - 85.44$$

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

$$Z = -0.143 + 1 - 0.912 + 0.882 - 0.792 - 0.082 + 0.457 + 4.828 - 85.44$$

$$\mathbf{Z = -\ 80.202}$$

وقاعدة التصنيف حسب هذا النموذج تكون كما يلي:

إذا كان: $Z < -0.250$ فإن المؤسسة غير جيدة أي مدين ذو خطر مرتفع باحتمال عجز قدره 87.2%؛

وإذا كان: $-0.250 \leq Z \leq 0.125$ فإن المؤسسة مشكوك فيها أي مدين تحت الرقابة باحتمال عجز قدره 46.3%؛

أما إذا كان: $Z > 0.125$ فإن المؤسسة جيدة أي مدين في وضعية مرضية باحتمال عجز قدره 21.8%.

بما أن $Z = -\ 80.202$ أي $Z < -0.250$ فإن النموذج يتوقع بأن هذه المؤسسة في وضعية غير جيدة باحتمال عجز قدره 87.2%.

وبعد العملية التطبيقية التي قمنا بها لنماذج القرض التنقيطي والتي تعتبر الأكثر شيوعا واستعمالا في العالم على الميزانية المحاسبية لمؤسسة "CABAM" الطالبة للقرض من بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة أم البواقي وهذا من أجل التنبؤ بقدرة أو عجز هذه المؤسسة على سداد مبلغ القرض، تبين لنا بعد التطبيق ومن خلال النتائج التي تحصلنا عليها أنها عاجزة عن التسديد أي احتمال تعرض البنك في هذه الحالة لخطر عدم سداد القرض، وبالتالي يجب على البنك اتخاذ قرار عدم منح القرض لهذه المؤسسة لتفادي الوقوع في مخاطر الائتمان والتي قد تؤدي به إلى تحقق مخاطر بنكية أخرى.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خلاصة الفصل الثاني.

يعتبر القرض الشعبي الجزائري من بين البنوك التي تستخدم طريقة القرض التنقيطي في التنبؤ بالمخاطر الائتمانية، لأن عملية اتخاذ قرار الإقراض يقترن أساسا بعنصر المخاطر خاصة في مجال منح القروض، ولتجنب هذه المخاطر فانه يتعين على متخذي قرار الإقراض في البنوك اتخاذ القرار الصائب، من خلال الاعتماد الكبير على هذه الطريقة التي تعتبر من بين الأساليب الكمية المساعدة على اتخاذ هذا القرار على مستوى البنوك، نظرا لكونها تعمل على التقليل من خسارة القروض الممنوحة بما يضمن اختيار أفضل لقرار الإقراض.

ومن خلال هذه الدراسة التطبيقية والنتائج المتحصل عليها يتضح لنا مدى فعالية طريقة القرض التنقيطي وسهولة تطبيقها على الميدان ما يساعد البنك على اتخاذ قرار الإقراض المناسب وأيضا من خلال تطبيق بعض نماذج القرض التنقيطي وهذا من أجل التمييز بين المؤسسات السليمة والمؤسسات العاجزة لكي تتمكن البنوك من التنبؤ بالمخاطر الائتمانية بهدف الوصول إلى أكبر ربحية ممكنة والتقليل من التكاليف الناتجة عن المخاطر البنكية بشتى أنواعها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخاتمة العامة

www.manaraa.com

تمثل القروض البنكية أهم أوجه استثمار الموارد المالية للبنوك إذ تمثل الجانب الأكبر من الأصول كما يمثل العائد المتولد عنها الجانب الأكبر من الإيرادات المتحصل عليها لذا أصبح من المنطقي أن يولي المسؤولون في البنك عناية خاصة لهذا النوع من الأصول، ومع تطور البنوك وتوسع حجم خدماتها وتنوع حاجات الحياة الاقتصادية من جهة وظهور التحديات الجديدة وظروف المنافسة التي تواجهها البنوك حاليا من جهة أخرى استوجب عليها العمل على تحسين خدماتها باستعمال أساليب ووسائل تتماشى ومتطلبات هذا العصر، وفى ظل هذه الظروف لا يمكن لأي بنك أن يستمر في أعماله إذا لم يتعرض لبعض القروض والائتمانات المحفوفة بالمخاطر والتي كانت سببا رئيسيا في فشل العديد من البنوك قياسا بالأسباب الأخرى، وبالموازاة مع ذلك كان لزاما على البنك المحافظة على التوازن بين سياسة الإقراض والاقتراض للحفاظ على سيولة مستمرة، هذا التوازن يصعب توفيره نظرا لوجود مخاطرة عدم تسديد القرض من طرف العميل والتي تعد أهم المخاطر وأصعبها للتنبؤ إذ يترتب عن هذه الحقيقة الهامة حرص البنك المتمثل في إتباعه لإجراءات وقائية من فرض للضمانات وتخصيص للمؤونات والتأمين على المخاطر وغيرها، بالإضافة إلى استعماله للطرق الكلاسيكية في تحديد الحالة المالية لعملائه ومن ثمة اتخاذ قرار منح القروض والتي أصبحت لا تستجيب للمتطلبات الجديدة للمحيط البنكي واستعمال طريقة التحليل المالي الكلاسيكي مثلا في البنوك التجارية لبعض الدول النامية غير كاف وذلك لدعم اشتمال هذه الطريقة على الأخذ بالخصائص المتعددة للمؤسسات في آن واحد وعدم اشتمالها على دراسة المتغيرات الكيفية التي من الممكن جدا أن يكون لها مستوى دلالة كبير في تحديد المخاطر باعتبار أن البنوك في ظل هذه التغيرات ملزمة بتقديم إجابات سريعة لطلبات الإقراض التي لا تحتمل التأخير، وهذا ما دفع بها إلى البحث عن طرق أكثر فعالية تمكنها من اتخاذ قرارات دقيقة إلى حد ما وفي وقت قياسي.

وفى هذا الإطار ظهرت طرق حديثة من شأنها تغطية ذلك النقص نسبيا ومن أهمها طريقة القرض التنقيطي والتي بإمكانها المساهمة مع طريقة التحليل المالي الكلاسيكي في مواكبة التحديات الجديدة ومسايرة الطلبات الجديدة والطلبات المتزايدة وذلك بسرعتها في اتخاذ القرارات والدقة في التنبؤ بالمخاطرة وتصنيف العملاء، حيث تنحصر المهمة الأساسية لطريقة القرض التنقيطي كطريقة توقع في الكشف عن العلاقة بين درجة خطر القرض على البنك كمتغير تابع والبيانات المستقاة من المؤسسات طالبة القروض كمتغيرات مستقلة، من خلال بناء نموذج كمي يسمح بتحديد الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية سليمة أو عاجزة، وذلك بإعطاء أهمية للحقائق والأرقام كأساس للتحليل الكمي، ومن ثمة اختبار قدرة النموذج ودقته في التوقع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فكان الجانب التطبيقي لهذه الدراسة في محاولة تطبيق طريقة القرض التنقيطي على واقع أحد البنوك التجارية الجزائرية، فاشتملت تحليل ودراسة الإشكالية المطروحة سابقا إلى إثبات صحة الفرضيات واستنتاج عدة نتائج توصلنا إليها في كل من الجانب النظري والجانب التطبيقي، الشيء الذي حفزنا إلى إعطاء بعض التوصيات المقترحة للبنوك الجزائرية.

اختبار صحة الفرضيات:

لقد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى اختبار صحة الفرضيات التي تم وضعها عند طرح إشكالية البحث وهي:

- تعتبر طريقة القرض التنقيطي من بين الطرق التي تستخدمها البنوك الجزائرية والتي لها دور هام في اتخاذ قرار منح القروض بعد تصنيف المؤسسات الطالبة للقرض وهذا ما يثبت صحة الفرضية الرئيسية؛
- تعتبر مسألة إدارة المخاطر الائتمانية الشغل الشاغل للبنوك في الوقت الحالي، وذلك كون أن الإدارة السليمة للمخاطر الائتمانية من شأنها أن تؤدي إلى زيادة مردودية البنك، ومن ثم زيادة تنافسيتها وحصتها السوقية وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى؛
- إن تطبيق النظام البنكي لمعايير لجنة بازل3 سيشكل له فرصة لتطوير ذاته، سواء بالنسبة للبنوك العمومية أو الخاصة، وذلك بتطوير أساليب الرقابة الداخلية ونشر ثقافة إدارة المخاطر البنكية والتقليل من نسبة القروض المتعثرة وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية؛
- تعتبر الطريقة الكلاسيكية المبنية على التحليل المالي المطبقة بالبنوك غير كافية لوحدها لتقدير خطر عدم تسديد القرض، لذلك تظهر أهمية تطبيق الطرق الحديثة والتي من بينها طريقة القرض التنقيطي لمحاولة تقدير خطر الائتمان باعتبار أن قاعدة بيانات هذه الطريقة تعتمد على معلومات الطريقة الكلاسيكية وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة؛

ولقد تحصلنا من خلال هذه الدراسة على نتائج يمكن جمعها فيما يلي:

- يعتبر الائتمان البنكي المحرك الرئيسي للعملية النقدية والمورد الأساسي لميزانية البنك؛
- تتنوع المخاطر البنكية وترتبط ببعضها البعض وتختلف درجة خطورتها، وتعد المخاطر الائتمانية من أهم المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها البنك وذلك من خلال عدم إمكانية العملاء على الوفاء بالتزاماتهم تجاه البنك؛

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- إن درجة المخاطرة ملازمة لعملية الإقراض، وبالتالي لا يمكن إلغائها بصفة نهائية وإنما تقليلها إلى أدنى حد ممكن؛
- إن طرق تقييم مخاطر الائتمان تعتبر متكاملة فيما بينها، كون أن الطريقة الكلاسيكية تعتبر القاعدة التي تعتمد عليها الطرق الأخرى؛
- استخدام المتغيرات الكيفية إلى جانب المتغيرات الكمية ضروري في قاعدة المعطيات والتي بإمكانها التقليل من نسبة الخطأ في التقدير ؛
- إن قبول أو رفض البنكي لطلب القرض يكون بعد دراسة دقيقة لملف العميل وذلك باستعمال طريقة القرض التنقيطي؛
- النتائج المتحصل عليها في الدراسة التطبيقية دليل على نجاعة طريقة القرض التنقيطي في التمييز بين المؤسسات السليمة والمؤسسات العاجزة؛
- إن استخدام طريقة القرض التنقيطي من قبل البنوك يقلل من الجهد والتكلفة، حيث تعطي لكل مؤسسة وضعها المالي الحقيقي؛
- تطوير شبكة الاتصالات بين البنوك وخاصة فيما يتعلق بمركزية المخاطر والعملاء المتعثرين وذلك من خلال أنظمة الإعلام الآلي والبرمجيات الكفيلة بمعالجة المعطيات وتدريب الإطارات البنكية على استخدام مثل هذه الطرق المتطورة.

وعلى ضوء هذه النتائج نقترح التوصيات التالية:

- عدم التساهل مع موضوع القروض إذ يجب متابعته من تاريخ تقديمه إلى غاية تاريخ استحقاقه؛
- دراسة الملفات بطريقة صحيحة من شأنه أن يخفف ويقلل من المخاطر الائتمانية التي تعتبر أهم المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها البنك وذلك من خلال عدم إمكانية العملاء على التسديد؛
- توفير خبرات بنكية قادرة على إدارة البنوك وفق أساليب متقدمة مواكبة للتطورات التي يشهدها النظام البنكي العالمي؛
- العمل على تشجيع البنوك الجزائرية إلى ضرورة تنظيم دورات تدريبية للعمال فيما يخص لجنة بازل والعمل على تعريفهم بها؛
- الاستقبال الجيد للعملاء من طرف البنك واستعمال طرق الاتصال الحديثة للتسريع في تلبية حاجاتهم ومن الضروري إعطاء شكل جميل لواجهة البنك وتوفير وسائل الراحة للعميل؛
- تفعيل فكرة خلق مصلحة إدارة الخطر على مستوى كل بنك جزائري من مهامه دراسة ملفات منح القروض على غرار مصلحة القروض وتشكيل ملف لكل عميل متعامل مع البنك؛

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- بناء قاعدة بيانات على مستوى كل بنك خاصة بالزبائن المتعاملين معه، وذلك تمهيدا لتطبيق طريقة القرض التنقيطي المساعدة على توجيه قرار منح القرض؛
- أن يقوم البنك بدراسة دقيقة وموضوعية لملفات طلب القرض كمدى مساهمته في التنمية الاقتصادية ومدى إيجابياته في المحيط الاجتماعي هذا بالنسبة للمشروع الذي من شأنه قام طلب القرض؛
- ضرورة عقد البنك دورات مختصة في جانب التنبؤ بالخطر المحيط بالبنك، وتدريب الموظفين على كيفية استخدام وتطبيق نماذج التنبؤ كطريقة القرض التنقيطي والاستعمال المكثف لها لتشجيع البنوك على التطور؛
- تطبيق أكثر لطريقة القرض التنقيطي في المجال البنكي من شأنه أن يساعد البنك على التمييز بين المؤسسات السليمة وكذلك المؤسسات العاجزة بدلا من استعمال الأساليب التقليدية كأسلوب التحليل المالي.

وفي الأخير وبعد وصولنا لنهاية البحث ومن أجل دراسة تكميلية لموضوع بحثنا الذي يمثل دراسة مرحلة تمهيدية تحضيرية مهمة تسمح لكل مؤسسة بنكية ترغب في تطبيق هذا المدخل الإداري المبني على طريقة القرض التنقيطي، لذلك تظهر من خلال ما أوردناه في البحث آفاق أخرى وإشكاليات جديدة يمكن أن تكون محاور البحوث المستقبلية، نوردها فيما يلي:

- مدى فعالية طريقة القرض التنقيطي في البنوك التجارية الجزائرية؛
- تطبيق طريقة القرض التنقيطي على طلبات القروض الاستهلاكية في البنوك الجزائرية؛
- المفاضلة بين أسلوب التحليل المالي وأسلوب القرض التنقيطي في إدارة مخاطر الائتمان؛
- أهمية ودور الطرق الإحصائية الحديثة في إدارة مخاطر الإقراض في البنوك التجارية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المراجع

www.manaraa.com

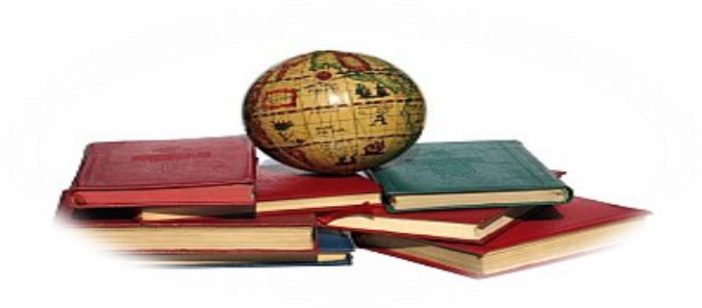

❖ المراجع باللغة العربية:

أ- الكتب:

1- أسعد حميد العلي، "**إدارة المصارف التجارية (مدخل إدارة المخاطر)**"، الذاكرة للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2013.

2- خالد وهيب الراوي، "**إدارة المخاطر المالية**"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.

3- سلمان زيدان، "**إدارة الخطر والتأمين**"، دار المناهج، الأردن، ط1، 2013.

4- سليمان ناصر، "**التقنيات البنكية وعمليات الائتمان**"، ديوان المطبوعات الجامعية، ورقلة، 2012.

5- سمير الخطيب، "**قياس وإدارة المخاطر بالبنوك – منهج علمي وتطبيق عملي-**"، منشأة المعارف بالإسكندرية، مصر، 2005.

6- سمير عبد الحميد رضوان، "**المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر ودور الهندسة المالية في صناعة أدواتها**"، دار النشر للجامعات، مصر، ط1، 2005.

7- صادق راشد الشمري، "**إستراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية**"، دار اليازوري العلمية، الأردن، 2013.

8- صلاح حسن، "**تحليل وإدارة وحوكمة المخاطر المصرفية الالكترونية**"، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2010.

9- طارق عبد العال حماد، "**إدارة المخاطر (أفراد-إدارات-شركات-بنوك)**"، الدار الجامعية، مصر، 2007.

10- طارق عبد العال حماد، "**تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ومنح الائتمان**"، الدار الجامعية، مصر، 2006.

11- طارق عبد العال حماد، "**تقييم أداء البنوك التجارية (تحليل العائد والمخاطرة)**"، الدار الجامعية بالإسكندرية، مصر، 2001.

12- عبد المطلب عبد الحميد، "**العولمة واقتصاديات البنوك**"، الدار الجامعية، مصر، 2001.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

13- عبد المعطي رضا، محفوظ أحمد جودة، "**إدارة جودة الائتمان**"، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 1999.

14- عبير فوزان العبادي، "**إدارة المخاطر المالية (في أعمال الصيرفة والتمويل الإسلامي)**"، دار الفكر للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2015.

15- عدنان تايه النعيمي، "**إدارة الائتمان (منظور شمولي)**"، دار المسيرة، الأردن، ط1، 2010.

16- منير إبراهيم الهندي، "**الإدارة المالية (مدخل تحليلي معاصر)**"، المكتب العربي الحديث، مصر، ط4، 1999.

ب- <u>المذكرات، الرسائل، الأطروحات</u>:

17- أحمد بن أحمد، أحمد عمار ديدي، "**محاولة التنبؤ بخطر عدم تسديد القروض البنكية بطريقة القرض التنقيطي**"، مذكرة مهندس دولة، الجزائر، 2005.

18- أحمد قارون، "**مدى التزام البنوك الجزائرية بتطبيق كفاية رأس المال وفقا لتوصيات لجنة بازل**"، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية – فرع دراسات مالية ومحاسبية معمقة-، جامعة سطيف، 2013.

19- بلوطار مهدي، "**محاولة توقع خطر القرض بطريقة سكورينغ Scoring**"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد مالي، جامعة منتوري- قسنطينة، 2003.

20- بوداح عبد الجليل، "**استخدام الأنظمة الخبيرة في مجال اتخاذ قرار منح القروض البنكية**"، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري- قسنطينة، 2007.

21- خضراوي نعيمة، "**إدارة المخاطر البنكية – دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية-**"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2009.

22- زبير عياش، "**تأثير تطبيق اتفاقية بازل2 على تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**"، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص مالية، جامعة أم البواقي، 2012.

23- زبير عياش، "**فعالية رقابة بنك الجزائر على البنوك التجارية**"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أم البواقي، 2007.

24- صوار يوسف، "**محاولة تقدير خطر عدم تسديد القرض باستعمال طريقة القرض التنقيطي والتقنية العصبية الاصطناعية بالبنوك الجزائرية**"، مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص تسيير، جامعة تلمسان، 2008.

25- قاسيمي آسيا، "**تحليل الضمانات في تقييم جدوى تقديم القروض في البنك**"، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، فرع: مالية المؤسسة، جامعة بومرداس، 2009.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

26-ميرفت علي أبو كمال، "**الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقا للمعايير الدولية بازل 2**"، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، جامعة غزة، فلسطين، 2007.

ج- المداخلات، المقالات، المجلات:

27- الأخضر عزي وآخرون، "**محاولة تطبيق أسلوب القرض التنقيطي لتقدير مخاطر القروض بالبنوك الجزائرية**"، مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية، العدد 1، 2013.

28-حرفوش سهام، صحراوي إيمان، "**دور الأساليب الحديثة لإدارة المخاطر الائتمانية للبنوك في التخفيف من حدة الأزمة المالية الحالية**"، مداخلة مقدمة في الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة سطيف، أيام 20-21 أكتوبر، 2009.

29- عبادي محمد، "**الشبكات العصبية الاصطناعية أداة لتقدير المخاطرة في البنوك التجارية**"، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة جيجل.

30-عبد العزيز الدغيم وآخرون، "**التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري**"، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، المجلد 28، العدد 3، 2006.

31- عبد العزيز شرابي، مهدي بلوطار، "**محاولة توقع خطر القرض بطريقة سكوريتغ**"، مجلة الاقتصاد والمجتمع، منتوري، قسنطينة، العدد 02، 2004.

32-عبد القادر شارشي، "**معايير بازل للرقابة المصرفية – اتفاقية بازل2-**"، مداخلة في إطار ملتقى الأزمة المالية والحوكمة، سطيف، 2010.

33-عز الدين نايف عنانزه، محمد داؤد عثمان، "**تقييم كفاءة إدارة مخاطر الائتمان في البنوك الإسلامية الأردنية**"، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 3، العدد 6، 2013.

34-عمر هاشم طه، "**دور سياسات منح الائتمان المصرفي في تقليل المخاطر وزيادة الأرباح (دراسة ميدانية في مصرف الشمال للتنمية والاستثمار)**"، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإداريةٌ والاقتصادية، المجلد 3، العدد 2، 2013.

35- فاطمة بن شنة، محمد الجموعي قريشي، "**دراسة تطبيقية لمنهج التصنيف الداخلي الأساسي حالة البنك الجزائري**"، مجلة الباحث، العدد 13، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 2013.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

36- كمال رزيق، "**تقييم تجربة البنوك الإسلامية بالجزائر في إدارة المخاطر الائتمانية**"، ملتقى الخرطوم للمنتجات المالية الإسلامية حول التحوّط وإدارة المخاطر في المؤسسات المالية الإسلامية، النسخة الرابعة، 5-6 أفريل 2012.

37-محمد بن بوزيان، صوار يوسف، "**محاولة تقدير خطر القروض البنكية باستعمال طريقة القرض التنقيطي**"، مداخلة مقدمة في المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع حول إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة الأردنية، 16-18 أفريل، 2007.

38- مزياني نور الدين وآخرون، "**أهمية استخدام طريقة التنقيط في عملية اتخاذ قرارات الإقراض في البنوك**"، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني السادس حول استخدام الأساليب الكمية في اتخاذ القرارات الإدارية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة.

39- معهد الدراسات المصرفية، "**إضاءات**"، نشرة توعوية، السلسلة الخامسة، العدد5، دولة الكويت، ديسمبر 2012.

40-مفتاح صالح، رحال فاطمة، "**تأثير مقررات لجنة بازل3 على النظام المصرفي الإسلامي**"، المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي – النمو والعدالة والاستقرار من منظور إسلامي-، اسطنبول، تركيا، أيام 09- 10 سبتمبر 2013.

❖ المراجع باللغة الأجنبية:

A- Livres:

41- Gerhard Schroeck, "**Risk Management and value creation in financial institutions**", John Wiley & Sons, Canada, 2002.

42- Louis Esch, Robert Kieffer, "**Asset et Risque Management**", de Boeck, Paris, 1er édition, 2003.

43- Mathieun Michel, "**L'exploitation bancaire et le risque crédit**", La Revue banque, paris, 1995.

44- Mireille Bardos, "**analyse discriminante (application au risque et scoring financier)**", édition dunod, paris, 2001.

45- Sylvie Coussergues, "**Gestion de la banque**", édition dunod, paris, 2eme édition, 1997.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

46- Sylvie Coussergues, "**La banque (structure, marché, gestion)**", édition dalloz, paris, 1996.

B- Mémoires:

47- Fred Ntoutoume, "**Methodes Statistiques et Econometriques Scoring du risque de crédit des PME par la modélisation statistique et l'intelligence artificielle chez l'UMECUDEFS**", Mémoire de fin d'études pour l'obtention du diplôme de Master 2 Professionnel, Université "Cheikh Anta Diop" de Dakar, 2007.

C- Journaux:

48- Chandler and Coffman, "**A comparative analysis of empirical versus judgmental credit evaluation**", Journal of retail banking, 1, 1979.

49- Edward I.Altman, "**Financial Ratios, Discriminant Analysis and the Prediction of Corporate Bankruptcy**", Journal of Finance, September, 1968.

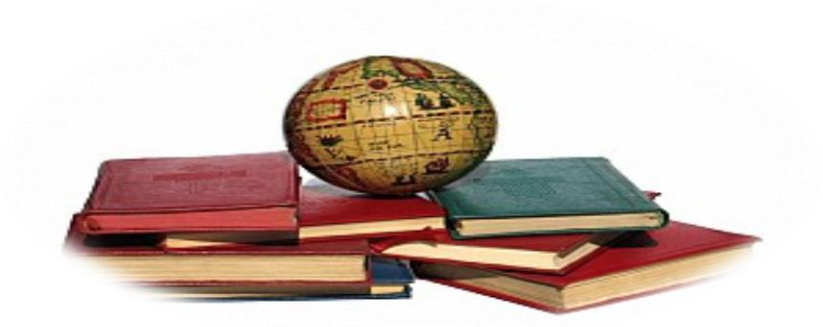

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الملاحق

www.manaraa.com

الملحق رقم (01):

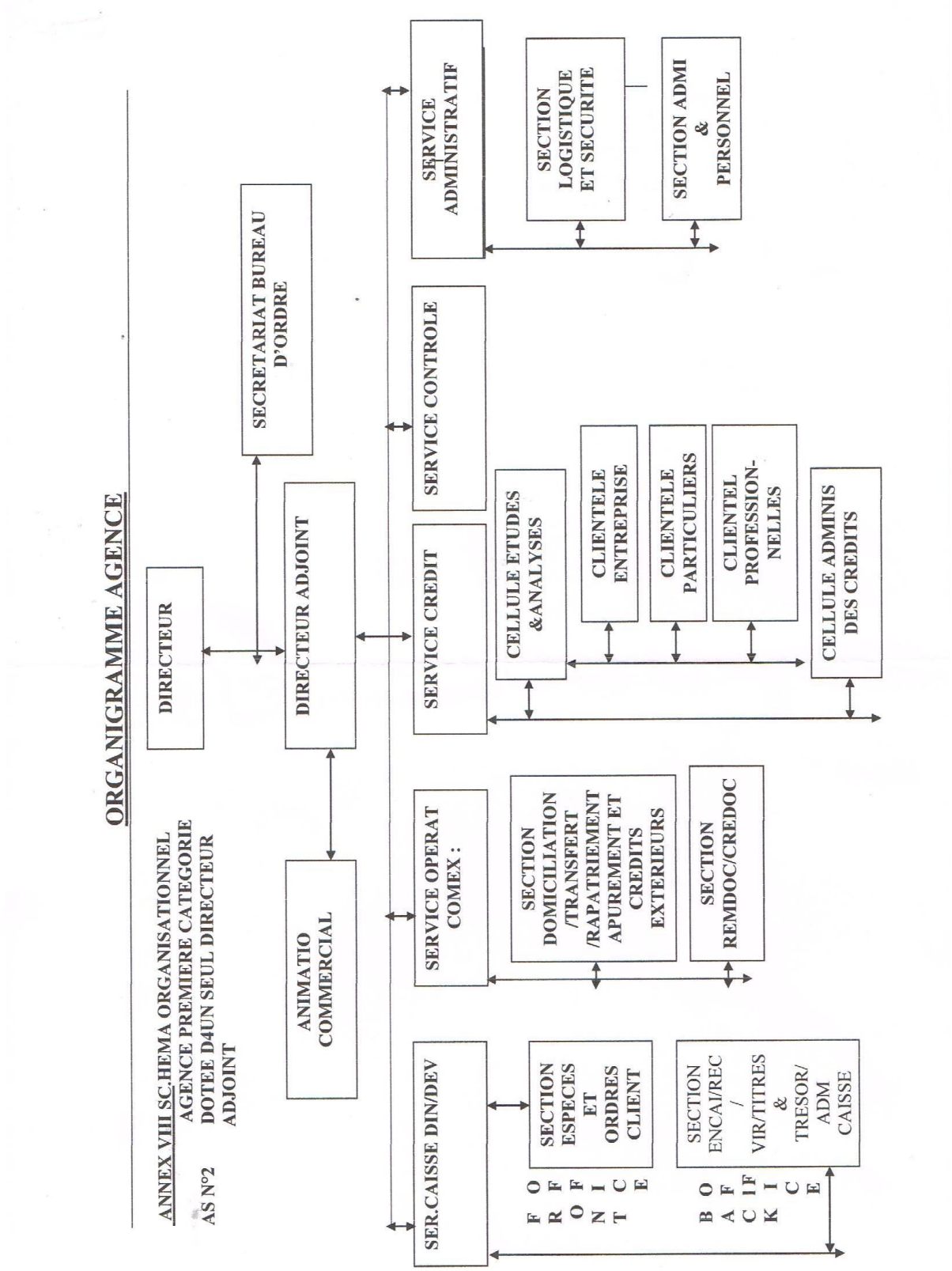

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملحق رقم (02):

القرض الشعبي الجزائري
CREDIT POPULAIRE D'ALGERIE

..... le .....

AUTORISATION DE CREDIT N° |_|_|_|_|_|

COMITE DE CREDIT : .....

DATE DE DECISION DU CREDIT |_|_|_|_|_|

NOM OU RAISON SOCIALE : .....

ACTIVITE : .....

ADRESSE : .....

NUMERO DU COMPTE : |_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|

DESTINATAIRE

CETTE AUTORISATION ANNULE ET REMPLACE LES PRECEDENTES - ELLE N'EST VALABLE QUE DANS LA MESURE OU LES GARANTIES PRESCRITES SONT PRISES ET LES CONDITIONS REALISEES.

N° Ligne	FORME DU CREDIT	ROLE	CODE CREDIT	MONTANT EN DINARS	ECHEANCE
			TOTAL		

TOTAL EN LETTRES : .....

N° Ligne	NATURE DES GARANTIES	ROLE	CODE GARANTIE	MONTANT EN MILLIERS DE DINARS	CONDITIONS ET OBSERVATIONS

RAPPEL DES CREDITS EN COURS

DATE	NATURE DES CREDITS	MONTANT EN DINARS	ECHEANCE

Suite au verso

NB : Cette autorisation est valable une année

Inter. 15 ter. D.G

CREDIT POPULAIRE D'ALGERIE

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملحق رقم (03):

اتفاقية قرض بنسبة متغيرة
موجهة لشراء مسكن جديد

بين الممضين أسفله :

' القرض الشعبي الجزائري ' مؤسسة عمومية اقتصادية شركة أسهم ذات رأسمال يقدر بـ .29.300.000.000,00.. دج الكائن مقره الاجتماعي بـ 02 شارع العقيد عميروش - الجزائر- بمتابعة و طلب مدير وكالته بـ ام البواقي الذي اختار موطنا له بمقر هذه الوكالة الكائنة بـ ام البواقي شارع 01 نوفمبر 1954 رقم 01.

و كذا بمقتضى الصلاحيات المخولة له من طرف السيدجلاب محمد رئيس مدير عام.

المدعو فيما يلي ' القرض الشعبي الجزائري '

من جهة،

والسيد(ة)
المولودة
ابن (ت)
رقم ب. ت. و / ر. س
العنوان
المهنة:موظفة
المستخدم
عنوان المستخدم: ام البواقي
رقم الهاتف

المدعو فيما يلي ' المقترض'.

من جهة أخرى،

تم الاتفاق و إقرارا ما يلي:

موضوع الاتفاقية:

بموجب هذه الاتفاقية، يمنح ' القرض الشعبي الجزائري ' ' للمقترض ' قرضا وفق الشروط الخاصة و العامة الآتية:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

02/06

الشروط الخاصة للقرض

1) مبلغ القرض :651.000.00 دج (بالأرقام)
ستمئة وواحد وخمسون الف دينار جزائري (بالحروف)

2) موضوع القرض شراء مسكن جديد على التصاميم

3) مدة القرض أحدى عشرة سنة+ثلاث اشهر (3)
مقسمة إلى ثلاث (3) فترات:

- فترة الاستعمال: ..... أي من..... إلى .....
- فترة التأجيل: ثلاثة (3) أشهر أي من.....إلى .....
فترة التسديد:11 سنة أي من..... إلى .....

4) نسبة الفوائد المتغيرة :

وفقا للشروط البنكية السارية المفعول في القرض الشعبي الجزائري فإن نسبة الفائدة السارية المفعول حاليا هي6.25%.

5) عمولة التسيير: 11.700,00 دج.
6) قسط التامين:32.550.00 دج
7 مساهمة ' المقترض ' (تمويل ذاتي)
النسبة: 20 % من قيمة المسكن الممول أي :500.000.00 دج
8) الضمانات

1-8) تخصيص رهن رسمي بموجب عقد توثيقي :

- تعيين العقار،شقة في عقار ذي ملكية مشتركة كائنة بلو البواقي
- العنوان،حي 176 مسكن تصاميم رقم البابه [redacted]عمارة رقم 15 لو البواقي
- الطابق، الاول مساحة المسكن70.26 م
نوعية المسكن،جماعي
عدد الغرف هم 03، غرف
غرف
-

2-8) الضمانات الخاصة و المتضامنة للزوج(ة)

9) تسديد مبلغ القرض و دفع الفوائد :

9 . 1- تسديد مبلغ القرض : آجال استحقاق شهرية ثابتة.
9 . 2 - دفع فوائد فترة الاستعمال و التأجيل (*) :

☐ كأول دفع لفترة التسديد.
☐ يضاف إلى مبلغ القرض (مرسملة).

(*) أشطب على الخانة المناسبة للطريقة المختارة .

10) أحكام خاصة لاستعمال القرض :

.....

.../...

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشروط العامة للقرض

I - مبلغ و موضوع العقد :

إن ' القرض الشعبي الجزائري ' يمنح ' المقترض ' بموجب هذه الاتفاقية ، قرضا في حدود المبلغ المحدد في الشروط الخاصة ، مخصص لتمويل و امتلاك عقار جديد مخصص للسكن لدى متعامل في الترقية العقارية .

II - مدة القرض :

منح القرض لمدة إجمالية إحدى عشرة سنة+ ثلاث اشهر.

مدة القرض مقسمة إلى ثلاثة فترات :

فترة الاستعمال : يبدأ سريانها من تاريخ الإمضاء على هذه الاتفاقية إلى تاريخ بدأ فترة التأجيل.

في حالة إستعمال القرض على أجزاء، يمنح 'للمقترض' مدة جديدة أجلها ستة (6) أشهر، خاصة بالأجزاء الغير المستعملة و هذا بتقديم الأدلة.

فترة التأجيل : يبدأ سريانها من نهاية فترة استعمال القرض إلى تاريخ بدأ فترة التسديد.

هذه الفترة تمثل مهلة للوفاء بالدين الممنوحة 'للمقترض'.

في حالة ما إذا استفاد 'المقترض' بتجديد فترة الإستعمال ، لن تكون هناك فترة تأجيل.

فترة التسديد : : يبدأ سريانها من نهاية فترة الإستعمال إلى التسديد الكلي للقرض، أي تاريخ إستحقاق المدة الإجمالية للقرض.

III - نسبة الفائدة المتغيرة :

إن القرض موضوع هذه الإتفاقية منتج لفوائد ترسمل شهريا بنسبة متغيرة وفقا للشروط البنكية المعمول بها لدى ' القرض الشعبي الجزائري'

لقد اتفق صراحة مع 'المقترض' أن نسبة الفائدة المحددة بشأن هذا القرض تتغير طيلة مدة القرض .

IV- عمولة التسيير :

يتعهد ' المقترض ' بأن يدفع ' للقرض الشعبي الجزائري ' عند إمضاء الإتفاقية ، عمولة تسيير مساوية للمبلغ المذكور في الشروط الخاصة . إلى ' القرض الشعبي الجزائري ' بموجب الإتفاقية الممضاة بينهما و يوافق على العواقب التي قد تنجم عنه .

V - مساعدة الدولة للحصول على الملكية في حال إستفادة ' المقترض ' منها :

يكلف ' المقترض '، ' القرض الشعبي الجزائري ' باستلام المساعدة الممنوحة من طرف الدولة للحصول على الملكية بعدما يكون الصندوق الوطني للسكن قد وافق على منحه إياها إثر طلبه .

إن مبلغ المساعدة للحصول على الملكية يضاف إلى مبلغ القرض الممنوح من طرف ' القرض الشعبي الجزائري ' عن طريق التحويل إلى حساب 'للمقترض'.

هذه المساعدة تكون مضمونة مثلها مثل القرض الممنوح في إطار هذه الإتفاقية ، بالرهن الرسمي المذكور في الشروط الخاصة و في المادة XII .

في حالة ما إذا ، من أجل إستيفاء دينه، يقوم ' القرض الشعبي الجزائري ' برفع دعوى بيع العقار المرهون خلال مدة لا تتجاوز خمس (05) سنوات ابتداءا من تاريخ قيده، فإن المبلغ المسترد يوجه بالأفضلية إلى تغطية دين القرض الشعبي الجزائري من أصل و فوائد و مصاريف و ملحقات. المبلغ المتبقى يتم إعادته إلى الصندوق الوطني للسكن من طرف القرض الشعبي الجزائري .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

04/06

يصرّح " المقترض " أنه على علم بالتوكيل الممنوح من طرف الصندوق الوطني للسكن إلى " القرض الشعبي الجزائري " بموجب الإتفاقية الممضاة بينهما و يوافق على العواقب التي قد تنجم عنه .

VI - كيفية استعمال القرض :

إن القرض ،موضوع هذه الإتفاقية ، يستعمل بخصم الحساب المفتوح لدى الوكالة المستوطنة " للمقترض " .
يسمح باستعمال القرض بعد :

- تقديم الأدلة التي يكون تقدير صلاحيتها من شأن " القرض الشعبي الجزائري " ;
- الدفع في الحساب أو إثبات من طرف " المقترض " لحصة التمويل الذاتي
- دفع عمولة التسييرالمذكورة في الشروط الخاصة .

و يمكن " للقرض الشعبي الجزائري " أن يتأكد في المكان و على المستندات بصحة الوثائق المسلمة .

مبلغ الإكتساب أو التملك يدفع مباشرة من طرف " القرض الشعبي الجزائري " بين أيدي الموثق المكلف باستكمال البيع لصالح "المقترض" و تخصيص الرهن الرسمي لصالح " للقرض الشعبي الجزائري " .

إن إثبات إتمام القرض و كذا التسديدات تنجم عن الكتابات المقيدة في الحساب من طرف " القرض الشعبي الجزائري " .

VII - تعبئة الدين :

لغرض تعبئة دينه يحفظ " القرض الشعبي الجزائري " لنفسه بحق إمكانية إكتتاب " للمقترض " سند لأمر " القرض الشعبي الجزائري " يمثل مبلغ القرض من أصل الدين زائد الفوائد و الرسوم و القيم الأخرى.

VIII- كيفية تسديد القرض:

VIII – 1 - تسديد القرض:

تسديد القرض بما فيه أصل الدين و الفوائد و الملحقات يتم كل شهر إلى غاية الدفع الكلي ،إن المبالغ المكون الواجب دفعه شهريا مذكور في الشروط الخاصة .

يتم هذا التسديد لدى " القرض الشعبي الجزائري " بالوكالة المستوطنة " للمقترض " أو أي مكان بالجزائر يعينه " القرض الشعبي الجزائري ".

يحق " للقرض الشعبي الجزائري" أن يقتطع من كل الحسابات المفتوحة على دفاتره أو سندات مرهونة باسم " المقترض " مقدارالمبالغ التي أصبحت مستحقة لأي غرض ما و لأي سبب كان .

ستخصص كل التسديدات التي تمت من طرف " المقترض " في إطا ر هذه الإتفاقية :

1 - لتسديد الفوائد المستحقة على العمولات المقررة في المادة IV؛
2 - لتسديد فوائد التأخير؛
3- لتسديد الفوائد المستحقة على القرض و الواجبة الأداء ؛
4- لتسديد المبلغ الأصلي المستحق ؛
5- للتسديد المسبق للقرض .

.../...

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

05/06

VIII – 2 - دفع فوائد فترات الاستعمال و التأجيل:

يدفع "المقترض" فوائد فترات الاستعمال و التأجيل حسب الاختيار الوارد في الشروط الخاصة.

VIII – 3 - دفع فوائد فترة التسديد :
تحسب الفوائد و تدفع شهريا على مبلغ القرض المستعمل و المتبقي تسديده.

VIII – 4 - التأخر في الدفع :

إذا كان المبلغ المستحق من أصل الدين، فوائد أو أي سند آخر بخصوص الإتفاقية الحالية غير مسدد بعد الأجل المحدد، غرامة قدرها 2% في العام مضافة إلى معدل فائدة القرض تخصم حتى التسديد الفعلي قانونا دون اللجوء المسبق إلى التسديد الكتابي .
المرحلة المتعلقة بالتأخير لا تعتبر كمهلة للتسديد و شروط الإستحقاق المسبقة تبقى سارية .

IX- الإستحقاق المسبق :

تفسخ هذه الإتفاقية و تصبح كل المبالغ بما فيها أصل الدين و الفوائد و كذا الملحقات واجبة الأداء فورا في حالة عدم تنفيذ أو خرق " المقترض " لإحدى الإلتزامات المنصوص عليها في هذه الإتفاقية بعد مضي خمسة عشر (15) يوما من تاريخ تبليغ الإنذار دون الحاجة لأي إجراء قضائي لا سيما في أي حالة من الحالات التالية :

1. في حالة عدم دفع المبلغ الأصلي للقرض و كذا الفوائد عند الآجال المتفق عليها .
2. عند حالة التصفية لأملاك " المقترض "
3. في حالة عدم إستطاعة " القرض الشعبي الجزائري " لأي سبب كان ، الأخذ و التسجيل في الرتبة الأولى للرهن الرسمي المطلوب المحرر أمام موثق و المذكور في الشروط الخاصة و المادة XII.
4. في حالة تعرض الملك المخصص للضمان بسبب "المقترض"، للهلاك أو الإتلاف
5. في حالة البيع الودي أو القضائي للأملاك محل الضمان
6. في حجالة عدم صحة تصريحات المقترض
7. في حالة أي متابعة " للمقترض" بسبب إلتزامات جبائية
8. في حالة أي متابعة " للمقترض " بسبب مصالح غير مشروعة قد تؤدي إلى المصادرة الكلية أو الجزئية لأملاكه
9. في حالة ما إذا احتج " المقترض" على زيادة نسبة الفائدة نتيجة رفع المعدل المرجعي
10. في حالة وفاة " المقترض " و رفض الورثة التسديد عند حلول تاريخ الإستحقاق.

تنتج المبالغ المستحقة الأداء فوائد بالنسبة المحددة أعلاه و يتم رسملتها كل ثلاثة أشهر بقوة القانون .

X - التسديد المسبق :

يمكن " للمقترض" أن يتحرر كليا أو جزئيا من هذا القرض قبل الآجال المتفق عليها ، و يجب عليه في هذه الحالة ، أن يوفي بعمولة محددة في الشروط العامة البنكية .

إن التسديد المسبق لا يمكن أن يتحقق قبل أجل 6 أشهر التي تحسب من تاريخ استعمال القرض أو تاريخ استعمال آخر جزء للقرض.

يتم خصم التسديدات الجزئية من آخر آجال إستحقاق و التي يمكن تحقيقها حسب الشروط التالية :

- إن مبلغ القرض الواجب التسديد لا يمكن أن يكون أقل من 10% من المبلغ التبقي؛
- كل تسديد ينجم عنه جدول استهلاك جديد.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملحق رقم (04):

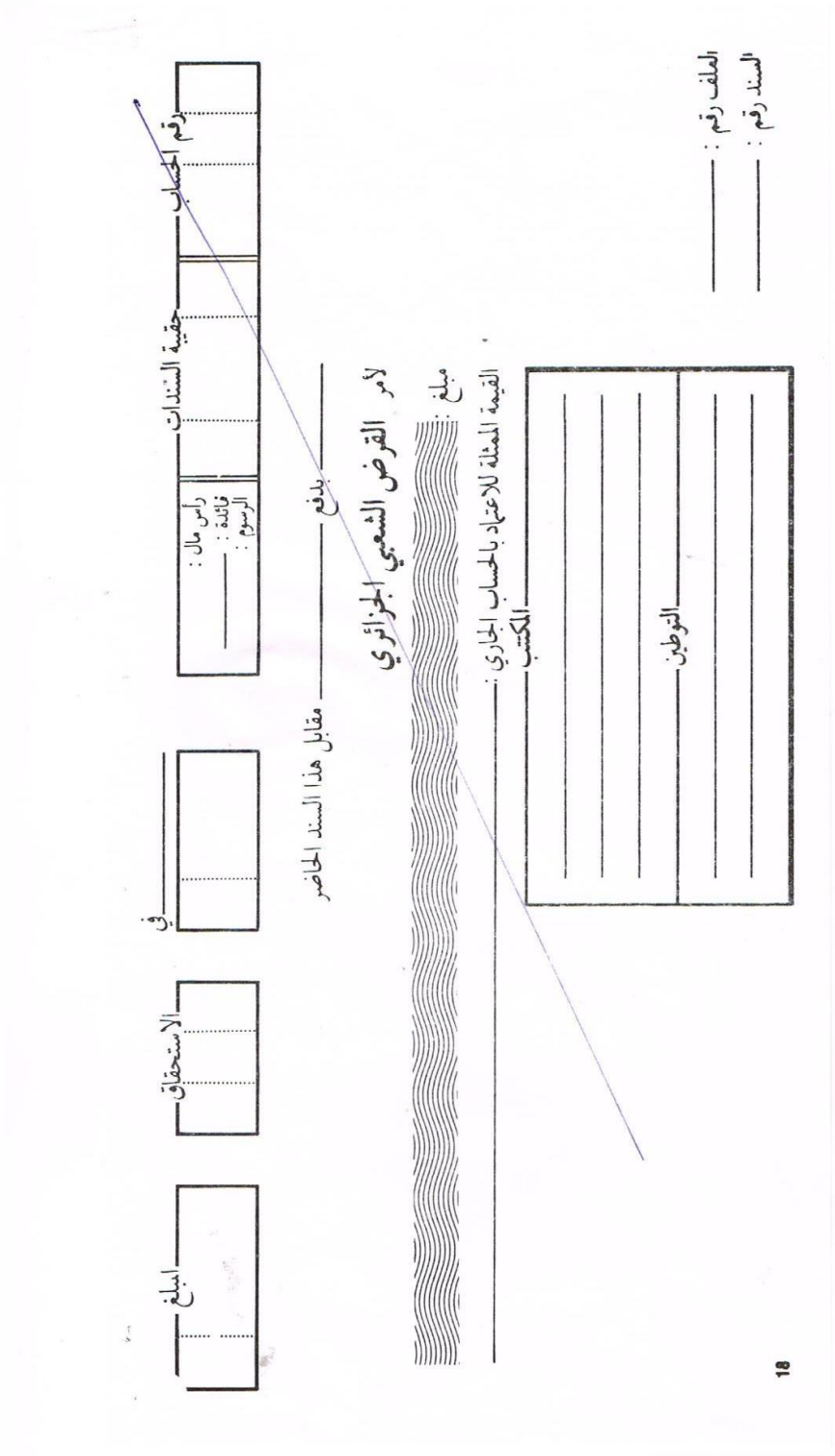

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملحق رقم (05):

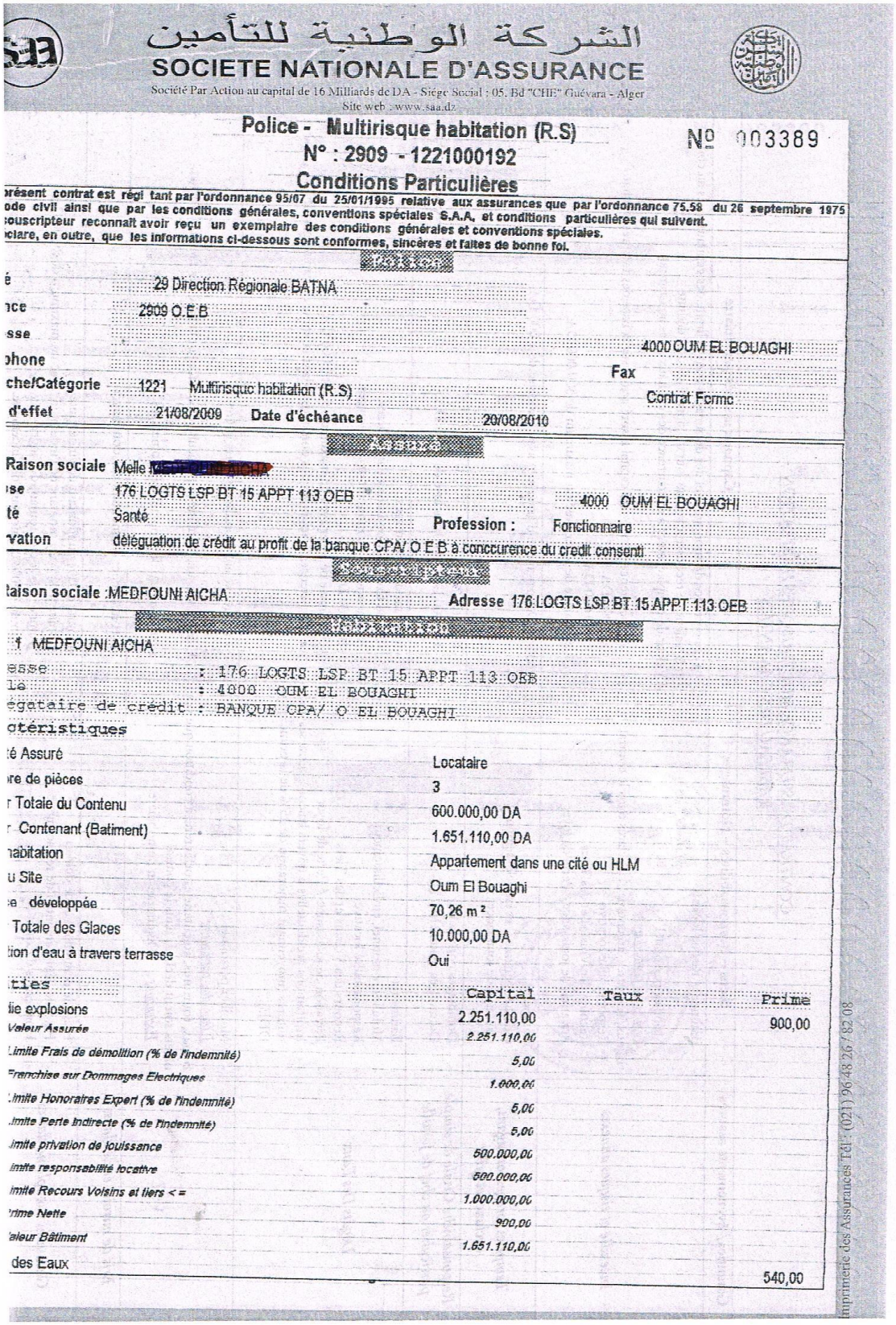

الشركة الوطنية للتأمين
SOCIETE NATIONALE D'ASSURANCE
Société Par Action au capital de 16 Milliards de DA - Siège Social : 05, Bd "CHE" Guévara - Alger
Site web : www.saa.dz

Police - Multirisque habitation (R.S) Nº 003389
N° : 2909 - 1221000192
Conditions Particulières

présent contrat est régi tant par l'ordonnance 95/07 du 25/01/1995 relative aux assurances que par l'ordonnance 75.58 du 26 septembre 1975 ode civil ainsi que par les conditions générales, conventions spéciales S.A.A, et conditions particulières qui suivent.
souscripteur reconnait avoir reçu un exemplaire des conditions générales et conventions spéciales.
déclare, en outre, que les informations ci-dessous sont conformes, sincères et faites de bonne foi.

é	29 Direction Régionale BATNA		
nce	2909 O.E.B		
sse			4000 OUM EL BOUAGHI
phone		Fax	
che/Catégorie	1221 Multirisque habitation (R.S)		Contrat Forme
d'effet	21/08/2009 Date d'échéance	20/08/2010	

Raison sociale	Melle [redacted]		
se	176 LOGTS LSP BT 15 APPT 113 OEB		4000 OUM EL BOUAGHI
té	Santé	Profession :	Fonctionnaire
vation	délégation de crédit au profit de la banque CPA/ O E B à concurrence du crédit consenti		

Raison sociale :MEDFOUNI AICHA Adresse 176 LOGTS LSP BT 15 APPT 113 OEB

f MEDFOUNI AICHA
esse : 176 LOGTS LSP BT 15 APPT 113 OEB
le : 4000 OUM EL BOUAGHI
égataire de crédit : BANQUE CPA/ O EL BOUAGHI

ctéristiques

té Assuré	Locataire
re de pièces	3
r Totale du Contenu	600.000,00 DA
r Contenant (Batiment)	1.651.110,00 DA
habitation	Appartement dans une cité ou HLM
u Site	Oum El Bouaghi
e développée	70,26 m²
Totale des Glaces	10.000,00 DA
tion d'eau à travers terrasse	Oui

ties	Capital	Taux	Prime
lie explosions	2.251.110,00		900,00
Valeur Assurée	*2.251.110,00*		
Limite Frais de démolition (% de l'indemnité)	*5,00*		
Franchise sur Dommages Electriques	*1.000,00*		
Limite Honoraires Expert (% de l'indemnité)	*5,00*		
Limite Perte Indirecte (% de l'indemnité)	*5,00*		
Limite privation de jouissance	*500.000,00*		
Limite responsabilité locative	*500.000,00*		
Limite Recours Voisins et tiers < =	*1.000.000,00*		
Prime Nette	*900,00*		
Valeur Bâtiment	*1.651.110,00*		
des Eaux			540,00

Imprimerie des Assurances Tél : (021) 96 48 26 / 82 08

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملحق رقم (06):

CPA / 00317 AGENCE OUM EL BOUAGHI Date:02/07/2009

F I C H E D E S C O R I N G

Nom :
Prenom :
Credit:ACHAT LOGEMENT SUR PLAN
No/Ref:0120900195
Adresse:CITE MOSTEFA BEN BOULAID OEB
Sexe:F Situation Fam:M Date Naissance:02/10/1955(Age:54ans) Epargnant:NON

Prix / Cout	1 651 110,00	Score:	
Revenu Postulant:	28 941,31		Pts
Revenu Conjoint	0,00	REVENU	/ 40: 10
Revenu Caution	0,00	EMPLOI	/ 20: 20
P/ Mensualite	33 %	ORIGINE APPORT PERSONNEL	/ 15: 5
Duree Credit	11ans	APPORT PERSONNEL	/ 10: 10
Taux Interet	6,25	ACTIFS	/ 10: 10
Taux TVA	0,00	AGE	/ 5: 2
Credit Max.	905 768,72		
Montant Apport	1 000 000,00	TOTAL	/100: 57
Credit Sollicite:	651 110,00		
Credit Octroye	651 110,00		
ECHEANCE (33%)	6 865,45		

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملحق رقم (07):

GROUPE D'EXPLOITATIONDE CONSTAN...
AGENCE D'AIN-BEIDA 354.

AIN BEIDA LE : 14/07/2015

Mr :
Projet : 325 Logements LSP, F3 Bâtiment 175, N°325
16 ETAGE / : 2EME droit
Cité 350 logements –AIN BEIDA
-OUM EL BOUAGHI-04001-

OBJET : Notification de Crédit Immobilier (LSP) +CMT Prime Assurance Décès + IAD.

Nous avons l'honneur de vous informer que notre établissement Crédit Populaire D'Algérie, consent à vous accorder un crédit : **CLT Immobilier (LSP) +CMT Prime assurance Décès +IAD :**

- Crédit « CLT » immobilier « LSP » de : 1.040.000,00DA

Durée : **30 ans + 06 mois de différé.**
Taux d'intérêts débiteur bonifié de **01 %.**
Mensualité théorique : **9 117,75DA**

- Crédit « CMT » destiné à couvrir la Prime d'assurance Décès + IAD de : **51 792,00DA.**

Durée : **05ans.**
Taux d'intérêts débiteur variable de **06.25%**
Mensualité théorique de : **1501,04DA.**

Garanties :
Hypothèque : 1er Rang sur Logement.
Délégation Assurance Multirisque. Habitation+Avenant de subrogation MRH « CPA »
Délégation Assurance Décès + IAD.
Délégation Assurance d'insolvabilité définitive.

Cout total des frais :
Frais de gestion : **23.400,00 DA.**
Délégation Assurance décès +IAD : **(77022,00+4164,60)DA**
Délégation Assurance d'insolvabilité définitive : **14.189,18DA**
Délégation d'assurances multirisque d'habitation :……Voir l'assurance.
Hypothèque : 1er Rang sur Logement …..(Dossier +frais)……..Voir le Notaire.

N.B :
Nous portons à votre aimable attention que cette offre reste valable, pendant huit (08) jours à compter de son émission.
Passe ce délai et en cas de renonciation de votre part, nous vous invitons à nous restituer l'offre.

Signature

N.REF : …… /2015

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملحق رقم (08):

CPA / 00317 AGENCE OUM EL BOUAGHI Date:17/04/2016

F I C H E D E S C O R I N G

Nom :
Prenom :
Credit:ACHAT LOGEMENT SUR PLAN
No/Ref:
Adresse:CITE EL AMEL OEB
Sexe:H Situation Fam:C Date Naissance:01/01/1961(Age:55ans) Epargnant:NON

Prix / Cout	2 800 000,00	Score:	
Revenu Postulant:	19 000,00		Pts
Revenu Conjoint	0,00	REVENU	/ 40: 0
Revenu Caution	0,00	EMPLOI	/ 20: 20
P/ Mensualite	,33 %	ORIGINE APPORT PERSONNEL	/ 15: 10
Duree Credit	15ans	APPORT PERSONNEL	/ 10: 10
Taux Interet	6,25	ACTIFS	/ 10: 10
Taux TVA	0,00	AGE	/ 5: 2
Credit Max.	726 825,90		
Montant Apport	1 400 000,00		TOTAL /100: 52
Credit Sollicite:	1 400 000,00		
Credit Octroye	726 825,90		
ECHEANCE (33%)	6 270,00		

Attention! CREDIT+APPORT INFERIEUR au Prix

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملحق رقم (09):

الميزانيه المحاسبيه لسنه	2012
الغرف الصحروية عين مليلة	
انتاج الغرف الصحروية	
طريق قسنطينة عين مليلة	اغلاق بتاريخ 31/12/2012

الأصـــول

التعيـــــــــــــــــن	المبلغ الاجمالي	استهلاكات و مؤونات	المبلغ الصافي ن	المبلغ الصافي ن-1
الاصول الغير جارية				
فارق الاقتناء	-	-	-	
التثبيتات المعنوية	122 000 000,00		122 000 000,00	122 000 000,00
التثبيتات العينيه				
الاراضي	958 072 000,00		958 072 000,00	958 072 000,00
مباني	573 023 294,86	315 147 478,32	257 875 816,54	235 467 485,67
تثبيتات عينيه اخرى	338 351 190,45	304 435 447,78	33 915 742,67	34 498 702,98
تثبيتات ممنوح امتيازها				
تثبيتات يجرى انجازها				
تثبيتات ماليه				
سندات موضوعه موضع معادله				
مساهمات اخرى وحسابات دائنه				
سندات اخرى مثبته				
قروض واصول ماليه اخرى غير جا	943 517,13	441 017,13	943 517,13	482 017,13
ضرائب مؤجله على الاصل	3 424 054,22		3 424 054,22	
مجموع الاصول غير جارية	1 995 814 056,66	620 023 943,23	1 375 790 113,43	1 350 520 205,78
الاصول الجارية				
مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ	624 428 453,55	48 986,69	624 379 466,86	332 102 273,47
الحقوق والاستخدمات المماثلة			-	
الزبائن	765 031 313,26	22 994 030,30	742 037 282,96	636 328 974,39
المدينون الاخرون	68 328 415,73		68 328 415,73	31 023 215,78
الصرائب وما شابهها	89 035 906,54	-	89 035 906,54	106 503 779,36
اصول جارية اخرى		-	-	
الموجودات وماشابهها				
الاموال الموظفة والاموال المالية الجارية الاخرى				
الخزينة	148 311 819,88		148 311 819,88	148 176 147,53
مجموع الاصول الجارية	1 695 135 908,96	23 043 016,99	1 672 092 891,97	1 254 134 390,53
المجموع العام للاصول	3 690 949 965,62	643 066 960,22	3 047 883 005,40	2 604 654 596,31

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملحق رقم (10):

الميزانيه المحاسبيه لسنه			2012
اسم المؤ	الغرف الصحروية عين مليلة		
النشاط	انتاج الغرف الصحروية		
العنوان	طريق قسنطينة عين مليلة	اغلاق بتاريخ	31/12/2012

الخصـــوم

التعيـــــــــــــــــــــــن	ملاحظة	المبلغ ن	ن-1
الامـــــــــــوال الخـــــــــاصة			
راس مال تم اصداره		500 000 000,00	500 000 000,00
راس مال غير مستعان به			
علاوات واحتياطات -(احتياطات مدمجة)		110 064 369,87	61 770 495,42
فوارق اعادة التقييم			
فارق المعادلة			
النتيجة الصافية		85 603 740,87	78 293 874,45
رؤوس اموال خاصة اخرى -ترحيل من جديد		1 371 283 952,10	954 583 965,00
المجموع رقم 01		2 066 952 062,84	1 594 648 334,87
الخصوم غير الجارية			
قروض وديون مالية		123 886,30	400 123 886,30
صرائب (مؤجلة ومرصد لها)		7 341 195,07	
ديون اخرى غير جارية			
مؤونات ومنتجات مسجلة مسبقا		51 468 739,03	31 323 568,95
مجموع الخصوم غير جارية 02		58 933 820,40	431 447 455,25
الخصوم الجارية			
موردون وحسابات ملحقة		439 883 160,69	332 989 840,30
صرائب		76 337 030,06	91 473 897,00
ديون اخرى		405 776 931,41	154 009 312,92
خزينة الخصوم			85 755,97
مجموع الخصوم الجارية 03		921 997 122,16	578 558 806,19
المجموع العام للخصوم		3 047 883 005,40	2 604 654 596,31

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملحق رقم (11):

الميزانيه المحاسبيه لسنه		2012
اسم المؤسسة	الغرف الصحروية عين مليلة	
النشاط	انتاج الغرف الصحروية	
العنوان	طريق قسنطينة عين مليلة	اغلاق بتاريخ 31/12/2012

جـــــــــدول حسابات النتائج

	اسم الحســـــــــــــــاب	ن	ن-1
	رقم الاعمال	999 678 015,34	903 097 636,62
	خدمات النقل	23 508 149,29	80 476 482,76
	تغير مخزونات المنتجات المصنعة والمنتجات قيد الصنع	120 666 245,55	-81 040 518,60
	الانتاج المثبت		
	اعانات الاستغلال		
1	انتاج السنة المالية	**1 143 852 410,18**	**902 533 600,78**
	المشتريات المستهلكة	684 799 767,45	471 833 107,07
	الخدمات الخارجية والاستهلاكات الاخرى	57 867 288,15	56 389 893,81
2	استهلاك السنة المالية	**742 667 055,60**	**528 223 000,88**
3	القيمة المضافة للاستغلال (1-2)	**401 185 354,58**	**374 310 599,90**
	اعباء المستخدمين	214 498 717,23	198 482 690,14
	الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة	17 306 044,10	9 744 476,44
4	الفائض الاجمالي عن الاستغلال	**169 380 593,25**	**166 083 433,32**
	المنتجات العملياتية الأخرى	246 906,48	13 534 268,08
	الاعباء العملياتية الاخرى	15 108 272,07	57 861 331,64
	مخصصات الاهتلاكات والمؤونات	35 303 665,37	34 987 140,37
	استئناف عن خسائر القيمة والمؤونات	784 940,93	24 500 628,40
5	النتيجة العملياتية	**120 000 503,22**	**111 269 857,79**
	المنتوجات المالية	55 164,34	306 500,00
	الاعباء المالية	12 306 008,61	6 199 187,66
6	النتيجة المالية	**-12 250 844,27**	**-5 892 687,66**
7	النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)	**107 749 658,95**	**105 377 170,13**
	الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية	22 145 918,08	27 083 295,68
	الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية		
	مجموع منتجات الانشطة العادية	1 144 939 421,93	940 874 997,26
	مجموع اعباء الانشطة العادية	1 059 335 681,06	862 581 122,81
8	النتيجه الصافية للانشطة العادية	85 603 740,87	78 293 874,45
	العناصر الغير العادية -المنتوجات (يطلب بيانها)		
	العناصر الغير العادية -الاعباء (يطلب بيانها)		
9	النتيجة الغير عادية		
10	نتيجه السنه الماليه	**85 603 740,87**	**78 293 874,45**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملخصات

www.manaraa.com

الملخص:

تبحث البنوك دوما على التقليل من المخاطر البنكية وبالأخص المخاطر الائتمانية التي تعتبر العائق الأكبر في وجه البنك المانح للقرض، لهذا فإنها تحاول إيجاد أنجع الطرق لتقدير الخطر ثم محاولة تفاديه وبالرغم من وجود أساليب مالية تقليدية في تقدير المخاطر البنكية كأسلوب التحليل المالي إلا أنه يبق مجاله محدود، لهذا لجأت البنوك إلى البحث عن طرق إحصائية حديثة معتمدة بشكل كبير في الدول المتقدمة والمتمثلة في طريقة القرض التنقيطي الذي يعتبر أداة لتمييز بين المؤسسات السليمة (الجيدة) والمؤسسات العاجزة (غير جيدة)، والذي على أساسه يتم اتخاذ قرار منح القرض من عدمه بما يخدم مصلحة البنك لأن قرار منح القرض قرار معقد وصعب حيث أن القرار الخاطئ في منح القرض يعود على البنك المانح للقرض بنتائج سلبية يتحملها بدفعه للخسائر المتوقعة على عدم السداد.

وقد حاولت هذه الدراسة تسليط الضوء على مدى تطبيق البنوك التجارية الجزائرية لطريقة القرض التنقيطي حيث وقع اختيارنا على أحد هذه البنوك ألا وهو بنك القرض الشعبي الجزائري – وكالة أم البواقي–، ولقد تم التوصل إلى أن طريقة القرض التنقيطي هي من بين الطرق المستعملة في التنبؤ بالمخاطر الائتمانية عن طريق تطبيق مختلف النماذج المرتبطة بها التي على أساسها يتم اتخاذ قرار منح القرض من عدمه والتمييز بين المؤسسات الطالبة للقرض.

الكلمات المفتاحية: القروض البنكية، المخاطر البنكية، المخاطر الائتمانية، إدارة المخاطر الائتمانية، طريقة القرض التنقيطي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Résumé:

Les banques cherchent constamment à réduire les risques bancaires et notamment les risques de crédit qui sont considérés comme l'handicap majeur devant la banque qui octroie un crédit. Pour cela elle cherche à trouver les voies les plus efficaces pour évaluer le risque et ensuite essayer de l'éviter. et en dépit de l'existence de procédés financiers traditionnels dans l'évaluation du risque bancaire comme le système d'analyse financière, son champ reste limité. Ainsi, les banques ont procédé à la recherche de méthodes statistiques modernes en s'appuyant considérablement dans les pays développés qui consiste en la méthode du Crédit Scoring qui est un outil pour distinguer les entreprises saines (les bonnes) des entreprises déficitaires (pas bonnes), sur la base de quoi sera prise la décision d'octroyer ou pas le crédit en prenant en considération ce qui sert les intérêts de la banque car la décision de l'octroi du crédit est une décision complexe et difficile vu que la fausse décision dans l'octroi du crédit impacte négativement les résultats de la banque et elle les assume en payant les pertes envisagées en cas de non payement.

Cette étude a essayé de mettre la lumière sur le taux d'application des banques commerciales algériennes de la méthode du Crédit Scoring, notre choix s'est fixé sur l'une de ces banques en l'occurrence la banque Le Crédit Populaire Algérien –Agence Oum el Bouaghi–, et on a conclu que la méthode du Crédit Scoring est parmi les méthodes employées dans la prévision des risques de crédit à travers l'application de différents modèles qui y sont afférents et sur la base desquelles la décision d'octroi ou pas de crédit est prise ainsi que la distinction entre les entreprises demandeuses de crédit.

Les mots clés: les crédits bancaires, les risques bancaires, les risques de crédit, la gestion des risques de crédit, la méthode du Crédit Scoring.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Summary:

Banks are constantly seeking to reduce banking risks, especially credit risks which are considered the major obstacle in front of the bank that grant credit. Therefore it tries to find the most effective ways to assess risk then try to avoid it despite of the existence of traditional financial methods in the evaluation of bank risk as the financial analysis system, but its field remains limited. Thus, banks have conducted to the research of modern statistical methods considerably based in developed countries, which consists of the Credit Scoring method, which is a tool for distinguishing between healthy companies (the good) loss-making enterprises (not good) on what basis will the decision to grant or not the credit by considering what serves the interests of the bank because the decision to grant credit is a complex and difficult decision, as the wrong decision in the credit granting negatively impact the results of the bank and it assumes the losses envisaged by paying in case of non payment.

This study attempted to shed light on the rate of application of Algerian commercial banks of the Credit Scoring method, whereas our choice was fixed on one of these banks which is the Popular Credit of Algeria –Agency of Oum el Bouaghi–, The Credit Scoring method we concluded is among the methods employed in forecasting the credit risk through the application of different models that are relating thereto, and on the basis of which the decision to grant or not credit is taken and the distinction between companies that request a credit.

Keywords: bank credits, bank risks, credit risks, credit risk management, the Credit Scoring method.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملخص:

تبحث البنوك دوما على التقليل من المخاطر البنكية وبالأخص المخاطر الائتمانية التي تعتبر العائق الأكبر في وجه البنك المانح للقرض، لهذا فإنها تحاول إيجاد أنجع الطرق لتقدير الخطر ثم محاولة تفاديه وبالرغم من وجود أساليب مالية تقليدية في تقدير المخاطر البنكية كأسلوب التحليل المالي إلا أنه يبق مجاله محدود، لهذا لجأت البنوك إلى البحث عن طرق إحصائية حديثة معتمدة بشكل كبير في الدول المتقدمة والمتمثلة في طريقة القرض التنقيطي الذي يعتبر أداة لتمييز بين المؤسسات السليمة (الجيدة) والمؤسسات العاجزة (غير جيدة)، والذي على أساسه يتم اتخاذ قرار منح القرض من عدمه بما يخدم مصلحة البنك لأن قرار منح القرض قرار معقد وصعب حيث أن القرار الخاطئ في منح القرض يعود على البنك المانح للقرض بنتائج سلبية يتحملها بدفعه للخسائر المتوقعة على عدم السداد.

وقد حاولت هذه الدراسة تسليط الضوء على مدى تطبيق البنوك التجارية الجزائرية لطريقة القرض التنقيطي حيث وقع اختيارنا على أحد هذه البنوك ألا وهو بنك القرض الشعبي الجزائري -وكالة أم البواقي-، ولقد تم التوصل إلى أن طريقة القرض التنقيطي هي من بين الطرق المستعملة في التنبؤ بالمخاطر الائتمانية عن طريق تطبيق مختلف النماذج المرتبطة بها التي على أساسها يتم اتخاذ قرار منح القرض من عدمه والتمييز بين المؤسسات الطالبة للقرض.

الكلمات المفتاحية: القروض البنكية، المخاطر البنكية، المخاطر الائتمانية، إدارة المخاطر الائتمانية، طريقة القرض التنقيطي.

Abstract:

Banks are constantly seeking to reduce banking risks, especially credit risks which are considered the major obstacle in front of the bank that grant credit. Therefore it tries to find the most effective ways to assess risk then try to avoid it despite of the existence of traditional financial methods in the evaluation of bank risk as the financial analysis system, but its field remains limited. Thus, banks have conducted to the research of modern statistical methods considerably based in developed countries, which consists of the Credit Scoring method, which is a tool for distinguishing between healthy companies (the good) loss-making enterprises (not good) on what basis will the decision to grant or not the credit by considering what serves the interests of the bank because the decision to grant credit is a complex and difficult decision, as the wrong decision in the credit granting negatively impact the results of the bank and it assumes the losses envisaged by paying in case of non payment.

This study attempted to shed light on the rate of application of Algerian commercial banks of the Credit Scoring method, whereas our choice was fixed on one of these banks which is the Popular Credit of Algeria -Agency of Oum el Bouaghi–, The Credit Scoring method we concluded is among the methods employed in forecasting the credit risk through the application of different models that are relating thereto, and on the basis of which the decision to grant or not credit is taken and the distinction between companies that request a credit.

Keywords: *bank credits, bank risks, credit risks, credit risk management, the Credit Scoring method.*

www.manaraa.com